

فِرْقٌ وَمَذَاهِبٌ
قَلِيلَةٌ وَمُعَاصِرَةٌ
عَقَائِدُهَا وَجُورُهَا الْفَكِيرَةُ-

حقوق الطبع محفوظة

- الطبعة الأولى -

١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م



الأردن - عمّان - المقابلين - شارع الحرية - مبنى ٤٩

هاتف : ٠٠٩٦٢-٦-٤٢٠٠٣٠٥

٠٠٩٦٢-٧٩-٢٨٠٤٣٤٩

Email : info@alalbany.org

FaceBook : [/alalbany.org](https://www.facebook.com/alalbany.org)

Twitter : [@alalbanycenter](https://twitter.com/alalbanycenter)

رقم الحساب البنكي :

(١٥٠٨١٦٢ / ٤١٠ / ٤٠٠ / ٠٠١)

البنك الإسلامي الأردني - فرع شارع الحرية

IBAN :

Jo94iiba1230000001230002340500

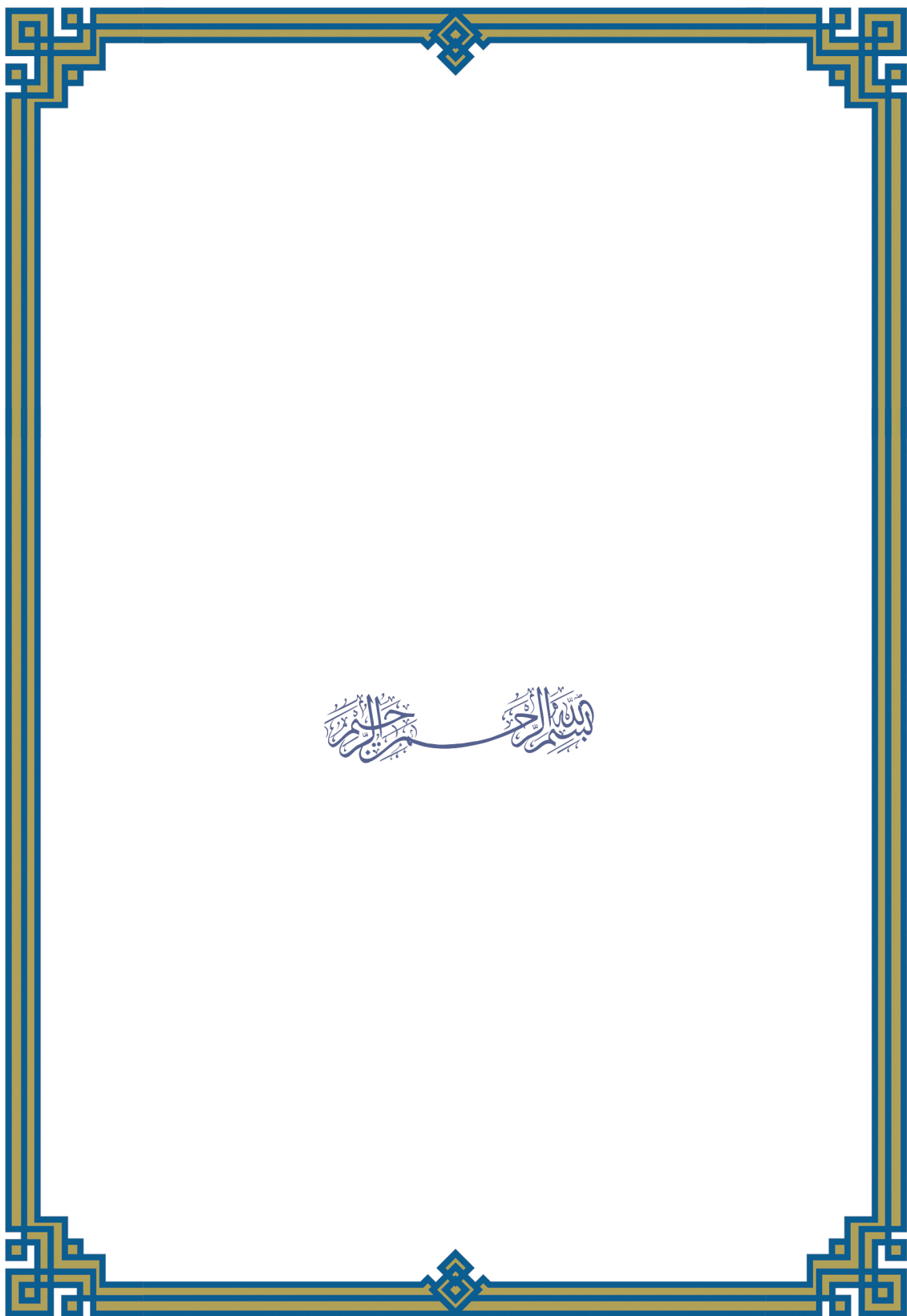
فِرَقٌ وَمَذَاهِبٌ قَدِيمَةٌ وَمُعَاصِرَةٌ - عَقَائِدُهَا وَجُذُورُهَا الْفِكْرِيَّةُ -

ومعه

مقدمات علمية حول الاختلاف في المنهج وما إليه

بقلم

أنبي عبد الرحمن محمد خشان



المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على النبيّ الأمين والرسول الكريم، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعدُ:

فهذه مادة علمية، تكلمتُ فيها عن أشهر الفرق القديمة، والممتدة في الزمن المعاصر.

وهذه المادة في أصلها دروس علمية، ألقيتها على طلبة الدورات العلمية المستمرة في «مركز الإمام الألباني للدراسات والأبحاث» - أعلى الله بالعلم مناره-، رأيتُ أهمية طباعتها ونشرها؛ فإنَّ من واجبات الوقت نشر مادة علمية مختصرة ومحركة تبين جذور وعقائد الفرق القديمة، والتي لها فروع وامتداد في واقعنا المعاصر.

كما رأيتُ أنَّ من المهمات إضافة مقدمات علمية حول الاختلاف المنهجي، وما يتعلق به من مسائل وأحكام، حيث إنَّ الحاجة ماسةٌ إلى مادة مُركّزة في هذا الباب، تعطي المبتدئين وعموم المهتمين من الطلبة وسائر الناس تصورًا واضحًا عن القواعد المنهجية التي سار عليها الأئمة والعلماء من السلف الصالح في التعامل مع قضايا الخلاف المنهجي.

والحامل على كل ذلك وداعيه ما نراه اليوم من انتشارٍ للفرق البدعية،

وبعث للطريقة من مراقدها ، وقد خاف النبي ﷺ على أئمة الضلالة فقال : «أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون»^(١).

فهذا وغيره مما يوجب الحذر والتحذير من المخالفات والأهواء؛ لذا كان بيان خطأ المخطئ من الأمور الواجبة على أهل العلم؛ حراسة للدين وذباً عن شريعة رب العالمين، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.



(١) رواه الإمام أحمد (٤٧٨/٤٥)، برقم (٢٧٤٨٥)، وهو في «الصحيحة» (١٠٩/٤)، برقم (١٥٨٢).

الفصل الأول

منهج السلف والآخر

- قواعد وتعريفات ومسائل مهمات -

وفيه مباحث:

المبحث الأول: تعريفات مهمات.

المبحث الثاني: الأصول التي من خالفها؛ فقد خرج عن طريقة
أهل السنة والجماعة.

المبحث الثالث: حكم المعين إذا خالف أصلاً من أصول أهل السنة
والجماعة.

المبحث الرابع: متى ينسب المخالف إلى المذهب الذي وافقه
في أصوله أو بعض أصوله؟

المبحث الأول تعريفات مهمات

□ الافتراق - وصفًا وتعريفًا -:

يطلق «الافتراق» في الاستعمال الشرعي ويُراد به أحد معنيين:

□ الأول: الافتراق في الدين والاختلاف فيه:

ومن هذا قول الله - تعالى -: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «افتترقت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أممي على ثلاث وسبعين فرقة»^(١).

فهذا افتراق في الأديان والعقائد والمناهج، ويدخل في هذا الإطلاق عموم الفرق البدعية الضالة من أرباب البدع الكبار كالجهمية والقدرية والرافضة والمعتزلة وغلاة الصوفية.

(١) رواه الإمام الترمذي (٢٦/٥) رقم (٢٦٤١). وحسنه العلامة الألباني بمجموع طرقه كما في «الصحيحة» (٤٠٧/١).

□ الثاني : مفارقة جماعة المسلمين وإمامهم:

ومن هذا حديث عرفة رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من أتاكم وأمركم جميعٌ على رجل واحد يريد أن يشقَّ عصاكم أو يفرق جماعتكم؛ فاقتلوه»^(١).

وجماعة المسلمين هي : عموم أمة الإسلام والتي اجتمعت على طاعة إمامها بالمعروف .

ويدخل في مسمى «جماعة المسلمين» دخولاً أولياً أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين، ومن جاء من بعدهم ممن لم يتلبس ببدعة ، أو بمفارقة عموم الأمة المسلمة.

ويدخل في هذا المعنى للافتراق : الخوارج والروافض وكل من يُكفر عموم الأمة ، ويخرج عليها بالسيف ويستحل الدماء والأعراض المعصومة .
ويدخل في هذا المعنى للافتراق: كل من تأثر بالنزعات الخارجية كدعاة الثورات والانقلابات.

والمقصود أن أهل الافتراق هم : أهل الفرقة والمخالفة لطريق السنة ومنهج السلف الصالح في العقائد والشرائع ، وهم أهل المفارقة لعموم الأمة

(١) رواه مسلم (١٢/ ٤٤٤ - نووي) رقم (٤٧٧٥).

من أهل السنة، فمن خالف سبيل المؤمنين بالخروج عن أصولهم في العقيدة والمنهج، أو بالخروج على أئمتهم، أو مفارقة جماعتهم، واستحلال دمائهم، فهو من أهل الفرقة^(١).



(١) انظر: «دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها» (١/ ٢١-٢٤).

□ بين العقيدة والمنهج:

ومما ينبغي العلم به هو الفرق بين العقيدة والمنهج.

فالمنهج هو : الطريق والسبيل الذي يسلكه العالم أو المتعلم في فهم الدين وتلقيه والعمل به.

فالعقيدة منهج ولفقه منهج، وللتفسير منهج وهكذا في سائر العلوم.

والعقيدة هي : التصديق الجازم بما يجب لله - عز وجل - من الوجدانية في ألوهيته وربوبيته وأسماءه وصفاته، وبكل ما يجب الإيمان به كمسائل النبوات والمعاد وغيرها.

وعلى هذا فالمنهج أعم ، والعقيدة أخص .

ومن الخطأ قول القائل : (فلان عقيدته سلفية، ومنهجه غير سلفي)!

فهذا الإطلاق غير سديد، فإنَّ صحة المنهج لا بد أن تقود إلى صحة العقيدة، كما أن صحة العقيدة نتيجة لصحة المنهج، فمن كان يسير على المنهج الصحيح في تلقي الدين وفهمه والعمل في سائر أبوابه وعلومه، فلا بد أن تكون عقيدته صحيحة، وكذا عبادته وسلوكه.

مع وجوب العلم بأن تنزيل تلكم الأحكام على الأعيان - كما سيأتي - إنما هو من باب الاجتهاد في تحقيق المناط، والذي قد تختلف فيه

الاجتهادات والأنظار، فليس تنزيل الأحكام في هذا الباب على الأعيان
حُكْمًا قَطْعِيًّا مُطَرِّدًا على عموم الأفراد والأعيان، فمن استبصر هذه القضية،
انحلت عنه عُقْدٌ وإشكالات^(١).



(١) انظر: «منهج السلف الصالح» (ص ٢٤٩) لشيخنا علي الحلبي - حفظه الله -، و«حكم
التبديع في مسائل الاجتهاد» (ص ٤٢) د. محمد حسين الجيزاني.

□ بَيِّنِ الْخِلَافَ وَالْاِخْتِلَافَ :

والخلاف والاختلاف أصلهما واحد، ويرجعان إلى معنى واحد وهو :
 الأخذ بقول أو رأي أو منهج يخالف فيه أحد المختلفين ما يأخذ به الآخر .
 وقد جاء في «المصباح المنير» ما نصه : وخالفته مخالفةً، وتخالف القوم
 واختلفوا: إذا ذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، وهو ضد
 الاتفاق^(١).

فمادة (خَلَفَ) في اللغة تدل على المضادة وعدم الاتفاق وذلك بأن
 يأخذ كل طرف طريقاً غير طريق الآخر في الأقوال أو الأفعال أو المناهج^(٢).
 ومن أهل العلم واللغة من يُفَرِّق بين معنى الخلاف والاختلاف من
 وجوه منها:

أولاً: أَنَّ الْخِلَافَ لَا يَسْتَنْدُ إِلَى دَلِيلٍ مُعْتَبَرٍ، وَالْاِخْتِلَافُ يَسْتَنْدُ إِلَى دَلِيلٍ
 مُعْتَبَرٍ .

ثانياً: أَنَّ الْاِخْتِلَافَ مِنْ آثَارِ الرَّحْمَةِ ، وَالْخِلَافَ مِنْ آثَارِ الْبِدْعَةِ .

ثالثاً: أَنَّ الْخِلَافَ يُؤْدِي إِلَى التَّنَازُعِ وَالْفِرْقَةِ ، وَالْاِخْتِلَافَ لَا يُؤْدِي إِلَى

(١) «المصباح المنير» للفيومي (ص ٢٤٥) مادة : (خَلَفَ).

(٢) انظر : «الخلاف؛ أنواعه وضوابطه وكيفية التعامل معه» (ص ٥٠).

التنازع والفرقة^(١).

والصحيح أنَّ التفرقة بين معنى: (الخلاف) و(الاختلاف) عُرفيةٌ كما قال ابن عابدين في «حاشيته على الدر المختار»^(٢)، فالخلاف والاختلاف لفظان يدلان على معنى واحد عند الإطلاق، والسياق هو الذي يحدد المعنى المراد.

ولكن يمكن أن يُقال: إن آثار الاختلاف أجلى وأظهر منها في معنى الخلاف، فلفظ (الاختلاف) فيه زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى.



(١) انظر: «الكليات» (ص ٦١)، و«ضوابط الاختلاف في ميزان السنة» (ص ١٥-١٦)،

و«الخلاف؛ أنواعه وضوابطه وكيفية التعامل معه» (ص ٥٢).

(٢) «حاشية ابن عابدين» (١/ ١٠١).

□ الاختلاف بين المدح والذم:

ثم إن الاختلاف باعتبار المدح والذم نوعان :

□ الأول : الاختلاف السائغ :

وهو الاختلاف الصادر عن أهله المعتبرين، أو ما صدر عن تأويل له وجه مقبول^(١)، ولم يؤد إلى فرقة ونزاع.

أو هو : الأقوال الصادرة عن اجتهاد مأذون فيه شرعاً^(٢).

ويدخل في هذا النوع كثيرٌ من اختلاف العلماء في أبواب الأحكام، أو فروع العقائد^(٣).

(١) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -: «وأما أهل التأويل المحض، الذي يسوغ تأويلها: فأولئك مجتهدون مخطئون خطؤهم مغفور لهم.

وهم مثابون على ما أحسنوا فيه من حسن قصدهم واجتهادهم في طلب الحق وأتباعه. كما قال النبي: (إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران. وإذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر). «الفتاوى» (٤٧٦/٢٧).

(٢) انظر: «الخلاف؛ أنواعه وضوابطه وكيفية التعامل معه» (ص ٧٠).

(٣) انظر في الأمثلة على ذلك: «الخلاف؛ أنواعه وضوابطه وكيفية التعامل معه» (ص ٩٣ - ٩٦).

□ وضوابط هذا الاختلاف :

١- أن يكون الاجتهاد صادرًا عن أهله من أهل العلم المعتبرين، وهم أهل الفقه في الدين.

فلا يُعتبر خلاف الجاهل، ولا ناقص الأهلية العلمية، إنما المعتبر في باب الخلاف خلافُ أهل العلم وأصحاب النظر الذين تحققوا بمعرفة ما يفتقر إليه الاجتهاد.

٢- أن تكون أصول المجتهد صحيحة^(١).

ونعني بذلك: تقديم الكتاب والسنة والإجماع، ومراعاة ضوابط الاستدلال وطرقه المعتبرة المبنية على علم أصول الفقه.

فلا تُعتبر مخالفة أرباب البدع لأهل السنة فيما ذهبوا إليه من اعتقادات أو أحكام شذّوا فيها عما عليه جمهور أهل السنة والجماعة بسبب قواعدهم المغلوطة في أبواب الفهم والاستدلال.

٣- أن يبذل المجتهد وسعه حين النظر في المسألة المختلف فيها.

وقد عدّ العلماء التقصير في الاجتهاد، وعدم استتمام النظر في المسألة من الأشياء التي يثبت بها الخطأ في الاجتهاد، وفي هذا يقول الإمام الشاطبي -رَحِمَهُ اللهُ-:

(١) ونعني بها: أصول الاستنباط والاستدلال.

«ولكن المخالف على ضربين:

أحدهما: أن يكون من أهل الاجتهاد؛ فلا يخلو أن يبلغ في اجتهاده غاية الوسع أو لا، فإن كان كذلك؛ فلا حرج عليه وهو مأجور على كل حال، وإن لم يعط الاجتهاد حقه وقصّر فيه؛ فهو آثم حسبما بينه أهل الأصول»^(١).

فمن قصّر في اجتهاده ولم يبذل غاية وسعه في الوصول إلى الحق فإن اجتهاده يُعد هدرًا عند الأصوليين^(٢).

٤- أن يكون قصد المجتهد طلب الحق الموافق لمرضاة الله، وليس اتباع الهوى.

حيث إن الواجب على المجتهد أن يتبع الحق، وأن يتحرى الصواب، وأن يترك التعصب للمذاهب والأشخاص والآراء، وأن يكون أكبر همه اتباع الدليل، وابتغاء مرضات الله، وفي هذا يقول ابن حزم -رحمّه الله-:

«...لأن كل امرئ منهم تحرى سبيل الله ووجهة الحق، فالمخطئ منهم مأجور أجرًا واحدًا لنيته الجميلة في إرادة الخير وقد رفع عنهم الإثم في خطئهم لأنهم لم يتعمدوه ولا قصدوه ولا استهانوا بطلبهم والمصيب مأجور منهم أجرين»^(٣).

(١) «الموافقات» (٣/٢٨٦).

(٢) انظر: «التقرير والتحجير» (٣/٣٨٨) لابن أمير الحاج.

(٣) «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/٦٤-٦٥). وانظر: «الخلاف؛ أنواعه وضوابطه وكيفية

هـ- أن لا يخالف المجتهد نصًّا قاطعًا - صحةً ودلالةً-.

فالمخالفة لصريح النص وناطق الدليل تُسقط الاجتهاد، بل وتخرم الأهلية إن تكررت.

لذا يقول الإمام الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ -: «كُلُّ مَا أَقَامَ اللهُ بِهِ الْحُجَّةَ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَنْصُوصًا بَيِّنًا لَمْ يَحُلَّ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ لِمَنْ عِلْمُهُ»^(١).

وفي نفس المعنى يقول الغزالي - رَحِمَهُ اللهُ -: «وإنما ينتفي الخطأ: متى صدر الاجتهاد من أهله، وتم في نفسه ووُضِعَ في محله، ولم يقع مخالفًا لدليل قاطع»^(٢).

وأما المسألة التي انعدمت فيها النصوص - وهي النوازل - أو ما كان من النصوص ظنيًّا في دلالاته فهنا مجال الاجتهاد الأوسع ، وبابه الأرحب، وفي هذا يقول السمعاني - رَحِمَهُ اللهُ -: «والضرب الآخر من الاختلاف لا يزيل الألفة ولا يوجب الوحشة ولا يوجب البراءة ولا يقطع موافقة الإسلام وهو الاختلاف الواقع في النوازل التي عدت فيها النصوص في الفروع وغمضت فيها الأدلة: فيرجع في معرفة أحكامها إلى الاجتهاد ويشبه أن يكون إنما

التعامل معه» (ص ٩٠).

(١) «الرسالة» (ص ٥٦٠) (فقرة ١٦٧٤).

(٢) «المستصفى» (٢/ ٤٢٩).

غمضت أدلتها وصعب الوصول إلى عين المراد منها امتحانا من الله - سبحانه وتعالى - لعباده للتفاضل في درجات العلم ومراتب الكرامة كما قال - تعالى -: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١] ^(١).

ويقول الإمام الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ -: «وما كان من ذلك يحتمل التأويل ويُدرَكُ قياسًا فذهب المتأولُ أو القايِسُ إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس - وإن خالفه فيه غيره - لم أقل أنه يُضَيِّقُ عليه ضيق الخلاف في المنصوص» ^(٢).

٦ - ألا يترتب على الخلاف في المسألة بغي وفرقة وتنازع.

فإذا سبب الخلاف السائغ فرقة وتهاجراً صار من جنس الخلاف المذموم.

وقد تنازع السلف من الصحابة والتابعين في مسائل علمية اعتقادية ^(٣) مع بقاء الجماعة والألفة ، وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة

(١) «قواطع الأدلة في الأصول» (٢/ ٣٠٨).

(٢) «الرسالة» (ص ٥٦٠) (فقرة ١٦٧٥).

(٣) وهي مسائل فروعية؛ إذ لم يختلفوا - قط - والله الحمد في أصول العقائد. انظر: «قواعد في العقيدة في أسماء الله وصفاته المجيدة» (ص ٢٤-٣٤).

والعصمة وأخوة الدين.

نعم ، من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافا لا يعذر فيه فهذا يُعامل معاملة أهل البدع^(١). وأخبارهم في ذلك مشتهرة^(٢).

وقد قال الإمام أحمد عن إسحاق بن راهويه : «لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق ، وإن كان يخالفنا في أشياء، فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً»^(٣).

٧- أن يكون مناط الحكم المعين معتبراً.

أي: مبنياً على مناط صحيح وعلى أصول الفقه المعتبرة، وليس على تتبع الشواذ والركون إلى الرخص ودعائى المصالح والتسهيل، ورفع الحرج، فإن هذه المناطات إذا عارضت ما هو أقوى منها من الأصول والأدلة الجزئية صارت هدرًا لا اعتبار لها.

ومن أوسع أبواب الباطل -اليوم-، والتي يلج من خلالها أصحاب الأهواء تعليق الأحكام الشرعية على مناطات فاسدة ، كالزعم بأن الأساس الذي جاءت به الشريعة هو تحرير العباد من الظلم ، وتحقيق الحريات ،

(١) انظر : «مجموع الفتاوى» (١٢٣/١٩) و(١٧٢/٢٤).

(٢) انظر : «فقه الرد على المخالف» (ص ٢٥).

(٣) انظر : «السير» (١١/ ٣٧٠-٣٧١).

وكالقول - في أبواب المقاصد - إن المقاصد العالية هي : عمارة الأرض وتحقيق الاستخلاف فيها.

وهذا غلط على الشريعة، فالأساس الذي جاءت به الشريعة بنصوصها وأدلتها إنما هو تحقيق العبودية لله في الأرض ، كما قال - تعالى - : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقوله - تعالى - : ﴿ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ هو استثناء مُفَرَّغ من أعم الأحوال ؛ أي : ما خلقت الجن والإنس لأي شيء إلا للعبادة^(١).

ثم إن عمارة الأرض من المقاصد التبعية ، والتي لا تتحقق عبادة الله - سبحانه - إلا بها ، فالمقاصد العالية ما هي إلا تعبيد الناس لرب العالمين . فمن اعتصم بالكتاب والسنة في تلقيه واستدلاله هُدي وكُفي ، وسلك السبيل القويم السوي .

□ الثاني : الاختلاف المذموم :

والوصف الجامع لهذا النوع من الاختلاف هو : المخالفة لما أقام الله عليه الحجة واضحة بينة في كتابه أو في سنة نبيه ﷺ . وفي بيان هذا الأصل يقول الإمام الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - : « كُلُّ مَا أَقَامَ اللهُ بِهِ

(١) انظر : «القول المفيد على كتاب التوحيد» (١ / ٢٥) للشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - .

الحجة في كتابه أو على لسان نبيه منصوبًا بيّنًا: لم يحلَّ الاختلافُ فيه لمن علمه»^(١).

□ ومن جوامع هذا النوع من الاختلاف :

١- الاختلاف العقائدي:

ونعني به: الاختلاف في أصول العقائد لا الفروع، كخلاف أهل البدع وأرباب الفرق المنحرفة عن السنة لأهل السنة كالخوارج والروافض والجهمية والمعتزلة ونحوهم من أصحاب البدع الكبار .

٢- الاختلاف السائغ الذي مؤداه التنازع والهجران بين أهل العلم والإيمان:

وهذا الإختلاف وإن كان في أصله مشروعًا إلا أنه لما سبب فرقةً ونزاعًا صار من نوع الخلاف المذموم وذلك لمخالفته مقصود الشارع الذي يأمر بالاتفاق والاتلاف، وينهى عن الفرقة والاختلاف.



(١) «الرسالة» (ص ٥٦٠) (فقرة ١٦٧٤).

المبحث الثاني

الأصول التي من خالفها؛ فقد خرج عن طريقة

أهل السنة والجماعة^(١)

إنَّ من مهمات المسائل العلمُ بالأصول التي من خالفها فقد خرج عن طريقة أهل السنة والجماعة، وهي :

□ أولاً : المخالفة في مصدر التلقي :

وهو الكتاب والسُّنة وإجماع السلف الصالح ، وهم أهل القرون الثلاثة الأولى، إذ إجماعهم هو المنضبط، وفهمهم هو المعتبر.

فأهل السُّنة يستمدون دينهم من الكتاب والسُّنة، وما عليه أئمة السلف، فلا يدينون لله بغير هذه الأصول، وهذا هو الفيصل بين أهل السنة والجماعة وبين أهل البدعة والفرقة.

قال الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللهُ - : «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ وترك البدع»^(٢).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - : «فمن قال بالكتاب والسنة

(١) انظر: رسالة «تبصير الخلف بضابط الأصول التي من خالفها خرج عن منهج السلف» للشيخ الدكتور أحمد صادق النجار - حفظه الله -.

(٢) «أصول السنة» للإمام أحمد، ضمن كتاب (عقائد السلف) (ص ١٩) فواز أحمد زمرلي.

والإجماع فهو من أهل السنة والجماعة»^(١).

ويقول الإمام البرهاري - رَحِمَهُ اللهُ -: «والأساس الذي تُبنى عليه الجماعة هم أصحاب محمد ﷺ - ورحمهم الله أجمعين -، وهم أهل السنة والجماعة، فمن لم يأخذ عنهم فقد ضل وابتدع، وكل بدعة ضلالة والضلالة وأهلها في النار»^(٢).

وأهل البدع المغلظة مخالفون لهذا الأصل وإن ادعوا خلاف ذلك، فدعوى التمسك بالكتاب والسنة وما عليه السلف الصالح مُتاحة لكل أحد، والواقع يصدق ذلك أو يكذبه.

* فغلاة الصوفية - مثلاً - يقدمون المنامات، والكشف والعلم اللدني (الإلهام)، والعلم الباطن على الشرائع الثابتة، ويزعمون الأخذ مباشرة عن الله - تعالى - وعن رسوله ﷺ وعن شيوخهم الأقدمين^(٣).

(١) «الفتاوى» (٣/ ٣٤٦).

(٢) «شرح السنة» (ص ٦٧).

(٣) انظر: «الرسالة القشيرية» (٢/ ٣٨٦) للقشيري، و«التعرف لمذهب أهل التصوف» (ص ١٥٥) للكلاबाذي.

وللفائدة - انظر -: «المصادر العامة للتلقي عند الصوفية - عرضاً ونقداً» - صادق سليم صادق. و«منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة» (٢/ ٦٣٨) للشيخ عثمان علي، و«نقد الروايات والأفكار المؤسسة للتصوف» (ص ٦٢٩) للدكتور خالد كبير علال.

* وأهل الكلام المذموم يخالفون أهل السنة في مصدر التلقي، وذلك حينما يقدمون العقل على النقل ويجعلون الأدلة العقلية : (قواطع)، ويجعلون النصوص (ظواهر) لا تفيد القطع ولا تحقق اليقين^(١).

فَمَنْ قَدَّمَ الْمَعْقُولَ عَلَى الْمَنْقُولِ فِي كُلِّ حَالٍ أَوْ ادَّعَى ثُبُوتَ شَرِيعَةٍ أَوْ حَكَمَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا.

□ ثانيًا: المخالفة في أصل كلي، أو في مسألة جزئية - علمية أو عملية - اشتهر عند أهل السنة بموافقتها للكتاب والسنة والإجماع.

فمن خالف ما عليه أهل السنة في أصل كلي، أو في مسألة جزئية - علمية أو عملية - دلت عليها النصوص في الكتاب والسنة، وكانت مشتهرة عند السلف نصًا ودلالةً، فقد خرج عن هديهم، وحقُّه أَنْ يُنسَبَ إِلَى غَيْرِهِمْ.

وفي هذا يقول شيخ الاسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - : «من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة، أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يعذر به

(١) كما في : «المطالب العالية» (٧١ / ٩) للفخر الرازي، و«غاية المرام في علم الكلام» (ص ٨٣) للسيف الأمدي.

وانظر - للفائدة - : «طريق الهجرتين» (ص ٢٠٣) لابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ -، و«تبصير ذوي العقول بحقيقة مذهب الأشاعرة في الاستدلال بكلام الله والرسول ﷺ» (ص ١٣-١٨) د. أحمد صادق النجار، و«الأثر الفلسفي على آراء الرازي العقدية» (ص ١١١-١١٥).

فهذا يعامل معاملة أهل البدع»^(١).

وعليه؛ فالبدعة التي يُعد بها الرجل من أهل الأهواء هي التي اشتهر عند أئمة السنة بمخالفتها للكتاب والسنة أو الإجماع.

ومن هذه المسائل: الإلحاد في أسماء الله، ونفي الصفات، والتكذيب بالقدر، وسب جمهور الصحابة، والغلو في الدين، والخروج على أئمة المسلمين، وإنكار المسح على الخفين وغير ذلك^(٢).

وعليه؛ فإن المخالفة في مسألة جزئية فرعية، أو في مسألة قد تخفى أدلتها لا تخرجُ المخالفَ من دائرة أهل السنة.

□ متى يرتفع اللوم عن المخالف؟

ويرتفع اللوم عن المخالف إذا اجتمعت في المخالف والمخالفة الصفات التالية:

١- أن تكون المخالفة في خفي المسائل ودقيقها.

لا في المسائل الواضحة الجلية التي أقام الله عليها الحجة واضحةً بينةً في الكتاب أو السنة.

(١) «الفتاوى» (١٧٢/٢٤).

(٢) انظر: «الفتاوى» (١٠٦-١٠٥/٢٨).

ومعلومٌ أن خفاء المسائل وظهورها نسبيٌّ يختلف باختلاف الناظر.

٢- أن يكون المخالف قد استفرغ جهده وبذل وسعه في الوصول إلى الحق .

٣- أن يكون للمخالف حسنات عظيمة ومناقب جليلة.

فلا تهدر جهود المخالف حينئذ لمجرد مخالفة أو مخالفتين^(١).

وفي هذا يقول ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ -: «ومن قواعد الشرع والحكمة أن من كثرت حسناته وعظمت ، وكان له في الإسلام تأثير ظاهر: فإنه يُحتمل له ما لا يُحتمل لغيره، ويُعفى عنه ما لا يُعفى عن غيره ، فإن المعصية خبثٌ، والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث»^(٢).

والحاصل أن من خالف طريقة أهل السنة في مصادر التلقي ، أو في أصل كلي، أو في مسألة اشتهرت بموافقتها لأدلة الكتاب والسنة فهو من أهل الأهواء، وهذا من حيث الإطلاق دون التعيين .



(١) انظر: «الفتاوى» (١٣/ ٦٥)، و«فقه الحوار مع المخالف» (ص ٧٧-٧٨)، و«أصول نقد

المخالف» (ص ٥٤-٥٥) لشيخنا فتحي الموصلي - حفظه الله -.

(٢) «مفتاح دار السعادة» (١/ ٥٢٩).

المبحث الثالث

حكم المعين إذا خالف أصلاً من أصول أهل السنة والجماعة

إن تنزيل الحكم على المعين بالبدعة باب دقيق، والولوج فيه لغير المتقي خطير ومُبِير؛ فإنه ليس كل من وقع في البدعة وقعت البدعة عليه، فمن كان سُنيًّا في مصادر تلقيه واستدلاله وزلت قدمه في مسألة خالف فيها ما عليه السلف فإنه لا يُنسب إلى البدعة ما لم يجعل ما أخطأ فيه أصلاً يوالي ويعادي عليه.

ولبعض السلف مقالات قالوها باجتهاد وهي تخالف ما عليه جمهور أهل السنة، ومع ذلك فإنهم لم يكونوا يوالون موافقهم لمجرد موافقته لهم في ذلك، أو يعادونه لمجرد مخالفته لهم في ذلك^(١).

فمجاهد - مثلاً - وهو من الأئمة - قد خالف جمهور السلف في مسألتين كبيرتين:

الأولى: قوله عند قوله - تعالى - : ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣] قال: ناظرة: «تنتظر الثواب من ربها»^(٢).

(١) انظر: «الفتاوى» (٣/ ٣٤٩).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٢٩/ ٢٢٩).

هذا التأويل والتفسير مخالف لما عليه جماهير السلف من أن معنى الآية: ناظرة إلى ربها عياناً بالأبصار^(١).

والثانية: قوله عند قوله -تعالى-: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]؛ قَالَ: يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ^(٢).

وهذا قولٌ مخالفٌ لِلْجَمَاعَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فَالَّذِي عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الشَّفَاعَةُ.

لذا؛ يقول الحافظ ابن عبد البر: «وَلَكِنَّ قَوْلَ مُجَاهِدٍ هَذَا مَرْدُودٌ بِالسُّنَّةِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَقَاوِيلِ الصَّحَابَةِ وَجُمْهُورِ السَّلَفِ.

وَهُوَ قَوْلٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ مَهْجُورٌ وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَتُهُمْ مَا ثَبَتَ فِي ذَلِكَ عَنْ نَبِيِّهِمْ ﷺ، وَلَيْسَ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا

(١) وقد أجمع أهل السنة - سوى المعتزلة ومن جرى في سلكهم - على أن قوله -تعالى-:

﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] أنها تراه - سبحانه - عياناً بأبصارها.

انظر: «عِظَمُ الْمِنَّةِ فِي رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ فِي الْجَنَّةِ» (ص ١١-١٨) للشيخ عبد الرحمن الأهدل.

(٢) وقد نسب ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ - هذه القول إلى جماعة من أهل العلم منهم المروزي،

وعبد الله ابن الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وبشر الحافي وغيرهم، إلا أنه قول مردود محجوج بالسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ والتي فسرت المقام المحمود بالشفاعة.

انظر: «تفسير الطبري» (١٥/١٦٨)، و«بدائع الفوائد» (٤/٢٩٦).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. اهـ^(١).

ومع ذلك فمجاهد من أئمة العلم والسنة ولم ينسبه عالمٌ قط إلى أهل البدع والأهواء لمجرد مخالفته في تلك المسائل.

كما وخالف الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ - مذهب السلف في مسألة علو الله الذاتي فوق عرشه^(٢)، ومع ذلك فإن أئمة العلم والسنة يعرفون للحافظ فضله ويشكرون جهوده، وينشرون علومه، ويحفظون له مكانته وقدره، ولا يزال أهل العلم في القديم والحديث يُوصون بقراءة «فتح الباري»، ويذكرون عبارة الشوكاني الشهيرة: «لا هجرة بعد الفتح»، وهم مع ذلك يبينون وينبهون على ما في «الفتح» من أخطاء إبراء للذمة ونصيحة للدين.

وابن خزيمة - رَحِمَهُ اللَّهُ - وهو الملقب (إمام الأئمة) خالف أكثر السلف^(٣) في حديث الصورة^(٤) التي وقع الاتفاق عليها، واشتهرت موافقتها للكتاب والسنة، ومع ذلك لم يبدع الأئمة ابن خزيمة - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

(١) «التمهيد» (١٥٨/٧).

(٢) انظر: «البخاري مع الفتح» (١/٦٥٨)، كتاب الصلاة، باب حك البزاق باليد من المسجد، حديث (٤٠٥).

-وللفائدة-: «تعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري» للشيخ عبد الرحمن البراك (ص ١٩).

(٣) انظر: «بيان تلبس الجهمية» (٦/٣٧٧) وما بعدها.

(٤) كما في «كتاب التوحيد» (١/٨١).

لذا قال الحافظ الذهبي - رَحِمَهُ اللهُ - في سياق دفاعه عن ابن خزيمة:
«ولابن خزيمة عظمة في النفوس، وجلالة في القلوب؛ لعلمه ودينه
واتباعه السنة.

وكتابه في (التوحيد) مجلد كبير، وقد تأول في ذلك حديث الصورة،
فليعذر من تأول بعض الصفات، وأما السلف، فما خاضوا في التأويل، بل
آمنوا وكَفُّوا... ولو أَنَّ كُلَّ مَنْ أخطأ في اجتهاده - مع صحة إيمانه، وتوخيه
لاتباع الحق - أهدرناه، وبدعناه، لقلَّ من يسلم من الأئمة معنا،
رحم الله الجميع بمنه وكرمه»^(١).

ويقول العلامة محمد بن صالح العثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - : «وأما الخطأ في
العقيدة؛ فإن كان خطأ مخالفاً لطريق السلف فهو ضلال بلا شك، ولكن لا
يُحكم على صاحبه بالضلال حتى تقوم عليه الحجة، فإذا قامت عليه الحجة
وأصرَّ على خطئه وضلاله، كان مبتدعاً فيما خالف فيه الحق»^(٢).

والمقصود أن تنزيل الحكم على المعين بالبدعة هو حكمٌ اجتهاديٌّ قد
تختلف فيه أقوال أهل العلم والإيمان.



(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٣٧٤)

(٢) «كتاب العلم» (ص ١٣٥).

المبحث الرابع

متى يُنسب المخالف لأهل السنة والجماعة

إلى المذهب الذي وافقه في أصوله أو بعض أصوله

يُنسب المخالف إلى المذهب البدعي إذا وافقه في أصوله، أو في أصل امتاز به عن غيره من المذاهب، بحيث يكون ذاك الأصل عَلمًا عليه، وبيان ذلك أن يقال:

* من وافق مذهبًا من المذاهب في أصوله؛ فإنه يُنسب إليه، كمن يعتقد بالأصول الخمسة عند المعتزلة، فإنه يقال عنه: معتزلي.

* ومن وافق مذهبًا من المذاهب في أصل امتاز به عن غيره؛ فإنه يُنسب إليه ويصح أن يقال: وافق المعتزلة في كذا وكذا، فلو قال قائل: الأشعرية والمعتزلة جهمية في الصفات لصحت نسبته.

ولو حَكَمَ عالمٌ على مخالف وافق مذهبًا ما في أصل، أو في مسألة امتاز بها بأنه جهمي، وخالفه عالم آخر في ذلك الحُكم - مع الإقرار بأصل الخطأ - فلا يخرج الأمر عن كونه اجتهادًا سائغًا في تحقيق المناط كما سبق.

* وقد يُنسبُ بعض أهل العلم المخالف -الذي صحت أصوله- إلى طائفة بدعية بسبب مقالةٍ قالها؛ وذلك من باب التنفير والتحذير.

ومن هذا الباب ما قاله الإمام أحمد في حق أبي ثور -وهو من كبار

أصحاب الشافعي - لما بَلَغَهُ أَنَّهُ يَتَأَوَّلُ حَدِيثَ الصَّوْرَةِ، قَالَ : «مَنْ قَالَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ فَهُوَ جَهْمِي»^(١).

وكما قالت عائشة للمرأة التي سألتها : ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ؟ فقالت عائشة : أحرورية أنت!^(٢).

ثم إنَّ موافقة المخالف لأهل السنة في بعض أصولهم لا تجعله من أهل السنة.

ومن المعلوم أن أهل البدع يوافقون أهل السنة في بعض الأصول والمسائل، ومع ذلك فإنَّ هذا لا يسوغ نسبتهم إلى السنة وأهلها، وذلك لمخالفتهم أهل السنة في مأخذ الحكم ومناطه.

فمثلاً: لأهل السنة في حكم تارك الصلاة قولان : الأول : قول بكفره بلا تفصيل، والثاني : قول بكفره على تفصيل فيما إذا كان متكاسلاً أو جاحداً، فمن قال بأحد هذين القولين على وفق أصول أهل السنة فهو سُنيٌّ وليس بخارجي .

(١) انظر: «المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة» (١/ ٣٥٧).

(٢) «صحيح البخاري» (٥٤٥-٥٤٦ فتح) رقم (٣٢١)، وانظر: مقدمة كتاب «الرد على جزء الحروف والأصوات» للنووي، بعناية الشيخ الفاضل عبد الله الموصلي - حفظه الله - (ص ٣٨).

لكن من قال : إنّ تارك الصلاة كافر لأنه ترك بعض الإيمان ، والإيمان لا يَتَجَزَّأُ ولا يَتَبَعَّضُ فهو خارجيٌّ أو وافق الخوارج في أصل من أصولهم .

ومن قال : إنّ تارك الصلاة تكاسلاً ليس بكافر ، لأن الصلاة عملٌ ظاهر، والعمل الظاهر ليس جزءاً من الإيمان ، إنما هو ثمرة من ثماره وأثر من آثاره، فالإيمان ما قام في القلب ، فهو مرجئٌ أو وافق المرجئة في أصل من أصولهم .



الفصل الثاني

افتراق الأمة المسلمة

- نشأته وأسبابه -

وفيه مباحث:

- المبحث الأول: نبذة عامة عن تأريخ ونشأة الفرق.
- المبحث الثاني: أسباب افتراق الأمة و ظهور البدع.
- المبحث الثالث: حديثُ الافتراقِ ومعالِمةُ المنهجية.

افتراق الأمة المسلمة

- نشأته وأسبابه -

□ توطئة:

إن الكلام عن الفرق والمذاهب من جهة منطلقاتها الفكرية وأصولها العقائدية ليس سرّداً لتاريخ أو ذكراً مجرداً لماضي أو واقع وإنما المقصود منه تحقيق جملة من الفوائد والعوائد منها :

أولاً : الحذر من بدع تلك الفرق حتى يكون المسلمون على معرفة بأخطارها فيحذروها، فمن لا يعرف الشر يوشك أن يقع فيه ، وقد قيل :

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه من لا يعرف الخير من الشر يقع فيه

وأجلُّ من هذا حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه^(١) ، قال : كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني ، فقلت : يا رسول الله ، إنّا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير . فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : «نعم» ، قلت : وهل بعد هذا الشر من خير ؟ قال : «نعم» ، وفيه دخن» ، قلت : وما دخنه ؟ قال : «قوم يهدون بغير هديي تعرف منهم وتنكر» ، قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : «نعم، دعاة إلى

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٧٥٢ - فتح) برقم (٣٦٠٦) - واللفظ له -، ومسلم (١٢/ ٤٣٩ -

نووي) برقم (٤٧٦١).

أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها»، قلت : يارسول الله صفهم لنا ؟ فقال : «هم من بني جلدتنا ، ويتكلمون بألسنتنا»، قلت : فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال : «تلزم جماعة المسلمين وإمامهم»، قلت : فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام ؟ قال : «فاعتزل تلك الفرق كلها ، ولو أن تعض بأصل شجرة ، حتى يُذكرك الموت وأنت على ذلك».

ومعنى قوله: «فيه دخن»؛ أي : ليس هو خيرًا خالصًا ، بل فيه كدر وظلمة، ومعنى: «تعرف منهم وتنكر»؛ أي: ترى منهم المعروف وترى منهم المنكرات.

ويدخل في قوله : «دعاة على أبواب جهنم»: أمراء السوء، والعلمانيون وجمهور اللادينيين ممن ينادي بالحرية والتحلل من أحكام الشريعة، وإنكار الثوابت الدينية؛ كالزعم بأن حجاب المرأة عادة جاهلية، أو المطالبة بالمساواة في الميراث بين الرجل والمرأة، ونحوها من تلك الأباطيل^(١).

ثانيًا: معرفة بطلان عقائد تلك الفرق البدعية التي انحرفت وانحرف

(١) يقول ابن الملقن -رحمته الله-: «وفيه حجة لجماعة الفقهاء في وجوب لزوم جماعة المسلمين، وترك القيام على أئمة الحق، ألا ترى أنه ﷺ وصف (أئمة) أزمان الشر فقال: «دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها»؛ فوصفهم بالجور والباطل والخلاف لسنته؛ لأنهم لا يكونون دعاة على أبواب جهنم إلا وهم على ضلال، ولم يقل فيهم: تعرف منهم وتنكر، كما قال في الأولين، وأمر مع ذلك بلزوم جماعة المسلمين وإمامهم، ولم يأمر بتفريق كلمتهم وشق عصاهم». «التوضيح شرح الجامع الصحيح» (٣٣٤-٣٣٥).

أصحابها عن جادة السنة والكتاب.

ثالثاً: بيانُ صفاءٍ ونقاءٍ منهجِ أهلِ السنة والجماعة ، وتجليّة بهائه ونوره.

رابعاً: بيانُ بُعدِ منهجِ أهلِ السنة والجماعة عن الشوائب والانحرافات العقديّة والفكريّة التي تلبّست بها الفرق والجماعات .

خامساً: معرفة قُبْحِ الباطل وعظيم ضرره على الدنيا والدين.

وفي هذا يقول ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ - ^(١):

«وهكذا من عرف البدع والشرك والباطل وطُرُقَهُ ومدى مناقضتِهِ للحق فأبغضها لله ، وحذّر منها ودفعها عن نفسه ولم يدعها تخدش وجه إيمانه ، ولا تورث شبهة ولا شكاً ، بل يزداد بمعرفتها بصيرةً في الحق ومحبةً له ، وكرهةً للباطل ونفرةً عنه: أفضل ممن لا تخطر بباله ولا تمر بقلبه ، فإنه كلما مرت بقلبه وتصورت له ازداد محبةً للحق ومعرفةً بقدره وسروره به ، فيقوى إيمانه به كما أن صاحب خواطر الشهوات ، والمعاصي كلما مرت به فرغِبَ عنها إلى ضدها ازداد محبةً لضدها ورغبةً فيه ، وطلباً له وحرصاً عليه». اهـ .

ولهذا كان صحابة النبي ﷺ أعظم الناس إيماناً وأشدّهم حرصاً على الحق.

وفي نفس المعنى يقول شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - ^(٢):

(١) «الفوائد» (ص ١٢٧).

(٢) «الفتاوى» (١٠ / ٣٠١).

«ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم أعظم إيماناً وجهاداً ممن بعدهم لكمال معرفتهم بالخير والشر ، وكمال محبتهم للخير وبغضهم للشر ، لما علموا من حسن الإسلام والإيمان والعمل الصالح ، وقُبْح حال الكفر والمعاصي ، ولهذا يوجد من ذاق الفقر والمرض والخوف أحرص على الغنى والصحة والأمن ممن لم يذُق ذلك ، ولهذا يقال : والضد يظهر حسنه الضد ...

والمراد هنا أن من الناس من يحصل له بذوقه الشر من المعرفة به والنفور عنه ، والمحبة للخير إذا ذاقه ما لا يحصل لبعض الناس ...» اهـ .

□ اعتراض ودفعه:

إذا قال قائل: لماذا الكلام عن الفرق ، وما الفائدة من إحياء ما اندثر منها، ولماذا إطلاق الألسنة بالطعن وغيبة العلماء؟

فالجواب: إن الفرق البدعية وإن كانت قديمةً من حيث نشأتها وظهورها إلا أنها موجودة حيةً من حيث أثرها وحضورها:

فمثلاً عقائد (المعتزلة) و(الجهمية) و(الصوفية) موجودة وأفكارها ومناهجها حاضرة -وبقوة- في الساحة الفكرية اليوم.

فالمنهج الإعتزالي الذي يُعلي من شأن العقل ويُهدر النقل: له حضوره القوي ، وشواهد كثيرة ومنابره متعددة.

وكذلك الحال بالنسبة للمنهج الصوفي، والذي يُسوِّق له اليوم على أنه

الإسلام الصحيح، والذي توصي المراكز البحثية الغربية بدعمه على أوسع نطاق^(١).

وقد صرفت تلك الفرق البدعية والمذاهب الرديّة أعدادًا كبيرة من المسلمين عن الملة الحنيفية والإسلام الصافي الصحيح فصاروا ينادون بالخرافات والجهل وتحكيم العقل وإقصاء النقل، وعمارة القبور والمشاهد، وتعظيم الأشخاص والغلو فيهم، فهذا وغيره مما يوجب النصيحة والتحذير من تلك المذاهب؛ حتى يحذر الناس طرائقها ويجانبوا مسالكها^(٢).

وأما القول بأن التحذير ممن ثبت انحرافه في الدين وخفي أمره على جمهور المسلمين أنّ ذلك من الغيبة؛ فجهلٌ وقلة فهم من قائله؛ فإنّ ذلك من أجل النصيحة للمسلمين.

وفي بيان هذا يقول الإمام الترمذي -رحمّه الله- :

«وقد عاب بعض من لا يفهم على أصحاب الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال منهم :

(١) يُنظر -للفائدة- حول تلك التقارير: رسالتان علميتان:

الأولى: «الإسلام الذي يريده الغرب».

والثانية: «عندما يكون العم سام ناسكًا».

(٢) يُنظر -للفائدة-: «فِرَقٌ معاصرة تنتسب إلى الإسلام» (ص ٣٦-٣٩)، و«نهج الاعتزال في

الاتجاهات الفكرية المعاصرة».

الحسن البصري وطاووس ، قد تكلمنا في معبد الجهني ، وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب ، وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور .

وهكذا روي عن أيوب السخيتاني ، وعبد الله بن عون ، وسليمان التيمي ، وشعبة بن الحجاج ، وسفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، والأوزاعي ، وعبد الله بن المبارك ، ويحيى بن سعيد القطان ، ووکیع بن الجراح ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وغيرهم من أهل العلم أنهم تكلموا في الرجال وضعفوا ، فما حملهم على ذلك عندنا - والله أعلم - إلا النصيحة للمسلمين ، لا نظن أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة ، إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يُعرفوا ، لأن بعضهم من الذين ضُعمُّوا كان صاحب بدعة ، وبعضهم كان متهمًا في الحديث ، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين وتبيينًا ، لأن الشهادة في الدين أحق أن يثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال»^(١).

وقد قال محمد بن بندار السباك الجرجاني : قلت لأحمد بن حنبل : إنه ليستد علي أن أقول : فلان ضعيف فلان كذاب ؟

قال أحمد : «إذا سكَّتْ أنت ، وسكَّتْ أنا : فمتى يعرف الجاهل الصحيح

(١) «شرح علل الترمذي» (١/٤٣-٤٤).

من السقيم»^(١).

ويقول عبد الله ابن الإمام أحمد: «جاء أبو تراب النخشي إلى أبي ،
فجعل أبي يقول : فلان ضعيف وفلان ثقة، قال أبو أيوب : يا شيخ لا تغتب
العلماء، قال : فالتفت أبي إليه قال : ويحك ! هذا نصيحة ، ليس هذا غيبة»^(٢).



(١) «شرح علل الترمذي» (١/٤٦).

(٢) «شرح علل الترمذي» (١/٤٦).

المبحث الأول

نبذة عامة عن تأريخ ونشأة الفرق

لم تظهر الفرق والبدع في زمن النبي ﷺ فهو زمن الرسالة وتنزل الوحي الإلهي، وإنما ظهرت بعض الهنات والمخالفات التي بيّن النبي ﷺ الحكم فيها بياناً حاسماً قاطعاً لدابر كل شر.

ومن ذلك:

* ما جرى من خوض بعض الصحابة في القَدَر، فمن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون في القدر قال: وكأنما تفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب قال: فقال لهم: «ما لكم تضربون كتاب الله بعرضه ببعض؟! بهذا هلك من كان قبلكم»، قال: فما غبطت نفسي بمجلس فيه رسول الله ﷺ لم أشهده بما غبطت نفسي بذلك المجلس أني لم أشهده»^(١).

* وكما في قصة الثلاثة الذين سألوا عن عبادة النبي ﷺ فكأنهم تقالّوها.

فمن حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء ثلاثة رهطٍ إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ، فلما أُخبروا كأنهم تقالّوها، فقالوا:

(١) رواه أحمد في «المسند» (٢٥٠/١١) برقم (٦٦٦٨)، وابن ماجه (٣٣/١) برقم (٨٤)، وهو في «صحيح سنن ابن ماجه» (٤٦/١) برقم (٦٩).

وأين نحن من النبي ﷺ؟ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً، فجاء إليهم رسول الله ﷺ فقال: «أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟! أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»^(١).

وكما في قصة ذي الخويصرة رأس الخوارج.

فمن حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسمًا، أتاه ذو الخويصرة، وهو رجل من بني تميم، فقال: يا رسول الله اعدل، فقال: «ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل، قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل». فقال عمر: يا رسول الله، ائذن لي فيه فأضرب عنقه؟ فقال: «دعه، فإن له أصحابًا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»^(٢).

* ثم في عهد أبي بكر رضي الله عنه ظهر المرتدون ومانعوا الزكاة، فأيد الله دينه بقتال أبي بكر للمرتدين، فانخمدت الردة في زمنه ولم تظهر بدعة قط.

* ثم في عهد عمر رضي الله عنه ظهرت بوادر ومقدمات للبدع، فقد ظهر صيغ

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣١/٩ - فتح) برقم (٥٠٣٦).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٥٤/٦ - فتح) برقم (٣٦١٠)، ومسلم (٧/١٦٢ -

نووي) برقم (٢٢٤٩).

ابْنُ عَسَلٍ يُشَكِّكُ النَّاسَ وَيَتَكَلَّمُ فِي مِثْلِهِ الْقُرْآنَ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَمَرَ فَضَرَبَهُ بِعَرَّاجِينَ حَتَّى شَجَّ رَأْسَهُ ، فَقَالَ صَبِيغٌ : قَدْ ذَهَبَ عَنِّي الَّذِي أَجْدُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^(١).

* ثُمَّ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَدَأَتْ فِتْنَةُ الْخَوَارِجِ وَالسَّبْيَةِ حَتَّى آلَ الْأَمْرَ إِلَى قَتْلِ عُثْمَانَ .

* ثُمَّ فِي عَهْدِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَامَ (٣٧هـ) ظَهَرَتِ الْخَوَارِجُ كَفَرَةً لَهَا أَصُولُهَا ، ثُمَّ تَتَابَعَ ظُهُورُ الْفِرَقِ ، فَمَا انْتَهَى الْقُرْنُ الْأَوَّلُ حَتَّى ظَهَرَتْ بَدْعَةُ الْقَدْرِيَّةِ ثُمَّ الْمَرْجَةِ .

* ثُمَّ مَا بَيْنَ عَامِي (١٠٠هـ - ١٥٠هـ) ظَهَرَتْ بَدْعَةُ الْجَهْمِيَّةِ ، ثُمَّ تَوَلَّدَتْ سَائِرُ الْفِرَقِ الْكَلَامِيَّةِ مِنْ مَعْتَزَلَةٍ وَكَلَابِيَّةٍ وَأَشْعَرِيَّةٍ وَكَرَّامِيَّةٍ .

* ثُمَّ ظَهَرَ التَّصَوُّفُ بِصُورَتِهِ الْبَسِيطَةِ ، حَيْثُ كَانَ التَّصَوُّفُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ سُلُوكِيًّا يَقُومُ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ عَنِ الدُّنْيَا وَتَرْكِ مَلَذَاتِهَا وَتَحْرِيمِ مَبَاحَاتِهَا ثُمَّ تَطَوَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ فَصَارَ عَقَائِدِيًّا فِلَسْفِيًّا يَقُومُ عَلَى فِكْرَةِ الْحُلُولِ وَالِاتِّحَادِ وَوَحْدَةِ الْوُجُودِ .

وَقَدْ كَانَ لِهَذِهِ الْفِرَقِ جَمِيعَا الْأَثَرِ الْبَالِغُ فِي تَفْتِيتِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَإِضْعَافِهَا وَإِذْهَابِ قُوَّتِهَا وَتَسْلُطِ الْأَعْدَاءِ عَلَيْهَا^(٢).

(١) انظر : «الشريعة» (١ / ٤٨٣) برقم (١٥٣).

(٢) انظر مادة «مقالات الفرق» (ص ١٨) أبو زيد مكي، و«المبادئ العلمية والأصول الإيمانية التي لا يسع طالب العلم جهلها في العقيدة» (ص ١١٧-١٢٢).

المبحث الثاني

أسباب افتراق الأمة وظهور البدع

كثيرة هي تلكم الأسباب التي أدت إلى افتراق الأمة شيعاً وأحزاباً وإن من أهمها:

□ أولاً: المخالفة في مصدر التلقي:

وهو الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح حيث عمد المخالفون إلى مصادر أخرى منها :

أ- العقليات وتقديمها على النقليات؛ فالمتكلمون^(١) يُسمُّون الشرعيات والنقليات (ظواهر)، ويُسمُّون العقليات (قواطع)، ويجعلون العمدة على هذه العقليات ويُعَوِّلون عليها ويتكلفون فيها حتى في البدهيات.

وأهل الكلام يقدمون العقل على النقل، ويقولون: الذي دلنا على صحة الشرع هو العقل فلو قدمنا الشرع على العقل لكان في هذا إبطالاً للعقل والشرع معاً، فالعقل دليل والشرع مدلول فإبطال الدليل إبطال للمدلول.

وأهل السنة يعكسون القضية - على سبيل المعارضة - ويقولون: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل؛ لأن الجمع بين الدليلين جمع بين

(١) وهم: المعتزلة والأشعرية والكلابية والماتريدية.

النقيضين ، ورفعهما رفع للنقيضين ، وتقديم العقل ممتنع لأن العقل قد دل على صحة السمع ، ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ ، فلو أبطالنا النقل لكننا قد أبطالنا دلالة العقل ، فالعقل دليل والشرع مدلول ، فإذا أبطالنا المدلول عاد الإبطال على الدليل ولا بد ، فمن قدم العقل على النقل فإنه لن ينفك عن تناقض وفساد^(١).

ب- تقديم الرؤى والمنامات والكشف والوجد والدُّوق والحكايات والإسرائيليات على الشرعيات؛ وهذا ما درج عليه أهل التصوف حيث أعرضوا عن الحدود الموضوعية في الشريعة^(٢).

ج- الاعتماد على الأحاديث المكذوبة والموضوعة والمنكرة؛ خلافاً لطريقة أهل السنة الذين لا يستدلون إلا بالصحيح أو ما قاربه^(٣).

د- أخذ العلم عن غير أهله؛ كأخذه عن الأصاغر ، أو تلقيه بعبثٍ وعشوائية أو بغير المنهجية السوية التي سار عليها أهل العلم بالكتاب والسنة، فمن يبغي سبيل العلم والترقي فيه ليس له أن يبدأ بعلوم الفلسفة أو الكلام أو المنطق أو الفرق أو التاريخ أو الأدب والشعر ونحو هذه العلوم التبعية ، فإنها حينئذٍ ستنتطح في الذهن بغير شعور ومن خلالها ستنبني

(١) انظر: «منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة» (١/ ٣٧٥-٣٧٧).

(٢) انظر: «دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (١/ ٣٠٠) وما بعدها .

(٣) انظر: «الفتاوى» (٢٧ / ٤٧٩)، و«دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (١/ ٣٠٧) .

المنهجية العلمية بناءً عشوائياً يقوم على غير أساسٍ صحيح.

هـ- الغلو في الدين؛ كحال الخوارج الذين غَلَوْا في الدين وقالوا بكفر تارك بعض الإيمان، وكالروافض الذين غلوا في آل البيت حتى أنزلوهم منزلة الأنبياء بل وجعلوهم في منزلة الإله.

و- الرد على المخالف بغير طريقة القرآن والسنة : حيث كان الرد على المخالفين بغير هدايات الكتاب والسنة سببا في دخول البدع في الدين. وإنَّ من أبرز أسباب انحراف المدرسة الأشعرية وتلبسها بالعقائد الإعتزالية هو ردها على المعتزلة واعتمادها في ذلك على علم الكلام.

وفي دلائل الكتاب والسنة الخير والهداية والكفاية، وكل دليل يزعم أصحابه أنه دليل عقلي فإن في القرآن والسنة ما يُماثلُه أو يُشابهُه أو له أصل في القرآن والسنة ولو على وجه الإجمال، لذا قال الرازي: «بل أَقَرَّ الكلُّ بأنه لا يمكن أن يُزاد على الحجج الواردة في القرآن»^(١).

ز- التأثر بأرباب الديانات الأخرى؛ كاليهود والنصارى والصابئة والفرس ونحوهم:

- فعبد الله بن سبأ كان ميّالاً إلى دين اليهود، وتسلَّل إلى المسلمين من خلال الرِّفْض^(٢).

(١) «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» (ص ٢٠).

(٢) انظر: «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي (ص ٢١٥).

- والقدرية أصل بذرتِها رجل نصراني اسمه (سوسن) ^(١).

- والجهمية يتصل إسنادها إلى لبيد بن الأعصم الساحر اليهودي الذي سحر النبي ﷺ، وقيل: إن الجهم أخذ مقالته عن الصابئة والفلاسفة ^(٢).

ح- تعريب كتب الفلاسفة؛ حيث عرّبت كتب الفلاسفة في أول عهد الخلافة العباسية وأطلعَ عليها بعض المسلمين فانخدعوا بها وظنوها خيراً، ومن ثم جعلوها ميزاناً للحقائق والمعاني الشرعية فحصل بسببها الضلال ^(٣).

وفي بيان هذا المعنى يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - ^(٤):

«ثم إنه لما عُرِّبَت الكتب اليونانية في حدود المئة الثانية وقبل ذلك وبعد ذلك، وأخذها أهل الكلام، وتصرفوا فيها من أنواع الباطل في الأمور الإلهية ما ضل به كثير منهم وفيها من أمور الطب والحساب ما لا يضر في كونه في ذلك وصار الناس فيها أشتاتاً، قومٌ يقبلونها، وقومٌ يحلّلون ما فيها، وقومٌ يعرضون ما فيها على أصولهم وقواعدهم، فيقبلون ما وافق ذلك دون ما

(١) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٤/ ٧٥٠).

(٢) انظر: «الفتاوى» (٥ / ٢١-٢٢).

(٣) انظر: «المبادئ العلمية والأصول الإيمانية التي لا يسع طالب العلم جهلها في العقيدة» (ص ١٢٥) وما بعدها، و«دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (١/ ٢٩٧) وما بعدها، و«مصادر التلقي عند الأشاعرة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة» (ص ١١) وما بعدها.

(٤) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٣٨).

خالفه ، وقومٌ يَعْرِضُونَهَا عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ.
وحصل بسبب تعريبها أنواع من الفساد والاضطراب مضمومًا إلى ما
حصل من التقصير والتفريط في معرفة ما جاءت به الرسل من الكتاب
والحكمة».



المبحث الثالث حديثُ الافتراقِ ومعالمه المنهجية

من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه قال : ألا إن رسول الله ﷺ قام فينا، فقال : «ألا إن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملةً ، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين ، ثنتان وسبعون في النار ، وواحدة في الجنة ، وهي الجماعة»^(١).

ومن حديث عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل ، حتى إن كان منهم من أتى أمّة علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك ، وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملةً ، وتفرق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة»، قالوا : من هي يا رسول الله ؟ قال : «ما أنا عليه وأصحابي»^(٢).

وفي هذين الحديثين بيانٌ نبويٌّ بأنّ الأُمَّةَ المسلمة ستفترقُ، وأنّ افتراقها سيفوق افتراق الأمم السابقة من اليهود والنصارى، وأنّ نجاتها وعصمتها هو بلزوم الجماعة والتمسك بما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم.

(١) رواه أبو داود برقم (٤٥٩٧) ، وأحمد (١٣٤ / ٢٨) برقم (١٦٩٣٧) ، وهو في «السلسلة

الصحيحة» برقم (٢٠٤) .

(٢) رواه الترمذي برقم (٢٦٤١) ، وانظر : «الصحيحة» (١ / ٤٠٧ - وما بعدها).

وظاهر أن هذا الافتراق افتراق في الملة والدين ، وفي العقائد والأصول ،
ذلكم أن النبي ﷺ قد رتب على هذا الافتراق ذمًا ووعيدًا حيث قال : «كلها
في النار إلا واحدة».

والافتراق بين أبناء الملة مرادُ الله كونًا وقدرًا ، لا محبةً ورضى؛ فالذي
يحبّه الله ويرضاه هو الاجتماع والاتفاق ونبذ الفرقة والاختلاف ، كما في
قول الله - عز و جل - : ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] ،
وكما في قوله - تعالى - : ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ . مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا
دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١-٣٢].

وكون الاختلاف بين أبناء الملة أمرًا كونيًا قدريًا هو في معنى قوله
- تعالى - : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ . إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ
وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨-١١٩] ؛ أي : لو شاء الله لجمع الناس على الهدى
وجعلهم متفقين في الملة والدين ، ولكن شاء الله - عز وجل - واقتضت حكمته
أن يجعل الناس مفترقين وأن يكونوا مختلفين ، وأن يكون منهم السعداء
والأشقياء ، وأن يكون منهم أهل الجنة وأهل النار ، ولأجل ذلك خلقهم .

قال مجاهد : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ : هم أهل الباطل ، ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾
قال : هم أهل الحق ، ليس فيهم اختلاف^(١) .

(١) «صحيح جامع بيان العلم وفضله» (ص ٣٨٠).

والاستثناء في الآية: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفينَ. إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ يقتضي أن أهل الرحمة ليسوا من أهل الاختلاف، وأن أهل الاختلاف ليسوا مرحومين ابتداءً.

وبالرغم من كون الاختلاف سُنَّةً كونيَّةً إلا أن المُسْلِمَ مأمورٌ بمدافعة سنة الله الكونية بالشرعية كما في قوله -تعالى-: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ. مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١-٣٢].

□ حُكْمُ الْفِرَقِ الْوَارِدِ ذِكْرُهَا فِي حَدِيثِ الْاِفْتِرَاقِ:

إن الذي عليه المحققون من أهل السنة أن الوعيد الذي جاء في حديث الافتراق لا يستلزم تكفير جميع الفرق ولا جميع أفرادها ومن ثم فإنه لا يستلزم الخلود في النار، فليست كل الفرق الهالكة خارجة عن الدين مفارقةً للملة، فالفرق الثنتان والسبعون الهالكة كلها من أهل الوعيد، والوعيد يجوز إخلافه في حق العصاة من أهل القبلة، ولم يقل أحدٌ من أهل العلم بأن كل هذه الفرق وجميع أفرادها في النار خالدين فيها.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:

«ومن قال: إن الثنتين وسبعين فرقة كل واحدٍ منهم يُكْفَرُ كُفْرًا يَنْقُلُ عن الملة، فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة (رضي الله عنهم) بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، فليس فيهم من كفر كل واحدٍ من الثنتين وسبعين

فرقة، وإنما يُكْفَرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ببعض المقالات»^(١).

ويقول أيضًا: «وأما من يقول ببعض التجهُّم : كالمعتزلة ، ونحوهم الذين يتدينون بدين الإسلام باطنًا وظاهرًا ، فهؤلاء من أمة محمد ﷺ ، بلا ريب ، وكذلك من هو خَيْرٌ منهم : كالكلابية والكرامية ، وكذلك الشيعة المفضلين لعلي ، ومن كان منهم يقول : بالنص^(٢) والعصمة مع اعتقاده بنبوة محمد ﷺ ، باطنًا وظاهرًا ، وظنه أن ما هو عليه هو دين الإسلام ، فهؤلاء أهل ضلال وجهل ، ليسوا خارجين عن أمة محمد ﷺ ، بل هم من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا»^(٣).

وقال أيضًا :

«وإن كان من الثنتين والسبعين فرقة ، فإنه ما من فرقة إلا وفيها خلق كثير ليسوا كفارًا ، بل مؤمنين ، فيهم ضلال وذنوب ، يستحقون به الوعيد ، كما يستحقه عصاة المؤمنين ، والنبي ﷺ لم يُخْرِجْهُمْ من الإسلام ، بل جعلهم من أمته ، ولم يقل : إنهم من يخلدون في النار ، فهذا أصل عظيم ينبغي مراعاته ، فإن كثيرًا من المُتَسَبِّين إلى السُّنة فيهم بدعة من جنس بدع الرافضة والخوارج . وأصحاب الرسول ﷺ علي بن أبي طالب وغيره لم يكفروا

(١) «مجموع الفتاوى» (٢١٨ / ٧).

(٢) أي أن عليًا قد نصَّ عليه أنه الإمام بعد النبي ﷺ .

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤٤٨ / ١٧).

الخوارج الذين قاتلوهم»^(١).

وقال:

«فَمَنْ كَفَّرَ الثَّتْنَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً كُلَّهُمْ فَقَدْ خَالَفَ الْكِتَابَ وَ السَّنَةَ
وإجماع الصحابة و التابعين لهم بإحسان ، مع أن حديث الثنتين والسبعين
فرقة ليس في الصحيحين ، و قد ضَعَّفَهُ ابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ ، و قد رواه أهل
السنن، و رُوِيَ مِنْ طُرُقٍ ، و ليس قوله : «اثنتان و سبعين في النار و واحدة في
الجنة»، بأعظم من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَمَى ظُلْمًا إِنَّمَا
يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، و قوله : ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ
ذَلِكَ عُدُوَّنا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء: ٣٠]،
و أمثال ذلك من النصوص الصريحة بدخول من فعل ذلك النار»^(٢).



(١) «منهاج السنة» (٥/ ٢٤١ و ٢٤٨ و ٢٤٩).

(٢) «منهاج السنة» (٥/ ٢٤٨ - ٢٤٩).

الفصل الثالث

أشهر كُتُب الفرق والمقالات

- ما لها وما عليها -

وفيه مباحث:

- المبحث الأول: كتاب «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»
لأبي الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) - المنهج والسمات -.
- المبحث الثاني: كتاب «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي
(٤٢٩هـ) - المنهج والسمات -.
- المبحث الثالث: كتاب «الفصل في الملل والأهواء والنحل»
لابن حزم (٤٥٦هـ) - المنهج والسمات -.
- المبحث الرابع: كتاب «الملل والنحل» للشهرستاني (٥٤٨هـ)
- المنهج والسمات -.
- المبحث الخامس: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب
المُعاصرة - المزاي والسمات -.

أشهر كتب الفرق والمقالات

- ما لها وما عليها -

□ توطئة:

إِنَّ أَشْهَرَ كُتُبِ الْمَقَالَاتِ وَالْفِرَقِ وَالَّتِي يَكْثُرُ تَدَاوُلُهَا بَيْنَ أَيْدِي الْبَاحِثِينَ لَا تُمَثِّلُ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمِنْ أَشْهَرِ تِلْكَ الْكُتُبِ شَهْرَةٌ وَتَدَاوُلٌ:
١- مقالاتُ الإسلاميين واختلافُ المصلِّين للإمام أبي الحسن الأشعري - رَحِمَهُ اللهُ -.

٢- المِلَلُ والنَّحْلُ للشَّهْرَسْتَانِي - رَحِمَهُ اللهُ -.

٣- الفِرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ لعَبْدِ الْقَاهِرِ الْبَغْدَادِي - رَحِمَهُ اللهُ -.

٤- الْفِصَلُ فِي الْمِلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنَّحْلِ لِابْنِ حَزْمٍ - رَحِمَهُ اللهُ -.

٥- الْمَوْسُوعَةُ الْمُسَيَّرَةُ فِي الْأَذْيَانِ وَالْمَذَاهِبِ الْمُعَاوِرَةِ .

وفي بيان حال سائر كتب المقالات يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -:

«فَالْكَتَبُ الْمَصْنُفَةُ فِي مَقَالَاتِ الطَّوَائِفِ الَّتِي صَنَّفَهَا هَؤُلَاءُ لَيْسَ فِيهَا مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ لَا فِي الْمَقَالَاتِ الْمَجْرَدَةِ، وَلَا فِي الْمَقَالَاتِ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْأَدْلَةُ، فَإِنَّ جَمِيعَ هَؤُلَاءِ دَخَلُوا فِي الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ

الذي عابه السلف وذمُّوه»^(١).

ويقول أيضًا - رَحِمَهُ اللهُ - :

«ثم إنَّ غالبَ كُتُبِ أهلِ الكلامِ والناقلينَ للمقالاتِ ، يَنْقُلُونَ في أصولِ المللِ والنحلِ من المقالاتِ ما يَطُولُ وَصْفُهُ ، وَنَفْسُ ما بعث اللهُ به رسوله وما يقوله أصحابه والتابعون لهم في ذلك الأصلِ الذي حَكَّوْا فيه أقوالَ الناسِ لا يَنْقُلُونَهُ ، لا تَعَمُّدًا منهم لتركه ، بل لأنَّهم لم يعرفوه بل ولا سمعوه لِقَلَّةِ خَبَرَتِهِمْ بنصوصِ الرسولِ وأصحابه والتابعين»^(٢).

فالغالب على كتب المقالات والفرق أنها ليست ممَّا كَتَبَهُ أَهْلُ المَعْرِفَةِ بالسُّنَنِ والآثار - خلا ابن حزم - ، كما أنَّ جمهور مؤلِّفيها ليسوا من أصحاب العقيدة الصحيحة الصافية .

وقليلةٌ هي تلك الكتب التي أَلَفَتْ على طريقة أهل السنة في علم المقالات ، ولعل من أحسنها :

١- كتاب : «عقائد الثلاث والسبعين فرقة» ، لأبي محمد اليَمَني ، وهذه كُنْيَتُهُ وليسَ اسمه ، أخفاه حتى لا يتعرَّضَ للأذى من الفِرَقِ الباطنيَّةِ والطوائفِ البدعية.

(١) كتاب «النبوات» (٢/ ٦٠٥).

(٢) انظر: «منهاج السنة» (٦/ ٣٠٣) وما بعدها .

و- للفائدة -: «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٣٦) و (٩/ ٦٧) و (٢/ ٣٠٧) .

وكتابه مَطْبُوعٌ عن مكتبة العلوم والحكم بعناية محمد بن عبد الله الغامدي، وهي أطروحته لنيل درجة الدكتوراة.

٢- كتاب : «التنبيه و الرد على أهل الأهواء و البدع»، لمحمد بن أحمد ابن عبد الرحمن المَلَطِي^(١) المتوفى سنة (٣٧٧ للهجرة)، وقد كان المَلَطِي - رَحِمَهُ اللهُ - صاحب علم ورواية ، حيث تفقه على مذهب الشافعي ، و كان مشهوراً بالثقة والإتقان.

وتظهر أهمية الكتاب من جهة قِدَم طبقة مؤلفه؛ حيث توفي في سنة (٣٧٧هـ)، كما أنه اعتمد كثيراً على كتاب «الاستقامة في السنة والرد على أهل البدع والأهواء» لخشيش بن أصرم، وهو كتاب مفقود. وكتاب المَلَطِي مطبوع متداول.

٣- كتاب : «البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان»، لأبي الفضل السَّكْسَكِي، والمطبوع عن مكتبة المنار بعناية د. بسام العموش^(٢).

(١) نسبة إلى (مَلَطِيَّة) كما في «الأعلام» للزركلي (٥ / ٣١١).

ترجم له ابنُ عساکر في «تاريخ دمشق» (٥١ / ٧١)، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨ / ٤٤٤ تحقيق : بشار)، وابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٣ / ٧٧).

انظر: «مقدمات في علم مقالات الفرق» (ص ٢٧) لمحمد بن خليفة التميمي.

(٢) وقع في الكتاب (ص ٣٤) نقلٌ عن الذهبي من الميزان ، ولعلَّ هذا من إلحاقات النُّسَاح، حيث توفي السكسكي عام (٦٨٣هـ) بينما وُلِدَ الذهبي عام (٦٧٣هـ)، ما يعني أن عمر

وعلى الكتاب ملاحظات ومؤخذات.

٤- كتاب : «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»، لأبي الحسن الأشعري ، وله عدة طبعات ، لعل من أحسنها الطبعة التي اعتنى بها محمد محي الدين عبد الحميد - رَحِمَهُ اللهُ - .

فإذا استُثِنَتِ الكُتُبُ المذكورة آنفاً ، فإنَّ في جمهور كتب المقالات والفرق مخالفات وإشكالات عقديَّة ومنهجية ، وليس فيها تقريرٌ لعقيدة السلف ، ولا استدلالٌ بأثارهم ، ولا حكاية لمذاهبهم ، إنما فيها أقوالٌ ومذاهبٌ للمختلفين .

وهذا الخلل الذي نتحدث عنه لا زال متصلاً ومستمرّاً في أكثر كتب الفرق والمقالات المعاصرة والتي لا يكاد كتابٌ منها يخلو من أخطاء وأغلاط ، ومن أمثلة ذلك :

ما ذكره عليُّ الغرابي في كتابه : «تاريخ الفرق الإسلامية» -وسكت عنه- من أنَّ أصلَ تسمية (المُعْتَزِلَة) بهذا الاسم يرجع إلى الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ الذين اعتزلوا الفتن .

وهذه خطأ ، فالمعتزلة اسم لتلك الفرقة الكلامية ذات الأصول الخمسة والتي فارقت جمهور الأمة في أصولها وعقائدها .

* ومن ذلك أيضًا ما قاله في كتابه السابق صفحة (٣١) : وَيَرْجِعُ أَصْلُ
الْمُشَبَّهَةِ إِلَى طَائِفَتَيْنِ :

طائفة الروافض من الشيعة ، وطائفة الحشوية من أهل الحديث الذين
تمسكوا بظواهر الأحاديث التي تُشعرُ بالتشبيه.

وهذه زلة أيضًا ، فلا يُعرف قط عن أهل الحديث أنهم شبهوا الخالق
بالمخلوق ، فمذهب السلف بعيد عن التشبيه بعد المشرق عن المغرب ،
فمنهج السلف وسط بين بدعتي التشبيه والتعطيل ، وما وقع من تشبيه في
الزمن الأول كالذي نُقل عن داود الجواربي ومقاتل بن سليمان ليس
منسوبًا قط إلى أهل الحديث ، لا إلى منهجهم ولا إلى طريقتهم ، فأهل
الحديث إنما أخذوا بظاهر القرآن والسنة على ما يليق بجلال الرب وكماله ،
فأثبتوا ما أثبت الله لنفسه وأثبت له رسوله ﷺ ، إثباتًا بلا تشبيه ، ونفيًا بلا
تعطيل ، وكتبهم ومؤلفاتهم وعلومهم مبنوثة معلومة .

* ومن ذلك أيضًا ما جاء في الكتاب نفسه (ص ٣٠٢) : ومن آيات القرآن
التي ظاهرها لا يليقُ به سبحانه قوله - تعالى - : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾
[طه: ٥] ، وقوله : ﴿وَلْيُصْنَعْ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] ، وقوله : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا
وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] ، ولقد تمسك المشبهة بهذه الأحاديث المكذوبة . اهـ .

وهذا خطأ عجيب مركب ، فما أورده المؤلف هي آيات قرآنية وليست
أحاديث مكذوبة ، ثم إن ظاهرها لا يُثق بالله تعالى إذا آمنا أن صفاته - تعالى -

تليق بجلاله وعظمته ، فأهل السنة يمرون آيات وأحاديث الصفات على ظاهرها اللائق بالله - سبحانه وتعالى - كما هو مقرر في موضعه في كتب العقائد.

* وقريب من هذا الخلل تراه في كتاب : «الفرق الإسلامية في الميزان» للدكتور يحيى هاشم فرغل.

وهذه الكتب وغيرها - وللأسف الشديد - كتب أكاديمية تُدرّس في الجامعات، ومكمن الخطورة أن تلك المسائل والتقارير المغلوطة تسبب في أذهان كثير من الطلبة اضطراباً معرفياً وخللاً منهجياً في التلقّي؛ وذلك بسبب خطأ المعلومة وضعف المتلقّي.



المبحث الأول

كتابُ «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» لأبي الحسن الأشعري (٣٢٤هـ)

وتُعتبر مدرسة أبي الحسن الأشعري امتدادًا للمذهب الكلابي، وقد مرَّ الأشعري - كما هو معلوم - بأطوارٍ عدَّة، فقد كان في أوَّل أمره مُعتزليًا حيث تلقى اعتزاله على يد أبي عليِّ الجُبَّائي شيخ المعتزلة في البصرة، وبقي على اعتزاله أربعين سنة يُدافع ويُنافح عن مذهبه، ثم رَجَعَ عن مذهب المعتزلة، وانتقل إلى طورٍ وَسَطٍ بين الاعتزال وبين السُّنَّة، حيث أخذ عن ابنِ كُلابٍ اعتقاده فصار يُقرِّر مذهبَ الكَلَابِيَّة، وبقي على هذا حينًا من الدهر، ثم التقى بحافظ البصرة وإمامها زكريا بين يحيى الساجي - رَحِمَهُ اللهُ - فأخذ الأشعري اعتقاد أهل السنة عنه، فصار الأشعري سُنِّيًّا في غالب عقيدته.

وأهل السُّنَّة مُخْتَلِفُونَ في رجوع الأشعري إلى السنة المحضة، هل كان تامًّا على وفق اعتقاد السلف؟، أم بقيت عنده بقايا من مذهب ابنِ كُلابٍ لم يستطع أن يتخلص منها؟^(١).

والحق أن الجزم بأحد القولين عسيرٌ، وأيًا ما يكن الأمر فإن الذي ينظر

(١) «الإمام الأشعري حياته وأطواره العقدية» (ص ٢٢٥) وما بعدها، وانظر: «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (١/ ٣٩٤).

في كتاب «مقالات الإسلاميين» يجدُ عنوانًا مفردًا في بيانِ اعتقاد أهل الحديث، ويلحظ قرب الأشعري الشديد من عقيدة السلف، مع وجود بعض الألفاظ المُشكِلةِ والعبارات الموهمة، وليس هذا بالمستغرب فالأشعري كان ذا معرفةٍ تفصيليةٍ بالمذاهب والفِرَقِ وأقوالها، ومعرفةٍ مُجَمَّلةٍ بالسنة وآثارها، ومن كان هذا حاله فلا يُستبعد أن تبقى عنده بقايا مما عاش دهره يقرره ويدافع عنه^(١).

وفي هذا يقول الحافظ الذهبي - رَحِمَهُ اللهُ -:

«وكان معتزليًّا - يعني أبا الحسن - ثمَّ تاب، ووافق أصحاب الحديث في أشياء يُخالفون فيها المُعتزلة، ثم وافق أصحاب الحديث في أكثر ما يقولونه، وهو ما ذكرناه عنه من أنه نَقَلَ إجماعهم على ذلك، وأنه مُوافقٌ لهم في جميع ذلك، فله ثلاثة أحوال :

- حالٌ كان معتزليًّا.

- وحال كان فيها سنيًّا في بعض دون بعض.

- وحالٌ كان في غالب أصولها سنيًّا، وهو الذي عَلِمْنَاهُ من حاله، فرحمه الله وغفر له ولسائر المسلمين»^(٢).

(١) انظر: «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (١/ ٣٩٨).

(٢) كتاب «العرش»، نهاية الفقرة (٢٤٧).

□ المنهج والمزايا والسمات:

وكتاب مقالات الإسلاميين من أجود الكتب وأجمعها وأحسنها تحريرًا ودقة في ذكر مذاهب الفرق، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -:

«وكتاب المقالات للأشعري أجمع هذه الكتب وأبسطها، وفيه من الأقوال وتحريرها ما لا يوجد في غيرها»^(١).

ويقول أيضًا:

«ومن أجمع الكتب التي رأيتها في مقالات الناس المختلفين في أصول الدين كتاب أبي الحسن الأشعري، وقد ذَكَرَ فيه من المقالات وتَفْصِيلِها ما لَمْ يَذْكُرْهُ غَيْرُهُ، وَذَكَرَ فيه مذهب أهل الحديث والسنة بحسب ما فَهَمَهُ عنهم، وليس في جَنْسِهِ أَقْرَبُ إليه مِنْهُ»^(٢).

* قَصَرَ الأشعريُّ الحديث في كتابه على الفرق الإسلامية، فسَمَّى كتابه «مقالات الإسلاميين»، ولم يذكر مقالات غير الإسلاميين، والسبب في ذلك أن له كتابًا آخر سَمَّاه «مقالات غير الإسلاميين» - وهو مفقود -.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -:

«كتاب مقالات غير الإسلاميين، وهو كتابٌ كبيرٌ أكبرُ من مقالات

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣٠٣/٦).

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٢٧٥/٥).

الإسلاميين»^(١).

* أَغْفَلَ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِهِ حَدِيثَ الْإِفْتِرَاقِ ، فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ مَطْلَقًا ، مَعَ أَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ عَنِ الْفِرْقِ وَالْإِفْتِرَاقِ .

* سَلَكَ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِهِ مَنَهْجَ الْعَرَضِ لِآرَاءِ وَمَقَالَاتِ الْفِرْقِ دُونَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُحَاكِمَةٌ أَوْ تَوْجِيهِ فِي ذَلِكَ الْعَرَضِ ، فَلَا تَعْقِيبَ وَلَا رَدًّا وَلَا نَقْدَ وَلَا مُنَاقَشَةَ لِتِلْكَ الْآرَاءِ ، وَالْمَتَعِينُ عَلَى مَنْ كَتَبَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَعْرِضَ ثُمَّ يَنْقُدَ ، خَاصَّةً مَا يَحْتَاجُ إِلَى نَقْدٍ .

* التَّوَسُّعُ فِي عَرَضِ أَقْوَالِ الْمُعْتَزَلَةِ ، وَذَلِكَ لِخِبْرَتِهِ وَمَعْرِفَتِهِ بِأَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ .

* الْإِيجَازُ وَالِاخْتِصَارُ فِي عَرَضِ الْآرَاءِ وَالْمَقَالَاتِ لِسَائِرِ الْفِرْقِ .



(١) «منهاج السنة النبوية» (٦/٣٠٣).

المبحث الثاني

كتابُ «الفَرْقِ بَيْنَ الْفِرَقِ» لعبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ)

والبغدادي على عقد الأشعري حيث عَرَضَ العقيدة الأشعرية في كتابه «الفَرْقِ بَيْنَ الْفِرَقِ» على أَنَّها عقيدة أهل السنة والجماعة وأن أصحابها هم الفرقة الناجية، لذا فإنه لم يُصنّف الأشعرية على أَنَّها إحدى الطوائف والفرق بَلْ جعلَهُم أهل الحق .

□ المنهج والمزايا والسمات:

وقد اتَّسَمَ منهجُ البغدادي في كتابه بعدة سماتٍ من أبرزها :

أولاً: اعتماده في تقسيم الفرق الإسلامية على حديث الافتراق ، وسعيه في تحديد الفرق وفقاً للعدد المذكور في الحديث، ولا يخفى أن تحديد عدد الفرق وإنزال العدد المذكور في الحديث على الفرق الموجودة مُختلف فيه جداً .

ثانياً: اعتمد طريقة من يجعل أصحاب الفرق أصولاً ، ثم يذكر مقالاتهم^(١).

(١) ومناهج التصنيف في باب الفرق ثلاثة:

المنهج الأول: من يذكر أصحاب المقالات ورؤوسها ، ثم يذكر مقالاتها وهذا مسلك :
البغدادي والشهرستاني في كتابيهما.

ثالثًا: حُسْنُ التنظيم وجودةُ الترتيبِ لآراءِ الفرقِ والتقسيماتِ المتعلقةِ بها.

رابعًا: عَرَضُ البغدادِيِّ الأشعرِيَّةَ وآراءَهُمْ وعقائدهم عَرَضًا يفيد أنَّها العقيدة الصحيحة التي عليها جمهورُ أهلِ السنة والجماعة، وزعم أنهم معظمُ المسلمين .

خامسًا: اتَّسَمَ كتابُهُ بمنهجِ العَرَضِ والنَّقْدِ حيث لم يقف عند مجرد العرض لآراءِ الفرقِ، فكانَ يَعرِضُ آراءَ الفرقِ ومقالاتها ، ثمَّ يُتْبِعُ ذلكَ بِمُناقَشَتِها والرد عليها - مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِهِ - ، وكانت مناقشاته وردوده تَتَسِمُ بالشدَّةِ والقسوةِ وقد تَصِلُ إلى حَدِّ السَّبِّ والسُّخْرية أحيانًا.

سادسًا: اقتصر البغدادِي على ذكر الفرق الإسلامية فقط.



المنهج الثاني: من يذكر المقالات ، ثم يذكر أصحابها ورؤوسها .
المنهج الثالث: الجمع بين الطريقتين : وهو ما سلكه الأشعري في «المقالات»، وابن حزم في «الفصل».

المبحث الثالث

كتاب «الفصل في الملل والأهواء والنحل»

لابن حزم (٤٥٦هـ)

وتحسن الإشارة قبل الكلام عن الكتاب إلى أنه لم يكن لابن حزم مذهباً عقدياً واضحاً سار عليه في جميع أبواب العقائد، بل كان - رَحِمَهُ اللهُ - مضطرباً فيما يقرره في مختلف مسائل العقيدة، وبيان ذلك :

أولاً: يُوافق ابن حزم المتكلمين في طريقة إثباتهم لوجود الله حيث يسلك طريقة حدوث الأجسام^(١)، إلا أنه زاد عليهم بالاستدلال بالآثار الدالة على وجوده - سبحانه -، والنظر فيها، والتأمل في الكونيات، وهو من جملة أدلة أهل السنة في إثبات وجود الخالق سبحانه .

ثانياً: يُوافق ابن حزم المُعْتَزَلَةَ في إثبات الأسماء لله - عز وجل - حيث يثبتها مجردة عن معانيها، ويجعلها أعلاماً مَحْضَةً.

ثالثاً: يَسْتَعْمِلُ ابن حزم العديد من مصطلحات المتكلمين المُجْمَلَةِ، كَنَفْيِ الجِسْمِيَّةِ والعرضية والزمانية والمكانية والحركة، والذي عليه أهل

(١) ويُسمى: دليل الأعراض، وصورته: أن المخلوقات محل للحوادث والأعراض والتغيرات، وهذه العوارض لا تبقى زمانين، بل تذهب وتزول، وزوالها دليل حدوثها، وما تحلُّ به الحوادث فإنه حادث لا متنازع حوادث لا أول لها، وهذا يوجب أن يكون ثمة موجد لهذا الحادث، وهذا المحدث أو الموجد واجب بنفسه ليس له أول.

السنة هو عدم النفي المطلق ، بل التفصيل في هذه الألفاظ المجملة والمصطلحات الحادثة .

رابعاً: بعض ما يثبت ابن حزم من الصفات يُرجعه إلى الذات كما هو مذهب المعتزلة، كما ويسلك في العديد من الصفات كالصورة، والأصابع، والساق، والاستواء، والنزول مسلك التأويل.

□ ثم إن ابن حزم يوافق أهل السنة في جملة من المسائل منها :

أولاً: يثبت ابن حزم رؤية الله في الآخرة ، خلافاً للمعتزلة .

ثانياً: يصرح ابن حزم بأن القرآن غير مخلوق خلافاً للمعتزلة.

ثالثاً: يوافق ابن حزم أهل السنة في مسائل الإيمان والقدر .

في حين يوافق ابن حزم الأشاعرة في عدم تعليل أفعال الله -تعالى- خلافاً لما عليه أهل السنة من الاعتقاد بأن أفعال الله -تعالى- معللة وصادرة عن حكمة.

□ المنهج والمزايا والسمات:

وقد اتسم منهج ابن حزم في كتابه بعدة سماتٍ من أبرزها :

أولاً: اشتمل كتابه على الحديث عن الفرق الإسلامية والملل الأخرى كاليهود والنصارى، كما وأولى الكلام عن أهل الكتاب من جهة عرض عقائدهم والرد عليهم اهتماماً بالغاً حتى استغرق ذلك جزءاً كبيراً من

الكتاب، بينما كان نصيب الكلام عن الفرق الإسلامية مُختَصراً ويسيراً.
ثانياً: لم يعتمد ابنُ حزمٍ في كتابه على حديث الافتراق، بل ضَعَفَهُ وأَنْكَرَ صِحَّتَهُ.

ثالثاً: أرجع أصول الفرق إلى خمسة، وهي: «المعتزلة، والمرجئة، والشيعة، والخوارج، وأهل السنة».

رابعاً: سلك ابنُ حزمٍ في كتابه منهجَ العرض والتقرير والنقد لمختلف الآراء، ولم يكتفِ بمجرد العرض، بل لم يدخر جهداً في إبطالِ ونقدِ كلِّ مذهبٍ ومقالةٍ عَرَضَها تُخَالِفُ ما يَعْتَقِدُهُ، وقد كان في نقده ومناقشته لتلك الآراء عنيفاً، شديداً في عبارته وألفاظه، قوياً في رده، خاصةً في مناقشته لأهل الكتاب.

خامساً: لم يكن كتابُ ابنِ حزمٍ مُرتَّباً بل كان يفتقر إلى التنظيم وجودة الترتيب، وقد عزا بعضُ الباحثين هذا إلى أن كتابَ ابنِ حزمٍ كان في أصله أبحاثاً مفرقة، جَمَعَهَا، أو جُمِعَتْ له.

وفي هذا يقول تاجُ الدين السُّبْكِيُّ:

«وكتاب الملل والنحل للشهرستاني هو عندي خيرُ كتابٍ صُنِّفَ في هذا الباب، ومصنّفُ ابنِ حزمٍ وإن كان أبسطَ منه إلا أنه مُبَدَّدٌ ليس له نظامٌ»^(١).

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ٧٨).

المبحث الرابع

كتابُ «الملل والنحل» للشهرستاني (٥٤٨هـ)

وأبو الفتح الشهرستاني - رَحِمَهُ اللهُ - أيضًا على عقيدة الأشاعرة - كأكثر من تقدم - وعلى ذلك أجمع مترجموه، كما أن كُتُبَهُ صريحةٌ في نُصْرَةِ المَذْهَبِ .

وقد اتَّهَمَ الشهرستانيُّ بالميلِ إلى الرِّفْضِ وإلى مذهبِ الفلاسِفةِ والباطنيَّةِ، وإنْ كان للشهرستاني بعضُ الردودِ على مطاعينِ الشيعةِ في الصحابةِ، ووَصَفَهُمُ بالخيِّرةِ والضَّياعِ ، إلا أنَّ مَيْلَهُ للتَّشْيِيعِ كان ظاهرًا فيما يبدو، حيث ذكرَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية أنَّ كتابَ «الملل والنحل» ألفه لبعض رؤوسِ الرِّفْضِ تَقَرُّبًا وَتَزَلُّفًا .

وفي هذا يقول شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -:

«وبالجملة فالشهرستانيُّ يُظْهِرُ المَيْلَ إلى الشيعةِ إما بباطنه وإما مُدَاهِنَةً لهم ، فإن هذا الكتاب - «الملل والنحل» - صَنَّفَهُ لرئيسٍ من رؤوسائِهِم»^(١).

أما مَيْلُهُ إلى الفلاسِفةِ والباطنيَّةِ فليس ظاهرًا ، فقد أَلْفَ الشهرستاني في فضائِحِ الباطنيَّةِ وفي الردِّ على ابنِ سينا، في قوله بِقَدَمِ العالَمِ وإنكارِ المَعَادِ، وما ليس في كتبِ العالَمِ لا ينبغي التجاسرُ في نسبته إليه.

(١) انظر: «منهاج السنة» (٦/ ٣٠٥)، و«مقالات في المذاهب والفرق» (ص ٣٦-٥٣) لعبد العزيز عبد اللطيف.

□ المنهج والمزايا والسمات:

أولاً: احتوى كتاب الشهرستاني على الكلام عن الفرق الإسلامية والملل والمذاهب الأخرى، فكتابه أشبه بالموسوعة المُختصرة في الفرق والمذاهب والأديان.

كما وحصر المؤلف أصول الفرق في أربع فرق كبار هي: القدرية، الصفائية^(١)، الخوارج، الشيعة.

ثانياً: عدم الدقة في النقل، وضعف الصنعة الحديثة، وقلة العلم بمقالات بعض الفرق.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض المقارنة بين كتابه وكتاب المقالات للأشعري:

«... والشهرستاني قد نقل في غير موضع أقوالاً ضعيفة، يعرفها من يعرف مقالات الناس، مع أن كتابه أجمع من أكثر الكتب المصنفة في المقالات وأجود نقلاً، ولكن هذا الباب وقع فيه ما وقع، ولهذا لما كان خبيراً بقول الأشعرية وقول ابن سينا ونحوه من الفلاسفة، كان أجود ما نقله قول هاتين الطائفتين، وأما الصحابة والتابعون وأئمة السنة والحديث، فلا هو وأمثاله

(١) ومصطلح الصفائية إذا أُطلق فالمراد به: من يُثبت الصفات بالعموم كلاً أو بعضاً، فيدخل في مصطلح الصفائية عند الإطلاق: السلف والأشاعرة والماتريدية والكلابية والكرامية.

يَعْرِفُونَ أَقْوَالَ هَمْ ، بَلْ وَلَا سَمِعُوهَا عَلَى وَجْهٍهَا بِنَقْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَهَا بِالْأَسَانِيدِ
الْمَعْرُوفَةِ ، وَإِنَّمَا سَمِعُوا جُمْلًا تَشْتَمِلُ عَلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ»^(١).

ثالثًا: تميز منهجه العام في الكتاب بالإيجاز والاختصار في العرض .

رابعًا: اعتمد في تقسيمه للفرق على حديث الافتراق وتكَلَّفَ في حَضَرِ
الفرق وَعَدَّهَا لِيُطَابِقَ الْعَدَدَ الْمَذْكُورَ فِي الْحَدِيثِ .



(١) «منهاج السنة» (٦/ ٣٠٤) .

المبحث الخامس

الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة

-التعريف والسمات-

وهذه الموسوعة مِنْ أَكْبَرِ وأشهر الموسوعات العِلْمِيَّةِ المعاصرة في الأديان والفرق والمذاهب القديمة والمعاصرة، وهي - على هُنَاتٍ - من أحسنها ترتيبًا وتنظيمًا وتركيزًا واختصارًا، وتَقَعُ في مجلدين كبيرين قام بتأليفها مجموعة من الباحثين بإشراف مانع بن حمّاد الجُهَنِي والمطبوعة عن الندوة العالمية للشباب الإسلامي.

□ ومن أبرز سمات الموسوعة :

أولاً: اشتمالها على مقدمة جيدة بينت خصائص وسمات منهج أهل السنة والجماعة .

ثانياً: شموليتها، حيث اشتملت على الأديان والمذاهب العقديّة والفقهية، والمذاهب الفكرية والفلسفية والأحزاب المعاصرة ما جعلها من أكبر الموسوعات التي كُتِبَتْ في الزّمن الحاضر عن المذاهب القديمة والمعاصرة.

ثالثاً: حُسْنُ الترتيب وجودة العَرَضِ مَعَ الاختصار.

رابعاً: أخذ على الموسوعة أن نَقْدُها للأفكار والعقائد نَقْدٌ مُجْمَلٌ، وهذا

في نظري لا إشكال فيه إذا كان مقصود التأليف -أساسًا- هو العرض والتعريف دون التعقب والنقد.

خامسًا: أُخِذَ على الموسوعة أنَّها عند ذِكْرِ (مراجع للتوسُّع) لم تُمَيِّزْ بين المراجع الناقدة والمراجع المؤيِّدة للمذهب محل البحث.

سادسًا: أُخِذَ على الموسوعة التساهل في بعض العبارات خاصة حين الكلام في القضايا المنهجية والمذاهب الضالة ومن أمثلة ذلك ما جاء في الموسوعة -في طبعها الأولى- عند الكلام عن الشيعة الاثنا عشرية حيث جاء فيها: «وهم تلك الفرقة من المسلمين الذين تمسَّكوا بحقِّ عليٍّ في وِثاقِ الخِلافة»^(١)، بينما أَصْبَحَتِ العبارةُ في الطبعات الجديدة: هم تلك الفرقة من المسلمين الذين زَعَمُوا أَنَّ عليًّا هو الأَحَقُّ في وِثاقِ الخِلافة^(٢).

وعلى كل حال فالموسوعة في طبعاتها الأخيرة أفضل من طبعاتها الأولى حيث استدركت كثيرًا من الأخطاء التي انتقدت بسببها^(٣).



(١) انظر: «الموسوعة الميسرة» (ص ٢٩٩) الطبعة الأولى.

(٢) انظر: «الموسوعة الميسرة» (١ / ٥١) الطبعة الخامسة.

(٣) انظر في ذلك ما كتبه عبد العزيز بن عبد اللطيف في رسالته «مقالات في المذاهب والفرق»

(ص ٧-٢٢).

الفصل الرابع

أشهر الفرق والمذاهب الإسلامية

– العقائد والسمات –

وفيه مباحث:

المبحث الأول: الخوارج.

المبحث الثاني: الشيعة.

المبحث الثالث: المُعتزلة.

المبحث الرابع: الجَهْمِيَّة.

المبحث الخامس: الصوفية.

لمبحث السادس: الأشاعرة.

المبحث السابع: الماتُرِيدِيَّة.

المبحث الأول الخوارج

□ التعريف والنشأة:

الخوارجُ في اللغة : جَمْعُ خَارِجٍ أو خَارِجِيٍّ ، وهو مُشْتَقٌّ من الخُرُوجِ ، وقد أَطْلَقَ علماءُ اللغة في آخرِ تَعْرِيفَاتِهِمُ اللُّغَوِيَّةِ مَادَّةَ (خ ر ج) على الطائفة التي خَرَجَتْ عن الدِّينِ ، أو على عَلِيٍّ ، أو على النَّاسِ^(١).

ويقول الشهرستاني مُعرِّفاً الخوارج :

«كُلُّ مَنْ خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ الْحَقِّ الَّذِي اتَّفَقَتِ الْجَمَاعَةُ عَلَيْهِ يُسَمَّى خَارِجِيًّا ، سواء كان الخروجُ في أيامِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْأَئِمَّةِ الرَّاشِدِينَ أو كان بعدهم عَلَى التَّابِعِينَ بِإِحْسَانٍ ، و الْأَئِمَّةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ». اهـ^(٢).

وأهْلُ المقالاتِ مُخْتَلِفُونَ فِي أَوَّلِ ظُهُورِ الخوارج -كفرقة- ، فمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ ظُهُورَهُمْ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَسْتَدُلُّونَ عَلَى ذَلِكَ بِقِصَّةِ ذِي الْخُوَيْصَرَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ ظُهُورَهُمْ فِي زَمَنِ عِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهَذَا قَوْلٌ قَرِيبٌ ، وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ مِنْهُ قَوْلُ مَنْ يَجْعَلُ ظُهُورَهُمْ فِي زَمَنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، حِينَ أَنْكَرُوا عَلَيْهِ قَوْلَهُ بِالتَّحْكِيمِ فِي خِلَافِهِ مَعَ مَعَاوِيَةَ ، وَقَالُوا : إِنْ كُنْتَ الْإِمَامَ فَلِمَ تَرْضَ

(١) انظر: «فرق معاصرة تنسب إلى الإسلام» (١ / ٢٢٧).

(٢) انظر: «الملل والنحل» (ص ١٣٢).

بِالتَّحْكِيمِ ، وَإِنْ كُنْتَ لَسْتَ إِمَامًا فَلِمَ أَمَرْتَنَا بِالْقِتَالِ ، ثُمَّ فَارَقُوهُ وَكَفَرُوهُ
وَكَفَرُوا مَعَاوِيَةَ وَالْحَكَمَيْنِ وَمَنْ رَضِيَ بِذَلِكَ .

وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ خَصَّ الْخَوَارِجَ بِمَنْ خَرَجَ عَلَى عَلِيٍّ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ ،
وَهَذَا قَوْلٌ شَاذٌّ ، بَلِ الْخَوَارِجُ مُوجُودُونَ فِي كُلِّ زَمَنٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ ، تَارَةً
تَقْوَى شَوْكَتُهُمْ وَتَارَةً تَضَعُفُ ، وَلَا يَنْقَطِعُ قَرْنُهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ ، فَمِنْ
حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «يَنْشَأُ نَشْرٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا
يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ ، كُلَّمَا خَرَجَ قَرْنٌ قُطِعَ» . قَالَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «كُلَّمَا خَرَجَ قَرْنٌ قُطِعَ - أَكْثَرُ مِنْ عِشْرِينَ مَرَّةً - حَتَّى
يَخْرُجَ فِي عِرَاضِهِمُ الدَّجَالُ» ^(١) .

وَاسْمُ الْخَوَارِجِ يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَنْ خَرَجَ عَنِ الْأُمَّةِ فِي أَصُولِهَا الدِّينِيَّةِ ،
كَسَائِرِ الْفِرَقِ الْبَاطِنِيَّةِ كَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ وَالرَّوَافِضِ ، فَالرَّوَافِضُ بِهَذَا الْمَعْنَى
يَدْخُلُونَ فِي مَسْمَى الْخَوَارِجِ ؛ لِأَنَّهُمْ خَرَجُوا عَنِ الْأَصُولِ الدِّينِيَّةِ وَعَلَى الْأُمَّةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ سَفْكَاً لِدِمَائِهِمْ وَاسْتِحْلَالاً لِأَمْوَالِهِمْ وَاعِرَاضِهِمْ .

وَمَقَالَةُ الْخَوَارِجِ هِيَ أَوَّلُ مَقَالَةٍ فَرَّقَتِ الْأُمَّةَ ، وَذَلِكَ حِينَ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ
عَلَى تَحْكِيمِ الْحَكَمَيْنِ أَبِي مُوسَى وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فِي شَأْنِ النِّزَاعِ بَيْنَ عَلِيٍّ
وَمَعَاوِيَةَ ، حِينَهَا اعْتَرَضَ السَّبَبِيَّةُ الْخَوَارِجَ عَلَى هَذَا التَّحْكِيمِ ، وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ
أَعْلَنَ ذَلِكَ (عُرْوَةُ بْنُ جَرِيرٍ) ، وَصَارَ يَقُولُ : «أَتَحَكَّمُونَ فِي دِينِ اللَّهِ الرَّجَالَ ،

(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٦١ / ١) بِرَقْمِ (١٧٤) ، وَهُوَ فِي «الصَّحِيحَةِ» بِرَقْمِ (٢٤٥٥) .

لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ»، ثُمَّ تَلَقَّفَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ الْجَهْلَةَ وَالرَّعَاغَ وَصَارُوا يُنَادُونَ بِهَا، وَفَارَقُوا الْإِمَامَ وَجَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ كَفَرُوا مَنْ لَمْ يَلْتَحِقْ بِهِمْ وَيُؤَافِقُهُمْ وَكَانَ أَنْ بَايَعُوا (عَبْدَ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ الرَّاسِبِي) فِي (٣٧هـ) وَهَذَا هُوَ أَوَّلُ افْتِرَاقٍ فِعْلِيٍّ مُعَلَّنٍ فِي الْأُمَّةِ، وَأَوَّلُ افْتِرَاقٍ فِي تَارِيخِ الْمُسْلِمِينَ^(١).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

«وَلِهَذَا كَانَ أَوَّلُ مَنْ فَارَقَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ الْخَوَارِجِ الْمَارِقُونَ».

ويقول - رَحِمَهُ اللَّهُ -^(٣) :

«وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ كَفَرَ أَهْلَ الْقِبْلَةِ بِالذُّنُوبِ، بَلْ بِمَا يَرَوْنَهُ هُمْ مِنَ الذُّنُوبِ، وَاسْتَحَلُّوا دِمَاءَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَلِكَ».

وَالْخَوَارِجُ فِي بَدَايَةِ أَمْرِهِمْ ظَهَرُوا فِي قَوْمٍ فِيهِمْ إِيْمَانٌ مَعَ جَهْلٍ، بِخِلَافِ الرَّافِضَةِ الَّتِي قَامَتْ أُسَاسًا عَلَى الزُّنْدَقَةِ وَالنِّفَاقِ.

وَالْمُتَأَمِّلُ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ يَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ الْأَوْصَافَ الَّتِي لِأَجْلِهَا ذَمُّ النَّبِيِّ ﷺ الْخَوَارِجُ وَحَذَرُ مِنْهُمْ تَحْذِيرًا شَدِيدًا، إِنَّمَا هُوَ بِسَبَبِ غُلُوِّهِمْ فِي الدِّينِ وَتَكْفِيرِهِمُ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنْ مَفَارِقَتِهِمْ لَجَمَاعَةِ

(١) انظر: «دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (١/ ٢٣-٢٤).

(٢) انظر: «الفتاوى» (٣/ ٣٤٩).

(٣) انظر: «الفتاوى» (٧/ ٤٨١).

المسلمين وخروجهم على إمامهم، فهذه الأوصاف -وجوداً وعدمًا- هي المؤثرة في الحكم على الفرقة المعنية هل هي من الخوارج أم لا.

ولا شك أن تلك الأوصاف مُحَقَّقَةٌ في خوارج اليوم (داعش وأخواتها)، وليس من شَرَطِ الخوارج حتى يكونوا خوارجَ تَحَقُّقِ الْمُطَابَقَةِ التَّامَّةِ بينهم وبين خوارج الأُمس، بل لا يُعَرَفُ عن فرقة من الفرق المعاصرة أنها تطابقت تمامًا مع سلفها ومعلمها الأول، فالمناط -على التحقيق- بالتوافق في أبرز الأصول -بعضاً أو كلاً-^(١).

وقد اشتهر الخوارج عبر تاريخهم بأسماء منها ما جاء صريحاً في الأحاديث النبوية ومنها ما دل عليه استعمالات العلماء وتصرفاتهم، ومن تلك التسميات:

١- الخوارج: وسُمُّوا بذلك لأنَّهم خَرَجُوا على عليٍّ (ع)، ومن قبله عثمان (ع)، وكذلك سُمُّوا خوارجَ لأنَّهم خرجوا على الأصول الدينية، ولأنهم خرجوا على الناس تكفيراً وسفكاً للدماء وانتهاكاً للأعراض وسلباً للأموال.

٢- الحرورية: نسبة إلى حروراء^(٢).

(١) وقد سبق بيان هذا في المقدمات فليُنْتَظَر.

(٢) قرية بظاهر الكوفة؛ نزل بها الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب فنُسبوا إليها. انظر:

«معجم البلدان» (٣/ ١٣٨) لياقوت الحموي.

٣- المارقة : وُسِّمُوا بذلك لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِيهِمْ : «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

٤- الْمُحَكَّمَةُ : وُسِّمُوا بذلك لِأَنَّهُمْ فَارَقُوا عَلِيًّا بِسَبَبِ مَسْأَلَةِ التَّحْكِيمِ حَيْثُ قَالُوا لَهُ : إِذَا كُنْتَ أَمِيرًا لِلْمُؤْمِنِينَ فَلِمَاذَا تَرْضَى بِالتَّحْكِيمِ ؟! وَإِذَا كُنْتَ لَا تَرَى أَنَّكَ أَمِيرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ فَلِمَاذَا أَمَرْتَنَا بِالْقِتَالِ ؟!

٥- النَّوَاصِبُ : وُسِّمُوا بذلك لِأَنَّهُمْ نَاصَبُوا عَلِيًّا الْعَدَاءَ وَخَرَجُوا عَنْ طَاعَتِهِ ^(١).

٦- الشُّرَاةُ : وُسِّمُوا بذلك لِزَعْمِهِمْ أَنَّهُمْ يَشْرُونَ أَنْفُسَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ.

٧- الْمُكْفَرَةُ : وُسِّمُوا بذلك لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِالْمُسْلِمِينَ .

٨- السَّبِيَّةُ : وُسِّمُوا بذلك لِأَنَّ مَنَشَأَهُمْ مِنَ الْفِتْنَةِ الَّتِي أَنْشَأَهَا ابْنُ سَبَّأٍ .

* ومن أشهر رؤوس الخوارج: الأشعث بن قيس، عبد الله بن الكواء، عبد الله بن وهب الراسبي، حرقوص بن زهير، عروة بن جرير .

وتجدر الإشارة إلى أن الخوارج يفتقرون إلى التراث والمستند العلمي فليس للخوارج كتبٌ ومؤلفاتٌ ، إنما عُرِفَتْ أَقْوَالُهُمْ بِنَقْلِ النَّاسِ عَنْهُمْ ،

(١) انظر : «فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام» (١/٢٢٩)، و«دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (٢/٢٢) .

باستثناء الإباضية ، كما أنه ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً منهم ، وقد أخرج البخاري لبعض الخوارج كعمران بن حطان وغيره .

□ السمات والملامح العامة:

تميز الخوارج بجملة من السمات العامة ومن أبرزها :

أولاً: الجهل وقلة الفقه في الدين ، فمن حديث علي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة»^(١) .

ثانياً: الغلو في الدين .

ثالثاً: الإعراض عن طريقة السلف في تلقي الدين وفهمه والعمل به .

رابعاً: حداثة السن وقلة التجربة ، وانعدام الحكمة .

خامساً: الغرور والتعالم والتعالي على العلماء .

سادساً: العجلة والتهور والشدة والغلظة .

سابعاً: الجهل بقواعد العلم وأصول الاستدلال .

(١) رواه البخاري برقم (٦ / ٧٥٥ - فتح) رقم (٣٦١١) .

ثامناً: تركهم السنة إذا خالفت ظاهر القرآن.

والخوارجُ الأولون كانوا أهلَ خُصومةٍ وجَدَلٍ وَلَمْ يَتَكَبَّسُوا بِعِلْمِ الْكَلَامِ
وَالْفَلَسَفَةِ إِلَّا بَعْدَ ظُهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ وَمُتَكَلِّمِي الشَّيْعَةِ ، فَصَارَ قَوْلُهُمْ فِي التَّوْحِيدِ
بَعْدَ ذَلِكَ قَرِيبًا جَدًّا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ ، فَهُمْ يَقُولُونَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ ، وَبِنَفْيِ الصِّفَاتِ
وَبِإِنْفَازِ الْوَعِيدِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ فِي الْقَدَرِ بِقَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمِيلُ
إِلَى الْإِثْبَاتِ ، وَيَقُولُونَ بِصِحَّةِ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ دُونَ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .



أشهر فِرَقِ الخوارج

□ أولاً: الأزارقة:

وتُنسَبُ إلى نافع بن الأزرق الذي أقام في البصرة ، وكان يأتي إلى ابن عباسٍ ويسأله حتى يُضجره ، وقد قُتل ابن الأزرق سنة (٦٥ هـ) في المعركة بينه وبين جيش أهل البصرة ، والأزارقة من أشد فِرَقِ الخوارج عُلوًّا في التكفير .

□ الأصول والعقائد^(١):

خرج الأزارقة على المسلمين بجملة من البدع والمخالفات منها :
 أولاً: تكفيرهم لعلي بن أبي طالب ، وعثمانَ وطلحةَ والزبيرَ وعائشةَ وابن عباسٍ والحَكَمَينِ ومن رَضِيَ بالتحكيم ، وصوبوا فِعْلَ ابنِ مُلْجِمٍ قَاتِلِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وأنزلوا في عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَوْلَ رَبِّ الْعِزَّةِ وَالْجَلالِ : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ [البقرة: ٢٠٤] .

(١) انظر: «مقالات الإسلاميين» (ص ٦٠) للأشعري، و«الملل والنحل» (١/ ١٣٩-١٤١) للشهرستاني ، و«الفرق بين الفرق» (ص ٨٧) للبغدادى، و«الفصل» (٣/ ٥٦) لابن حزم ، و«الفرق الإسلامية في الميزان» (ص ٥٣ - ٥٥) ليحيى فرغل .

ثانيًا: تكفير المخالف لهم مطلقًا ، ودارُ المخالف دارُ حربٍ ، ومُرْتَكِبُ الكبيرة كافرٌ كُفِرَ مِلَّةٌ.

ثالثًا: تكفير (القَعْدَةِ) ، وهم كُلُّ مَنْ لَمْ يُهَاجِرْ إِلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَ عَلَى عَقِيدَتِهِمْ ورأيِهِمْ .

رابعًا: قالوا بأن أطفال ونساء مُخَالِفِيهِمْ مُشْرِكُونَ وخَالِدُونَ فِي النَّارِ.

خامسًا: أسقطوا حَدَّ الرَّجْمِ عَنِ الزَّانِي الْمُحْصَنِ ، واستدلُّوا على ذلك بأن الحكم غير موجودٍ في القرآن .

سادسًا: أسقطوا حَدَّ الْقَذْفِ عَنِ قَاذِفِ الْمُحْصَنِينَ مِنَ الرِّجَالِ ، وأوجبوا الحَدَّ عَلَى قَاذِفِ الْمُحْصَنَاتِ مِنَ النِّسَاءِ ، مَعَ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ -عَزَّوَجَلَّ-: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، يشمل الرجال والنساء بالاتفاق وأنَّ قَاذِفَ الرَّجُلِ كَقَاذِفِ الْمَرْأَةِ فِي الْحُكْمِ.

سابعًا: أوجبت طائفة من الأزارقة الصلاة والصيامَ عَلَى الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ، وآخَرُونَ أَوْجَبُوا قِضَاءَ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي الصِّيَامِ .



□ ثانيًا: النَّجْدَات:

وَتُسَمَّى الْعَاذِرِيَّةُ^(١): وَهُمْ أَتْبَاعُ نَجْدَتِ بْنِ عُيَيْنِ الْحَنْفِيِّ الَّذِي كَانَ إِمَامًا عَلَى الْيَمَامَةِ - وَهِيَ جُزْءٌ وَاسِعٌ مِنْ نَجْدٍ - ، وَقَدْ اسْتَوْلَى عَلَى الْيَمَامَةِ وَالْبَحْرَيْنِ سَنَةَ (٦٦ هـ) ، وَقَتْلَهُ أَصْحَابُهُ سَنَةَ (٦٩ هـ) .

□ الأصول والعقائد^(٢):

أولًا: يعتقدون بأن الإصرار على الصِّغَائِرِ شَرٌّ ، فَمَنْ نَظَرَ نَظْرَةً مُحَرَّمَةً ، أَوْ كَذَبَ كَذِبَةً وَأَصْرَرَ عَلَيْهَا فَهُوَ مُشْرِكٌ .

ثانيًا: يعتقدون بإسلام مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ مِنْ غَيْرِ إِصْرَارٍ وَغَيْرِ مُخَالَفَةٍ لَهُمْ ، فَمُرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ لَيْسَ بِكَافِرٍ ، بِخِلَافِ مُخَالَفِهِمْ .

ثالثًا: يستحلون دماءَ وأموالَ أَهْلِ الْعَهْدِ وَالذِّمَّةِ .

رابعًا: يعتقدون بأن مَنْ لَمْ يُهَاجِرْ إِلَيْهِمْ فَإِنَّهُ مُنَافِقٌ ، وَحُكِّيَ عَنْهُمْ اسْتِحْلَالُ دِمَاءِ وَأَمْوَالِ الْقَعْدَةِ فِي دَارِ التَّقِيَّةِ^(٣) .

(١) لَأَنَّهُمْ يَعْتَدُونَ بِالْجَهْلِ فِي أَحْكَامِ الْفُرُوعِ وَلَا يَعْتَدُونَ فِي أَحْكَامِ الْأَصُولِ كَمَا الْمَعْتَزِلَةُ .

(٢) انظر: «الفصل» (٣/ ٥٧-٥٨) ، و«مقالات الإسلاميين» (ص ٦١) وما بعدها ، و«الفرق بين الفرق» (ص ٩١-٩٣) ، و«الملل والنحل» (١/ ١٤١-١٤٣) ، و«الفرق الإسلامية في الميزان» (ص ٥٥-٥٦) .

(٣) وهي الدار التي يَعْجِزُونَ فِيهَا عَنْ إِظْهَارِ دِينِهِمْ سِوَاءَ كَانَتْ دَارَ إِسْلَامٍ أَوْ دَارَ بَغْيٍ أَوْ دَارَ حَرْبٍ .

خامسًا: يسقطون حَدَّ الْخَمْرِ وَحَدَّ الرَّجْمِ عَنْ مُوَافِقِيهِمْ .

سادسًا: يعتقدون بأن مُسْتَحِلَّ الْحَرَامِ - باجتهادٍ - في غير الإيمان بالله ورُسُلِهِ ودماء المسلمين وأموالِهِمْ مَعذُورٌ .

سابعًا: يعتقدون بأن عذابُ الله لأهل الإيمان جائزٌ ، ولكن في غير النارِ .

ثامنًا: أَجْمَعَتِ النَّجْدَاتُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِلنَّاسِ إِلَى إِمَامٍ قَطُّ بَلْ يَكْفِي أَنْ يَتَنَاصَفُوا بَيْنَهُمْ .



□ ثالثاً: الصُّفَرِيَّة:

وهم أتباعُ زيادِ بنِ الأصْفَر، واعتقادهم -في الجُمْلَةِ- كاعتقادِ الأزارِقَةِ في أنَّ أصحابَ الذُّنُوبِ مُشْرِكُونَ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ قَتْلَ أَطْفَالٍ مُخَالِفِيهِمْ وَنِسَائِهِمْ.

وقالوا: ما كان مِنَ الذُّنُوبِ عَلَيْهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا فَلَا يَكْفُرُ مُرْتَكِبُهُ، وما ليس عليه حَدٌّ كتركِ الصلاة والصيام والحجِّ فإنه يَكْفُرُ مُرْتَكِبُهُ.

وكلُّ أصنافِ الخوارجِ سِوَى الأزارِقَةِ والإباضِيَّةِ والنَّجْدَاتِ إنما تَفَرَّعُوا عَنِ الصُّفَرِيَّةِ^(١).



(١) انظر: «مقالات الإسلاميين» (ص ٦٦)، و«الفرق بين الفرق» (ص ٩٤-٩٦)، و«الفصل» (٥٨/٣)، و«الفرق الإسلامية في الميزان» (ص ٦٠).

□ رابعًا: الإباضية:

وَهُمْ أَتْبَاعُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبَاضٍ التَّمِيمِيِّ الَّذِي يَعْتَبِرُ نَفْسَهُ امْتِدَادًا لِلْمُحَكَّمَةِ الْأُولَى .

والإباضية لا تُعد عند أرباب الفرق والمقالات من غُلاة الخوارج.

□ الأصول والعقائد :

يعتقد الإباضية بجملة من العقائد المخالفة لما عليه جمهور أهل السنة والجماعة ومن ذلك :

أولًا: اعتقادهم أنه لم يَكُنْ أَحَدٌ أَتْرَكَ لِأَمْرِ اللَّهِ -عز وجل- من معاوية، وَيَذُمُّونَ عِثْمَانَ وَعَلِيًّا وَأَهْلَ التَّحْكِيمِ .

ثانيًا: اعتقادهم بأن مُرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ كَافِرٌ فِي الدُّنْيَا كُفْرَ نِعْمَةٍ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا بِخُلُودِهِ فِي النَّارِ فِي الْآخِرَةِ إِنْ لَمْ يَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهِ، وَقَدْ جَاءَ فِي «مُسْنَدِ الرَّبِيعِ»: (باب: الحجة على من قال أن أهل الكبائر ليسوا بكافرين)^(١).

ثالثًا: اعتقادهم أن دَارَ الْمُخَالَفِ هِيَ دَارُ إِسْلَامٍ ، إِلَّا السَّلْطَانُ وَجُنْدُهُ وَعَسَاكِرُهُ فَهَؤُلَاءِ دَارُهُمْ دَارُ بَغْيٍ .

(١) «مسند الربيع» (١/ ٢٨٩).

رابعاً: اعتقادهم في باب المعاد والصفات الإلهية هو اعتقاد المعتزلة،
ومن ذلك أنهم:

- ١- يُعْطَلُونَ الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةَ عَمُومًا، وينفون علو الله الذاتي فوق خلقه.
- ٢- يُنْكِرُونَ رؤية الله في الآخرة .
- ٣- يقولون بخلق القرآن .
- ٤- يُؤَوِّلُونَ كَثِيرًا مِنْ أحوال الآخرة تأويلًا مجازيًا كالميزان والصراط .
- ٥- يُنْكِرُونَ الشِّفَاعَةَ لِعُصَاةِ الْمُؤَحِّدِينَ .
- ٦- يُجِيزُونَ الخُرُوجَ عَلَى الإمام الجائر .
- ٧- يُنْكِرُونَ المَسْحَ عَلَى الخَفِيِّينَ كالرِّوَاغِ .

وهذه المخالفات جميعاً تراها في الكتاب الذي هو عمدة الإباضية :
«مسند الربيع بن حبيب» والذي يُسَمَّوْنَهُ «الجامع الصحيح»، مع أن مؤلفه
مَجْهُولٌ عند أهل العلم بالحديث.

«فهذا عالم الإباضية في القرن الرابع عشر عبد الله بن حميد السالمي
(ت ١٣٣٢) لما شرح هذا «المسند»، وقدّم له مقدمة في سبع صفحات؛ ترجم
في بعضها للربيع، وبالغ في الثناء عليه ما شاء له تعصبه لمذهبه؛ دون أن ينقل
حرفاً واحداً في توثيقه والشهادة له بالحفظ؛ ولو عن أحد الإباضيين
المتقدمين! لا شيء من ذلك البتة»^(١).

(١) من كلام العلامة الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١٣/١٠٦).

ثم لو تنزلنا وافترضنا أن الربيع ثقة وحافظ فإن كتابه لا يمكن الاعتماد عليه من غير إسناد معروف، ومن غير أن تتلقاه الأمة بالقبول؛ كما هو الشأن في سائر كتب الأحاديث المسندة.

لذا؛ يقول العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللهُ -^(١): «والربيعُ بنُ حبيب - وهو الفراهيديُّ البَصْرِيُّ - إِبَاضِيٌّ مَجْهُولٌ لَيْسَ لَهُ ذِكْرٌ فِي كُتُبِ أَيْمَتِنَا، وَمُسْنَدُهُ هَذَا هُوَ «صَحِيحُ الْإِبَاضِيَّةِ»! وَهُوَ مَلِيٌّ بِالْأَحَادِيثِ الْوَاهِيَةِ وَالْمُنْكَرَةِ». اهـ.

ومن أمثلة المُنْكَرَاتِ والموضوعات في «مسند الربيع»: حديث: «كأني بقوم يأتون من بعدي يرفعون أيديهم في الصلاة كأنها أذنان خيل شُمَش». قال الألباني: باطل بهذا اللفظ^(٢).

وكحديث: «لَيْسَتْ الشَّفَاعَةُ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»، قال الألباني^(٣): باطلٌ، ذَكَرُوهُ فِي «مسند الربيع بن حبيب» الَّذِي سَمَّوْهُ «المسند الصحيح»، وَلَا صِلَةَ لَهُ بِالصَّحِيحِ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا مَا كَانَ مَسْرُوقًا مِنْ كُتُبِ أَهْلِ السُّنَّةِ...» اهـ.

ولك أن تتساءل - كقارئ خُر - عن حال كتاب مسند بين صاحبه وراوييه وهو: (الوارجلاني) (ت ٥٧٠ هـ) قرابة (٥٠٠) عام، أي: خمسة قرون.

(١) انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» رقم (٢٧٨٩) (٦/ ٣٠٤).

(٢) «الضعيفة» (١٣/ ١/ ١٠٥)، حديث (٦٠٤٤).

(٣) «الضعيفة» برقم (٥٩٦٤).

والحاصلُ أَنَّ الرِّبْعَ بْنَ حَبِيبٍ مَجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَيْثُ لَمْ يَرِدْ لَهُ ذِكْرٌ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الرِّجَالِ الْمَعْرُوفَةِ ، لَا هُوَ وَلَا كِتَابُهُ ، وَعَلَى هَذَا فَلَيْسَ لَهُ قِيَمَةٌ عِلْمِيَّةٌ مُعْتَبَرَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالرِّوَايَةِ ^(١).

ثُمَّ إِنَّ «مُسْنَدَ الرِّبْعِ» يَعْجُجُ بِالمَخَالَفاتِ الْعَقَدِيَّةِ وَالْمَنْسُوبَةِ كَذِبًا إِلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَمِنْ ذَلِكَ :

أَوَّلًا: تَعْطِيلُ الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ كَالِاعْتِقَادِ بِأَنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَنِسْبَةُ ذَلِكَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَفِي مُسْنَدِ الرِّبْعِ عَنِ الْحَسَنِ يَقُولُ : سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَجُلًا يَقُولُ وَاللَّهِ حَيْثُ كَانَ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : وَيْحَكَ كَأَنَّكَ تَلْتَمِسُهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ مَكَانٍ وَفِي حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ فَعَلَاهُ بِالْدرَةِ فَقَالَ : أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِكُلِّ مَكَانٍ ^(٢).

ثَانِيًا: نَقْيُ رُؤْيِيَةِ اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ ، وَنِسْبَةُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ ^(٣).

ثَالِثًا: نَقْيُ الْيَدِ وَالِاسْتِواءِ وَالْعَيْنِ ^(٤).

وَالِإِبَاضِيَّةُ لَا يَأْخُذُونَ بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الَّتِي تُخَالِفُ مَا هُمْ عَلَيْهِ ، وَيَحْتَجُّونَ عَلَى ذَلِكَ بِحَدِيثٍ مَوْضُوعٍ أَيْضًا رَوَاهُ الرِّبْعُ فِي «مُسْنَدِهِ»

(١) انظر: «الضعيفة» رقم (٦٠٤٤) (١٣/١٠٥) وما بعدها.

(٢) «مسند الربيع» (١/٣٢٠) رقم (٨٤٨).

(٣) «مسند الربيع» (١/٣٢٠) رقم (٨٥٣).

(٤) «مسند الربيع» (١/٣٢٩) رقم (٨٦٥).

وهو: «إِنَّكُمْ ستختلفون من بعدي ، فما جاءَكُمْ عَنِّي فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ
فَمَا وَافَقَهُ فَعَنِّي وَمَا خَالَفَهُ فَلَيْسَ عَنِّي ...»^(١) .

□ ما أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ فِرَقُ الْخَوَارِجِ:

وقد أَجْمَعَ الْخَوَارِجُ عَلَى كُفْرِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعَثْمَانَ وَالْحَكَمَيْنِ
(عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِي)، وَأَصْحَابِ الْجَمَلِ وَمَنْ رَضِيَ
بِالتَّحْكِيمِ.

وَأَجْمَعُوا -سَوَى الْإِبَاضِيَّةِ- عَلَى كُفْرِ مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ كَفَرِ مِلَّةٍ ،
وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ كَبِيرَةٍ كُفْرٌ إِلَّا النَّجْدَاتِ الَّذِينَ اشْتَرَطُوا لِعَدَمِ التَّكْفِيرِ
عَدَمَ الْإِصْرَارِ عَلَى الْكَبِيرَةِ وَمَوَافَقَتَهُمْ فِيمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَصُولٍ .
وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ دَخَلَ النَّارَ فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا^(٢) .



(١) انظر : «الإباضية وهل هم خوارج» (ص ٣-٥)، لعبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف ،

و«دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (٢ / ٦٩) ومابعدا .

(٢) انظر: «مقالات الإسلاميين» (ص ٥٩)، و«الفرق بين الفرق» (ص ٧٨ - ٧٩) .

□ مناظرة ابن عباس للخوارج:

من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال : «لما خرجت الحرورية اعتزلوا في دار، وكانوا ستة آلاف ، وأجمعوا على أن يخرجوا علي رضي الله عنه، فكان لا يزال يجيء إنسان ، فيقول : يا أمير المؤمنين! إن القوم خارجون عليك. فيقول: دعوهم؛ فإنني لا أقاتلهم حتى يقاتلوني، وسوف يفعلون . فلما كان ذات يوم ؛ أتته قبل صلاة الظهر، فقلت لعلي : يا أمير المؤمنين ! أبرد بالصلاة ؛ لعلي أكلم هؤلاء القوم .

قال : فإنني أخافهم عليك .

قلت: كلا، وكنت رجلاً حسن الخلق، لا أؤذي أحداً. فأذن لي، فلبست حلة من أحسن ما يكون من اليمن ، وترجلت ، ودخلت عليهم في دار النهار وهم يأكلون ، فدخلت على قوم لم أر قط أشد منهم اجتهادا ، جباهم قرحة من السجود، وأيديهم كأنها ثفن الإبل، وعليهم قمص مرحضة ، مشمرين ، مسهمة وجوههم .

فسلمت عليهم ، فقالوا: مرحبا بك يا ابن عباس! وما هذه الحلة

عليك؟!

قلت: ما تعيبون مني ، فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن ما يكون في ثياب اليمنية ، ثم قرأت هذه الآية: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ

يَعْلَمُونَ ﴿[الأعراف: ٣٢].

فقالوا: فما جاء بك ؟

قلت لهم : أتيتكم من عند أصحاب النبي ﷺ المهاجرين والأنصار ،
ومن عند ابن عم النبي ﷺ وصهره وعليهم نزل القرآن ؛ فهم أعلم بتأويله
منكم ، وليس فيكم منهم أحدا ؛ لأبلغكم ما يقولون ، وأبلغهم ما تقولون .

فقلت طائفة منهم : لا تخصموا قريشا ؛ فإن الله - عز وجل - يقول : ﴿بَلْ
هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨] فانتحى لي نفر منهم ، فقال اثنان أو ثلاثة :
لنكلمنه .

قلت: هاتوا ؛ ما نقتكم على أصحاب رسول الله ﷺ وابن عمه ؟

قالوا : ثلاث . قلت : ما هن ؟

١- قال: أما إحداهن ؛ فإنه حكم الرجال في أمر الله ، وقال الله : ﴿إِنْ
أَلْحَكُمُ إِلَّاهُ﴾ ، ما شأن الرجال والحكم ؟ قلت: هذه واحدة .

٢- قالوا: وأما الثانية ؛ فإنه قاتل ولم يسب ولم يغنم ؛ إن كانوا كفارا ؛
لقد حل سبيهم ، ولئن كانوا مؤمنين ؛ ما حل سبيهم ولا قتالهم .

٣- قلت: هذه ثنتان ، فما الثالثة ؟ وذكر كلمة معناها . قالوا: محى نفسه
من أمير المؤمنين ، فإن لم يكن أمير المؤمنين ؛ فهو أمير الكافرين .

قلت: هل عندكم شيء غير هذا ؟

قالوا: حسبنا هذا.

قلت لهم: رأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله جل ثناؤه وسنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم؛ أترجعون؟

قالوا: نعم.

قلت: أما قولكم: «حَكَّم الرجال في أمر الله»؛ فإني أقرأ عليكم في كتاب الله أن قد صير الله حكمه إلى الرجال في ثمن ربع درهم، فأمر الله -تبارك وتعالى- أن يحكموا فيه. رأيتم قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْنُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَنَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَنَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]. وكان من حكم الله أنه صيره إلى الرجال يحكمون فيه، ولو شاء يحكم فيه، فجاز من حكم الرجال.

أنشدكم بالله! أحكم الرجال في إصلاح ذات البين وحقن دمائهم أفضل أو في أرنب؟!

قالوا: بلى؛ بل هذا أفضل.

وفي المرأة وزوجها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥].

فنشدتكم بالله! حكم الرجال في صلاح ذات بينهم وحقن دمائهم أفضل من حكمهم في بضع امرأة؟! خرجت من هذه؟

قالوا: نعم.

قلت : وأما قولكم: «قاتل ولم يسب ولم يغنم»؛ أفتسبون أمكم عائشة تستحلون منها ما تستحلون من غيرها وهي أمكم؟ فإن قلتم: إنا نستحل منها ما نستحل من غيرها؛ فقد كفرتم، وإن قلتم: ليست بأما؛ فقد كفرتم: ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

فأنتم بين ضاللتين، فأتوا منها بمخرج. أفخرجت من هذه؟

قالوا: نعم.

وأما محي نفسه من أمير المؤمنين؛ فأنا آتيتكم بما ترضون: إن نبي الله ﷺ يوم الحديبية صالح المشركين، فقال لعلي: «اكتب يا علي! هذا ما صالح عليه محمد رسول الله». قالوا: لو نعلم أنك رسول الله، ما قاتلناك. فقال رسول الله ﷺ: «امح يا علي! اللهم إنك تعلم أني رسول الله، امح يا علي واكتب: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله»، والله لرسول الله ﷺ خير من علي، وقد محى نفسه، ولم يكن محوه نفسه ذلك محاه من النبوة! أخرجت من هذه؟

قالوا: نعم.

فرجع منهم ألفان، وخرج سائرهم، فقتلوا على ضاللتهم، قتلهم المهاجرون والأنصار^(١).

(١) رواه النسائي في «الكبرى» (٥٥٨/٨) برقم (٨٧٢١)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٥٧/١٠) برقم (١٨٦٧٨)، والحاكم في «المستدرک» (١٥٠/٢) وغيرهم -رحم الله الجميع-.

* ويستفاد من هذا الحديث جملة من الفوائد المنهجية المهمة منها^(١):

أولاً: أهمية العلم وفضل العلماء وعظيم حاجة الأمة اليهم في دفع الفتن والبدع والشبهات .

ثانياً: ذم الجهل وقبح أثره على الأفراد والمجتمعات وأنه من أبرز أوصاف الخوارج.

ثالثاً: الخوارج يخرجون عن جمهور الأمة ويفارقونهم حكماً ومحكومين .

رابعاً: أهمية تواصل العلماء والصالحين مع ولاية الأمور من أجل مناصحتهم وتوجيههم .

خامساً: استحباب مناظرة المخالفين للحق ممن يحسن ذلك من أهل العلم المتقنين من أجل ردهم إلى الصواب .

سادساً: فضل حسن الهيئة والتجمل باللباس الحسن في المحافل العامة.

سابعاً: الاخلاص لا يكفي في بيان الحق فلا بد معه من العلم الصحيح .

ثامناً: فضل القوة في الحق والصدع به .

تاسعاً: ليس بين الخوارج عالم ولا حتى طالب علم .

(١) انظر: «أنوار المسارج بالفوائد المستنبطة من مناظرة حبر الأمة ابن عباس للخوارج» لفضيلة شيخنا علي الحلبي - حفظه الله -؛ ففيه فوائد جمّة .

عاشراً: ليس للخوارج أصول صحيحة يقوم عليها مذهبهم بل غاية ما عندهم شبهات وجهالات.

حادي عشر: كتاب الله محكم الحجج والدلائل، وفيه الكفاية والهداية.

ثاني عشر: الاستدلال بالكتاب والسنة وفهم سلف الأمة هو الأصل والأساس في مناهج العلم والدعوة .

ثالث عشر: عدم يأس أهل الحق من الدعوة إلى ما هم عليه .

رابع عشر: كثير من أهل الباطل مغرر بهم، قادتهم عواطفهم إلى الضلال.

خامس عشر: وجوب مقاتلة الخوارج إذا ما أصرروا على الباطل .



المبحث الثاني الشيعة

□ توطئة:

الشيعة: اسمٌ لكلِّ مَنْ شايَعَ عليًّا وفضَّله على الخُلُفاءِ الرَّاشدينَ قَبْلَهُ و
رَأَى أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ أَحَقُّ بِالْخِلَافَةِ وَأَنَّ خِلَافَةَ غَيْرِهِمْ بَاطِلَةٌ^(١).

والشيعة في الصِّدْرِ الْأَوَّلِ هُوَ مَنْ يُقَدِّمُ عَلِيًّا عَلَى عَثْمَانَ فَقَطْ ، ولهذا ذَكَرَ
شَيْخُ الْإِسْلَامِ بَنُ تَيْمِيَّةٌ أَنَّ الشَّيْعَةَ الْأُولَى - وهم الذين كانوا على عهدِ عليٍّ
وشايَعُوهُ - كانوا يُفَضِّلُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ عَلَى عَلِيٍّ.

وقَدْ منع جماعة من السلف كشريك بن عبد الله القاضي إطلاق اسمِ
«التَّشْيِيعِ» على مَنْ يُفَضِّلُ عَلِيًّا عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ حَيْثُ كانوا يَعُدُّونَ هَذَا
انْجِرَافًا وَابْتِدَاعًا.

يقول أبو إسحاق السبيعي: (ت ١٢٧ هـ): «خَرَجْتُ مِنَ الْكُوفَةِ وَلَيْسَ
أَحَدٌ يَشُكُّ فِي فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَتَقْدِيمِهِمَا ، وَقَدِمْتُ الْآنَ وَهُمْ يَقُولُونَ
وَيَقُولُونَ ، وَلَا أَدْرِي وَاللَّهِ مَا يَقُولُونَ».

ويقول ليث بن أبي سليم: «أَدْرَكْتُ الشَّيْعَةَ الْأُولَى وَمَا يُفَضِّلُونَ عَلَى

(١) «فِرَقٌ مُعَاوِرَةٌ تَنْسَبُ إِلَى الْإِسْلَامِ» (١/ ٣٠٨).

أبي بكر وعمرَ أحدًا»^(١).

لذا فَمَنْ عَرَفَ التَّطَوُّرَ الْعَقْدِيَّ لِلشَّيْعَةِ مِنْذُ النِّشْأَةِ فَإِنَّهُ لَنْ يَسْتَغْرِبَ مِنْ
وَجُودَ طَائِفَةٍ مِنْ أَعْلَامِ الْمُحَدِّثِينَ^(٢) نُسَبُوا إِلَى التَّشْيِيعِ ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّشْيِيعَ فِي
الزَّمَنِ الْأَوَّلِ كَانَ لَا يَتَجَاوَزُ مَسْأَلَةَ تَفْضِيلِ عَلِيٍّ عَلَى عِثْمَانَ.

يقول الحافظُ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَةِ (أَبَانِ بْنِ تَغْلِبِ الْكُوفِيِّ الشَّيْعِيِّ) :

«وَقَدْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ ، وَأُورَدَهُ ابْنُ عَدِيٍّ ،
وَقَالَ : كَانَ غَالِيًّا فِي التَّشْيِيعِ .

فَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : كَيْفَ سَاغَ تَوْثِيقُ مُبْتَدِعٍ ، وَحَدُّ الثَّقَةِ الْعَدَالَةِ وَالْإِتْقَانِ ؟
فَكَيْفَ يَكُونُ عَدْلًا مَنْ هُوَ صَاحِبُ بَدْعَةٍ ؟

وَجَوَابُهُ أَنَّ الْبَدْعَةَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

فَبَدْعَةٌ صُغْرَى : كَغُلُوبُ التَّشْيِيعِ ، أَوْ كَالْتَّشْيِيعِ بِلَا غُلُوبٍ وَلَا تَحْرِيفٍ ، فَهَذَا
كَثِيرٌ فِي التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ مَعَ الدِّينِ وَالْوَرَعِ وَالصَّدْقِ ، فَلَوْ رُدَّ حَدِيثُ هَؤُلَاءِ
لَذَهَبَ جُمْلَةُ مِنَ الْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ وَهَذِهِ مَفْسُودَةٌ بَيِّنَةٌ .

ثُمَّ بَدْعَةٌ كُبْرَى : كَالرَّفْضِ الْكَامِلِ وَالْغُلُوبِ فِيهِ ، وَالْحَطِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ
وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَالِدَعَاءِ إِلَى ذَلِكَ ، فَهَذَا النَّوعُ لَا يُحْتَجُّ بِهِمْ وَلَا كِرَامَةٌ .

(١) انظر: «أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية» (١/ ٦٤-٦٤).

(٢) منهم شريك بن عبد الله القاضي وسفيان الثوري والنسائي. انظر: «السير» (٧/ ٢٤١).

وأيضاً فما أَسْتَحْضِرُ الْآنَ فِي هَذَا الضَّرْبِ رَجُلًا صَادِقًا وَلَا مَأْمُونًا ، بَلِ الْكَذِبُ شِعَارُهُمْ وَالتَّقِيَّةُ وَالنِّفَاقُ دِثَارُهُمْ ، فَكَيْفَ يُقْبَلُ نَقْلُ مَنْ هَذَا حَالُهُ ! حَاشَا وَكَلَّا .

فالشيعيُّ الغالي في زمان السلفِ وعُرفِهم : هو مَنْ تكلَّمَ في عثمانَ والزَّبيرِ وطلحةَ ومعاويةَ وطائفةٍ ممَّن حارب عليًّا (عليه السلام) وتعرَّضَ لِسبِّهم ، والغالي في زماننا وعُرفنا : هو الذي يُكفِّرُ هؤلاء السَّادةَ ويتبرَّأ من الشيخين أيضًا ، فهذا ضالُّ مُعْتَرٍ ، ولم يكنْ أبانُ بنُ تغلبٍ يُعرِّضُ للشيخين أصلاً ، بَلْ قَدْ يَعتقدُ عليًّا أَفضلَ منهما^(١) .

□ جذور البلاء :

* بدأ ظُهورُ التشيعِ على يدِ عبدِ الله بنِ سبأ الذي أَخَذَ يَجوبُ الأُفطارَ والأُمصارَ في عهدِ عثمانَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُثيرَ النَّاسَ عليه باسمِ الأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكر ، فكان قَتْلُ عثمانَ أوَّلَ جذورِ البلاء ، ثُمَّ استمرَّ ابنُ سبأ يَزْرِعُ الفتنةَ ، حيثُ ادَّعى مُوالاةَ أهلِ البيتِ ومَحَبَّتَهُمْ ، وأنَّهم أولى الناسِ بالخِلافةِ بعد النبي محمد ﷺ .

* ثم ادَّعى القولُ بالوصيةِ وأنَّ النبي ﷺ قَدْ عَهِدَ إلى عليٍّ بالخِلافةِ ، وأنَّه نَصَّ عليه نصًّا جليًّا ، وأنَّ الصَّحابةَ قَدْ اغْتَصَبُوا الخِلافةَ ظُلْمًا ، وأنَّهم

(١) انظر : «ميزان الاعتدال» (١/١١٨) .

غَيَّرُوا وَبَدَّلُوا .

* ثُمَّ أَظْهَرَ الْبَرَاءَةَ مِنَ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ ، فِي هَذِهِ الْحَقَبَةِ صَارَ التَّشْيَعُ رَفْضًا
فَالرَّافِضَةُ عِنْدَ السَّلَفِ هُمْ مَنْ يَسُبُّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَيَتَبَرَّأُ مِنْهُمَا^(١) .

* ثُمَّ بَعْدَ مَوْتِ عَلِيٍّ أَظْهَرَ ابْنُ سَبَأٍ الْقَوْلَ بِالرَّجْعَةِ ، وَزَعَمَ أَنَّ عَلِيًّا لَمْ
يَمُتْ وَأَنَّهُ سَيَعُودُ قَبْلَ قِيَامِ السَّاعَةِ وَيَنْتَقِمُ مِنْ أَعْدَائِهِ^(٢) .

لِذَا نَصَّ عُلَمَاءُ الْفِرْقِ وَالْمَقَالَاتِ عَلَى أَنَّ الرَّافِضَةَ تَرْجِعُ فِي أَصْلِ نَشْأَتِهَا
إِلَى الْيَهُودِيَّةِ ، فَأَوَّلَ مَنْ ابْتَدَعَ الرَّفْضَ فِي الْإِسْلَامِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَأٍ حَيْثُ
تَوَاطَأَتْ عَلَى ذَلِكَ الرِّوَايَاتُ .

□ أصناف الشيعة في الزمن الأول:

افترق الشيعة في الزمن الأول إلى ثلاثة أصناف :

١- الغالية .

٢- السَّبَابَةُ .

٣- الْمُفَضَّلَةُ .

وفي بيان حال القوم يقول شيخ الإسلام بن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

(١) وَسُمِّيَ الرَّافِضَةُ بِهَذَا؛ لِأَنَّهُمْ رَفَضُوا زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ وَتَفَرَّقُوا عَنْهُ وَذَلِكَ حِينَ رَفَضَ الْبَرَاءَةَ مِنْ
أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٢) «عَقِيدَةُ الرَّافِضَةِ وَمَوْقِفُهُمْ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ» (ص ٤-٥) لِلشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الرَّحِيلِيِّ .

«وَلَمَّا أُحْدِثَتْ الْبِدْعُ الشَّيْعِيَّةُ فِي خِلَافَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَدَّهَا، وَكَانَتْ (ثَلَاثَ طَوَائِفَ) غَالِيَةً وَسَبَابَةً وَمُفَضِّلَةً:

فَأَمَّا (الْغَالِيَةُ)؛ فَإِنَّهُ حَرَّقَهُمْ بِالنَّارِ، فَإِنَّهُ خَرَجَ ذَاتَ يَوْمٍ مِنْ بَابِ كِنْدَةَ فَسَجَدَ لَهُ أَقْوَامٌ فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: أَنْتَ هُوَ اللَّهُ، فَاسْتَبَابَهُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يَرْجِعُوا فَأَمَرَ فِي الثَّالِثِ بِأَخَادِيدَ فَخُذَتْ وَأَضْرَمَ فِيهَا النَّارَ ثُمَّ قَذَفَهُمْ فِيهَا وَقَالَ:

لَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ أَمْرًا مُنْكَرًا أَجَجْتُ نَارِي وَدَعَوْتُ قَبْرًا

وفي «صحيح البخاري» أَنَّ عَلِيًّا أَتَى بِزَنَادِقَتِهِمْ فَحَرَّقَهُمْ، وَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَمَّا أَنَا فَلَوْ كُنْتُ لَمْ أُحَرِّقْهُمْ؛ لَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعَذَّبَ بِعَذَابِ اللَّهِ وَلَضَرَبْتُ أَعْنَاقَهُمْ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ».

وَأَمَّا (السَّبَابَةُ)؛ فَإِنَّهُ لَمَّا بَلَغَهُ مَنْ سَبَّ أَبَا بَكْرٍ وَعَمَرَ طَلَبَ قَتْلَهُ فَهَرَبَ مِنْهُ إِلَى قَرْقِيسِيَا؛ وَكَلَّمَهُ فِيهِ، وَكَانَ عَلِيٌّ يُدَارِي أُمَرَاءَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتَمَكِّنًا وَلَمْ يَكُونُوا يُطِيعُونَهُ فِي كُلِّ مَا يَأْمُرُهُمْ بِهِ.

وَأَمَّا (الْمُفَضِّلَةُ)؛ فَقَالَ: لَا أُوتِي بِأَحَدٍ يُفَضِّلُنِي عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ إِلَّا جَلَدْتُهُ حَدَّ الْمُفْتَرِينَ، وَرُويَ عَنْهُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ ثَمَانِينَ وَجْهًا أَنَّهُ قَالَ: خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ^(١).

ويقول - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٥ / ١٨٤).

«وقَدْ ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ مَبْدَأَ الرَّفْضِ إِنَّمَا كَانَ مِنَ الزُّنْدِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَبَأٍ، فَإِنَّهُ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ وَأَبْطَنَ الْيَهُودِيَّةَ»^(١).

وَقَدْ فَعَلَ ابْنُ سَبَأٍ فِي الْإِسْلَامِ كَمَا فَعَلَ بُولَسُ النَّصْرَانِي فِي النَّصْرَانِيَّةِ، حَيْثُ كَانَ يَهُودِيًّا ثُمَّ أَفْسَدَ دِينَ النَّصَارَى، وَهَذِهِ الْحَقِيقَةُ قَدْ اعْتَرَفَ بِهَا كِبَارُ الرَّافِضَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ^(٢)، وَالْأَثَرُ الْيَهُودِيُّ فِي عَقِيدَةِ الرَّافِضَةِ ظَاهِرٌ مِنْ خِلَالِ التَّشَابُهِ الْكَبِيرِ بَيْنَهُمَا فِي الْأَصُولِ وَالْمَبَادِيءِ وَالْعُقَائِدِ، فَمَا عَقِيدَةُ (الْوَصِيَّةِ وَالرَّجْعَةِ وَالبَدَاءِ وَالتَّقِيَّةِ) وَالتِّي هِيَ أَصُولُ عَقِيدَةِ الرَّافِضَةِ، إِلَّا أَمْثَلَةٌ وَاقِعِيَّةٌ لِصِلَةِ عَقِيدَةِ الرَّافِضَةِ بِالْيَهُودِ^(٣).

* ويمكن القول على -وجه الإجمال- بأن الرافضة مرّت في نشأتها بعدة

مراحل :

أولاً: دَعْوَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَبَأٍ وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ بَدْعٍ، كَالرَّجْعَةِ وَالْوَصِيَّةِ، وَالتِّي كَانَتْ سِرِّيَّةً فِي أَوَّلِ أَمْرِهَا.

ثانياً: التَّصْرِيحُ بِهَذِهِ الْعُقَائِدِ بَعْدَ مَقْتَلِ عِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَيْثُ انْشَغَلَ الصَّحَابَةُ بِإِطْفَاءِ الْفِتْنَةِ، وَانْشَغَلَ ابْنُ سَبَأٍ بِنَشْرِ عِقَائِدِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ حِينَئِذٍ شَوْكَةٌ وَلَا قُوَّةٌ.

(١) «مجموع الفتاوى» (٤٨٣/٢٨).

(٢) «عقيدة الرافضة وموقفهم من أهل السنة» (ص ٥).

(٣) «عقيدة الرافضة وموقفهم من أهل السنة» (ص ٥-٦)، و«بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة اليهود» (ص ١٢٩) وما بعدها.

ثالثاً: مَرَحَلَةُ الاِشْتِدَاد والقُوَّة والتمكُّن تحت قِيَادَةٍ واحدةٍ ، وذلك بَعْدَ مَقْتَلِ الحُسَيْنِ .

رابعاً: انْشِقَاقُ الرَّافِضَةِ عن الزَّيْدِيَّةِ وتَمَيُّزُهَا بعقيدَتِهَا سنة (١٢١هـ)، وذلك عِنْدَمَا رَفَضَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَرَاءَةَ مِنَ الشَّيْخَيْنِ ، وَسَمَّى مَنْ بَقِيَ مَعَ زَيْدٍ بِالزَّيْدِيَّةِ .

وقد ذكر المَسْعُودِيُّ صاحب «مروج الذهب»^(١) -وهو شيعيٌّ رافضي- أنَّ فِرْقَ الشَّيْعَةِ بَلَغَتْ ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، وَكُلُّ فِرْقَةٍ تُكْفِّرُ الْآخَرَى لِدَاوَعِ مُحَمَّدٍ بَاقِرِ الاسْتِرَابَادِي أَنَّ الفِرْقَ الْمَذْكُورَةَ فِي حَدِيثِ الْاِفْتِرَاقِ جَمِيعُهَا فِرْقُ الشَّيْعَةِ ، وَأَنَّ النَّاجِيَةَ مِنْهَا هِيَ (الْإِمَامِيَّةُ) فَقَطْ ، وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَغَيْرُهُمْ فَجَعَلَهُمْ مِنْ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ لَا مِنْ أُمَّةِ الْإِجَابَةِ فَهُمْ لَيْسُوا مُسْلِمِينَ عِنْدَهُ أَصْلًا .

* وقد اختلفَ العلماءُ فِي تَقْسِيمِ الشَّيْعَةِ إِلَى كَمْ أَصْلٍ تَرْجِعُ :

فَالْأَشْعَرِيُّ فِي «المَقَالَاتِ» يَجْعَلُ أَصُولَ الشَّيْعَةِ ثَلَاثَ فِرَقٍ : الْغَالِيَّةُ وَالرَّافِضَةُ وَالزَّيْدِيَّةُ .

وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ يَجْعَلُ أَصُولَهَا ثَلَاثَةً :

شَرْهُا الْغَالِيَّةُ : وَهِيَ الَّتِي تَجْعَلُ لِعَلِيِّ شَيْئًا مِنْ خِصَائِصِ الْأُلُوْهِيَّةِ أَوْ النُّبُوَّةِ .

والثانية: الرافضة.

والثالثة: المُفضَّلة، وهم الزَّيدِيَّةُ الَّذِينَ يُفَضِّلُونَ عَلِيًّا عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

وأما البَغْدَادِي صاحب «الفرق بين الفرق» فَيُرْجِعُ أَصُولَهَا إِلَى أَرْبَعٍ:
(زَيْدِيَّةٌ وَإِمَامِيَّةٌ وَكَيْسَانِيَّةٌ وَغُلَاةٌ) وَيُطْلِقُ عَلَى الْجَمِيعِ لِقَبِّ (الرَّافِضَةِ)^(١).

والحق أن الزيدية ليسوا روافض خلا الجارودية التي سَلَكْتَ مَسْلَكَ
الرَّوَافِضِ فِي بَعْضِ أَصُولِهَا^(٢).



(١) انظر: «الفرق بين الفرق» (ص ٢٩).

(٢) انظر: «أصول مذهب الشيعة الإمامية» (١/ ١١٧).

أشهر فرق الشيعة

يقولُ عبدُ القاهرِ البغدادي - رَحِمَهُ اللهُ -:

«ثُمَّ افْتَرَقَتِ الرَّافِضَةُ بَعْدَ زَمَانٍ عَلَيَّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَرْبَعَةَ أَصْنَافٍ: زَيْدِيَّةٌ وَإِمَامِيَّةٌ وَكَيْسَانِيَّةٌ وَغُلَاةٌ، وَافْتَرَقَتِ الزَّيْدِيَّةُ فِرْقًا، وَالْإِمَامِيَّةُ فِرْقًا، وَالْغُلَاةُ فِرْقًا، كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْهَا تُكْفِّرُ سَائِرَهَا، وَجَمِيعُ فِرَقِ الْغُلَاةِ مِنْهُمْ خَارِجُونَ عَنْ فِرْقِ الْإِسْلَامِ، فَأَمَّا فِرْقُ الزَّيْدِيَّةِ وَفِرْقُ الْإِمَامِيَّةِ فَمَعْدُودُونَ فِي فِرْقِ الْأُمَّةِ، وَافْتَرَقَتِ النَّجَّارِيَّةُ بِنَاحِيَةِ الرَّيِّ بَعْدَ الزَّعْفَرَانِيِّ فِرْقًا يُكْفِّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا»^(١).

وسنَقْتَصِرُ فِي الْحَدِيثِ عَنْ فِرْقِ الشَّيْعَةِ عَلَى ذِكْرِ أَرْبَعَةٍ مِنْهَا، وَهِيَ الَّتِي كَانَ لَهَا دَوْرٌ كَبِيرٌ فِي التَّأْثِيرِ عَلَى وَاقِعِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ: وَهِيَ السَّبِّيَّةُ وَالْكَيْسَانِيَّةُ وَالزَّيْدِيَّةُ وَالرَّافِضَةُ.



(١) انظر: «الفرق بين الفرق» (ص ٢٩).

□ أولاً: السَّبْيَةُ أَوِ السَّبَائِيَّةُ:

وَهُمْ أَتْبَاعُ ابْنِ السُّودَاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَبَأٍ الْيَهُودِيِّ الْيَمَنِيِّ، أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ فِي زَمَنِ عَثْمَانَ خَدِيعَةً وَمَكْرًا، وَكَانَ مِنْ أَشَدِّ الْمُحَرِّضِينَ عَلَى عَثْمَانَ زَمَنَ الْفِتْنَةِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَسَّسَ لِلتَّشْيِيعِ وَالْغُلُوِّ فِي آلِ الْبَيْتِ، حَيْثُ بَدَأَ بِالْمُطَالَبَةِ بِإِسْقَاطِ عَثْمَانَ، ثُمَّ مَوَالَاةِ أَهْلِ الْبَيْتِ وَأَنَّ عَلِيًّا هُوَ الْوَصِيُّ وَالْخَلِيفَةُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَنْ طَرَفٍ مِنْ أَخْبَارِهِ.

□ وَمِنْ عَقَائِدِهِمْ:

يَعْتَقِدُ السَّبْيَةُ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْعَقَائِدِ الْبَاطِلَةِ وَالْفَاسِدَةِ وَمِنْهَا :

أولاً: اعتقادهم بأنَّ عَلِيًّا (إِلَهُ) فَقَدْ قَالَ ابْنُ سَبَأٍ لِعَلِيِّ: أَنْتَ أَنْتَ -يَعْنِي أَنْتَ الْإِلَهِ-، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ عَلِيًّا نَفَاهُ إِلَى الْمَدَائِنِ، وَقِيلَ: حَرَّقَهُ مَعَ سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ، وَالثَّانِي أَصَحُّ، فَمِنْ الْمُسْتَبْعَدِ أَنْ يَتْرُكَهُ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَعْثُ فِي الْأَرْضِ فُسَادًا مَعَ شَنَاعَةِ دَعْوَاهُ.

ثانيًا: اعتقادهم أَنَّ الرَّعْدَ صَوْتُ عَلِيٍّ، وَالْبَرْقُ تَبَسُّمُهُ، وَأَنَّهُ مُوجُودٌ فِي السَّحَابِ.

ثالثًا: اعتقادهم أَنَّ عَلِيًّا لَمْ يُقْتَلْ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَوْتُ، وَأَنَّ مَقْتُولَ ابْنِ مُلْجِمٍ هُوَ شَيْطَانٌ وَلَيْسَ عَلِيًّا.

فَيُقَالُ : إِذَا كَانَ ابْنُ مُلْجِمٍ قَتَلَ شَيْطَانًا فَلِمَاذَا يَلْعَنُونَهُ؟ وَقَوْلُهُمْ : الرَّعْدُ
وَالْبَرْقُ هُوَ صَوْتُ عَلِيٍّ وَتَبَسُّمُهُ يُقَالُ فِيهِ : الرَّعْدُ وَالْبَرْقُ مَوْجُودَانِ قَبْلَ عَلِيٍّ
بَقَرُونَ خَلَّتْ وَأَزْمَنَةُ طَوَالَ مَضَتْ^(١) . فَأَيْنَ الْعُقُولُ؟!



(١) انظر: «فِرَقٌ مُعَاوِرَةٌ تَتَسَبَّبُ إِلَى الْإِسْلَامِ» (١/ ٣٢٢-٣٢٨)، و«مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ»
(ص ١٩)، و«الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ» (١/ ٢٠٤) .

□ ثانيًا: الكَيْسَانِيَّة:

وَهُمْ أَتْبَاعُ كَيْسَانَ^(١) قِيلَ : كَانَ مَوْلَى لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاشْتَهَرَ الْكَيْسَانِيَّةُ بِمُؤَلَّاتِهِمْ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْحَنْفِيَّةِ ، وَالَّذِي قِيلَ إِنَّ كَيْسَانَ تَتَلَمَذَ عَلَيْهِ .

□ وَمِنْ عَقَائِدِهِمْ:

أَوَّلًا: يَعْتَقِدُونَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَنْفِيَّةِ حَيٌّ لَمْ يَمُتْ وَلَا يَمُوتُ ، عَنْ يَمِينِهِ أَسَدٌ وَعَنْ يَسَارِهِ نَمِرٌ ، تُحَدِّثُهُ الْمَلَائِكَةُ ، وَيَأْتِيهِ رِزْقُهُ غُدُوًّا وَعَشِيًّا .

ثَانِيًا: يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْإِمَامَةَ كَانَتْ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ بَعْدَ عَلِيٍّ ، وَأَنَّ عَلِيًّا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ، وَهُمْ بِذَلِكَ يَخَالِفُونَ إِجْمَاعَ الرَّافِضَةِ الَّذِينَ يَسُوقُونَ الْإِمَامَةَ مِنْ بَعْدِ عَلِيٍّ إِلَى الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، ثُمَّ يَخْتَلِفُونَ بَعْدَ ذَلِكَ .

ثَالِثًا: يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الدِّينَ طَاعَةُ رَجُلٍ سِوَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِمَّا حَمَلَهُمْ عَلَى تَأْوِيلِ الْأَرْكَانِ الشَّرْعِيَّةِ ، مِثْلِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَأَخْبَارِ الْيَوْمِ الْآخِرِ .

(١) وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ كَيْسَانَ هُوَ الْمُخْتَارُ الثَّقَفِيُّ كَمَا فِي كِتَابِ «الْفَرَقَ بَيْنَ الْفِرَقِ» (ص ٤٦)، وَ«الْفَصْلُ» لِابْنِ حَزْمٍ (٣/ ٣٦) وَهَذَا غَيْرُ دَقِيقٍ؛ لِأَنَّ الْكَيْسَانِيَّةَ إِنَّمَا ظَهَرَتْ قَبْلَ ظُهُورِ أَمْرِ الْمُخْتَارِ الثَّقَفِيِّ. انْظُرْ: «فَرَقَ مُعَاصِرَةً تَنْسَبُ إِلَى الْإِسْلَامِ» (١/ ٣٢٩).

رابعاً: يَعْتَقِدُونَ بِجَوَازِ (الْبَدَاءِ) عَلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ -؛ وَهُوَ عَلَى مَعْنَيْنِ؛
 الأول: الظُّهُورُ بَعْدَ الْخَفَاءِ وَأَنَّهُ قَدْ يَبْدُو لِلَّهِ مَا كَانَ خَافِئاً عَلَيْهِ - سُبْحَانَهُ -،
 والثاني: تَغْيِيرُ الرَّأْيِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَالْبَدَاءُ بِمَعْنِيهِ مَمْتَنَعٌ عَلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ -؛
 لَأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الْجَهْلَ بِالْعَوَاقِبِ؛ فَفِي «الْكَافِي» لِلْكُلَيْنِيِّ عَنْ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ: مَا
 عُبِدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِثْلِ الْبَدَاءِ^(١).

وَالْإِعْتِقَادُ (بِالْبَدَاءِ) مَحَلُّ إِجْمَاعٍ عِنْدَ الرَّافِضَةِ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ إِمَامُهُمُ
 الْمُفِيدُ^(٢).



(١) «أصول الكافي»، كتاب التوحيد - باب البداء (ص ١٤٨).

(٢) «الفرق بين الفرق» (ص ٤٦)، و«الفصل» (٣/ ٣٦)، و«مقالات الإسلاميين» (ص ٢١ -

٢٢)، و«بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود» (ص ٨١).

ثالثاً: الزيدية

وهم أتباعُ زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ت: ١٢٢هـ)، وقد افترقت الزيدية عن الإمامية حينما سُئِلَ زيد عن أبي بكر وعمرَ فترَضَى عنهما ، فَرَفَضَهُ قَوْمٌ ؛ فَسَمُّوا (رافضةً)، ثم سُمِّيَ من والى زيدا (بالزيدية).

□ عقيدتهم:

وَالزَّيْدِيَّةُ يُوَافِقُونَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي أَكْثَرِ الْعَقَائِدِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ هُوَ تَكَلُّمُ زَيْدٍ عَلَى يَدِ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ^(١) وَلَمْ يَثْبُتْ هَذَا عَنْ زَيْدٍ عَلَى وَجْهِ الْقَطْعِ وَالْيَقِينِ، وَ الْمَنْقُولُ عَنْهُ قَوْلُهُ بِالْخُرُوجِ عَلَى الْوَلَاةِ الظَّالِمَةِ، وَلَعَلَّهُ مِنْ أَجْلِ هَذَا نُسِبَ إِلَى الْاِعْتِزَالِ.

وَمِنَ الزَّيْدِيَّةِ غَلَاةٌ يَتَسَبَّبُونَ إِلَى زَيْدٍ بِالْإِسْمِ فَقَطْ دُونَ الْحَقِيقَةِ ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ الْأُمَّةَ قَدْ ضَلَّتْ وَكَفَرَتْ حِينَ صَرَفَتْ الْخِلَافَةَ إِلَى غَيْرِ عَلِيٍّ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَهَؤُلَاءِ شَرُّ فِرْقِ الزَّيْدِيَّةِ وَهُمْ (الجارودية) أَتْبَاعُ أَبِي الْجَارُودِ ، وَكَانَ يُسَمَّى (سرحوب)^(٢).

(١) انظر: «الملل والنحل» (١/ ١٨٠).

(٢) والجارودية تعتقد أن النبي ﷺ نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيٍّ بِالْوَصْفِ دُونَ الْإِسْمِ، خِلَافًا لِلرَّوَافِضِ الْأَثْنَا عَشَرِيَّةِ الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيٍّ بِالْإِسْمِ دُونَ

وَالزَّيْدِيَّةُ يَتَوَلَّوْنَ جَمِيعَ الصَّحَابَةِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ يُفَضِّلُونَ عَلِيًّا عَلَى جَمِيعِهِمْ
كَمَا أَنَّهُمْ يَسُوقُونَ الْإِمَامَةَ فِي نَسْلِ فَاطِمَةَ ، وَأَوَّلَهُمُ الْحَسَنُ ثُمَّ الْحُسَيْنُ كَمَا
وَيَرَوْنَ جَوَازَ إِمَامَةِ الْمَفْضُولِ مَعَ وجودِ الْأَفْضَلِ إِذَا اقْتَضَتِ الْمَصْلَحَةُ ذَلِكَ ،
لِذَلِكَ صَحَّحُوا خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ، وَإِنْ كَانُوا يَرَوْنَ عَلِيًّا أَوْلَى بِالْخِلَافَةِ
مِنْهُمَا .

وَيَقُولُونَ بِجَوَازِ الْخُرُوجِ عَلَى الْحَاكِمِ الظَّالِمِ ، وَالزَّيْدِيُّونَ لَا يَعْتَقِدُونَ
بِعِصْمَةِ الْأَئِمَّةِ أَوْ وَصَايَتِهِمْ ، وَلَا بِالْعَبِيَّةِ وَلَا بِالْمَهْدَوِيَّةِ ، وَلَا يَقُولُونَ بِالْبَدَاءِ ،
وَلَا بِالرَّجْعَةِ ، خِلَافًا لِلْجَارُودِيَّةِ وَالسُّلَيْمَانِيَّةِ وَالْبَتْرِيَّةِ^(١) .

□ عقيدة الحوثيين :

والحركة الحوثية هي حركة تأسست في (صعدة) شمال اليمن على يد
حسين بدر الدين الحوثي حيث انشقت عن المذهب الزيدي وخالفته في كثير
من العقائد ومن ثم تلقفت مذهب الرافضة الاثني عشرية .

وتسميتها بالحوثية ترجع إلى مؤسسها الأول حسين الحوثي^(٢) وليس

الوصف، ويعتقد الجارودية أن الصحابة ارتدوا بتركهم بيعة علي، وأن الإمامة للحسن
ثم أخيه الحسين .

انظر : «الفرق بين الفرق» (ص ٣٩)، و«الملل والنحل» (١/ ١٨٣) وما بعدها .

(١) «أصول مذهب الشيعة الإثني عشرية» (١/ ١١٩)، و«مقالات الإسلاميين» للأشعري .

(٢) ووالده بدر الدين كان على عقيدة الجارودية والتي تتقارب في الأفكار والعقائد مع الإثني

للقبيلة والتي يرفض كثير من أفرادها هذا الفكر الدخيل.

ويتبنى الحوثيون الفكر الرافضي الاثني عشري، ويتفقون في كثير من أصولهم مع الرافضة ومن أبرز تلك الأصول:

أولاً: إهانتهم للمصحف الشريف وهم بهذا يسرون على خطي أسيادهم في الاعتقاد بتحريف القرآن، حيث قام الحوثيون في شهر محرم من العام (١٤٣٣) بإهانة (٣٠٠٠) نسخة من القرآن الكريم بين تقطيع وتمزيق وتحريق ودوس بالأقدام ورمي بالأيدي وذلك حين اقتحم الحوثيون دار القرآن الكريم والعلوم الشرعية بـ(عاهم)، وكل هذا موثق بالوثائق والصور مع الأخبار المتواترة الصادقة، وقد نشرت هذه الأخبار العديد من الصحف والمواقع منها الموقع الإخباري المشهور (مأرب برس) وجريدة (أخبار اليوم)^(١).

ثانياً: القول (بالإمامة)، وإحياء فكرة الوصية لعلي عليه السلام والمهدوية،

عشرية - كما سبق - حيث كان يدافع بدر الدين عن المذهب الإثني عشري بل إنه أصدر كتاباً بعنوان «الزيدية في اليمن»، يشرح فيه أوجه التقارب بين الزيدية والإثني عشرية، ولمّا رأى المقاومة الشديدة من الزيدية لفكره المنحرف اضطر إلى الهجرة إلى طهران، ومكث فيها ثلاث سنوات ما كان له أكبر الأثر في اعتناقه المذهب الرافضي صراحة وتبنيه رسمياً، وبعدها عاد إلى اليمن رافعاً راية المذهب الرافضي هو وأولاده.

انظر: «قصة الحوثيين من حوزات طهران إلى جبال مران» (ص ٢) وما بعدها.

(١) انظر: «قصة الحوثيين من حوزات طهران إلى جبال مران» (ص ٦).

وأن الحكم لا يصح إلا في أبناء علي بن أبي طالب.

ثالثًا: التبرؤ من الخلفاء الراشدين -الثلاثة خصوصًا والصحابة عمومًا- ويزعمون أنهم أصل البلاء الذي لحق بالأمة إلى اليوم.
وفي هذا يقول بدر الدين الحوثي: «أنا عن نفسي أو من بتكفيرهم (أي: الصحابة) كونهم خالفوا رسول الله -صلى الله عليه وآله-»^(١).

رابعًا: سبهم لأصحاب رسول الله ﷺ وأمهات المؤمنين.

وفي هذا يقول حسين بدر الدين الحوثي: «كل سيئة في هذه الأمة.. كل ظلم وقع لهذه الأمة. وكل معاناة وقعت الأمة فيها.. المسئول عنها: أبو بكر وعمر وعثمان. وعمر بالذات لأنه هو المهندس للعملية كلها»^(٢).

ويقول: «إن مشكلة أبي بكر وعمر مشكلة خطيرة، هم وراء ما وصلت إليه الأمة، وهم وراء العمى عن الحل»^(٣).

ويقول: «السلف الصالح هم من لعب بالأمة، هم من أسس ظلم الأمة وفرق الأمة، لأن أبرز شخصية تلوح في ذهن من يقول السلف الصالح يعني: أبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعائشة وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، وهذه النوعية هم السلف الصالح، هذه -أيضًا-

(١) انظر: «قصة الحوثيين من حوزات طهران إلى جبال مران» (ص ١٤).

(٢) كما في «ملزمته في تفسير سورة المائدة» (ص ٢).

(٣) انظر: «قصة الحوثيين من حوزات طهران إلى جبال مران» (ص ١٥).

فاشلة»^(١).

خامساً: تعاملهم بالسحر، وحسبك أن تكتب على محرك البحث (جوجل) أو (اليوتيوب): (السحر عند الحوثيين) حتى تظهر لك عشرات المقاطع في إثبات تعاملهم بالسحر.

سادساً: تمجيدهم للثورة الخمينية، وحزب الله في لبنان، واعتبارهما المثال الذي يجب أن يحتذى به^(٢).

سابعاً: الاحتفال بيوم الغدير^(٣).



(١) انظر: «ملازم السيد حسين الحوثي - السياق والشرح الفقهي للحوثية» (ص ١١٧).

(٢) انظر: «الحوثيون - النشأة - العقيدة - الأهداف» (ص ١٠-١٦)، و«من هم الحوثيون»

(ص ٤) على الموقع :

<http://alburhan.com/upload/userfiles/Pdf/>

(٣) «الحوثيون - النشأة - العقيدة - الأهداف» (ص ١٨).

رابعاً : الرافضة

وهو اسمٌ لكلِّ مَنْ رَفَضَ إِمَامَةَ الشَّيْخَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَسَبَّهُمَا وَذَمَّهُمَا وَتَبَرَّأَ مِنْهُمَا وَلِكُلِّ مَنْ رَفَضَ جَمِيعَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وبعضُ أهلِ العلمِ يُطْلَقُ اسمُ : الرَّفَضِ عَلَى مَنْ رَفَضَ الدِّينَ ، وهذا قريب.

ومن ألقاب الرافضة التي اصطلح عليها أهل العلم : الشيعة الإمامية^(١) ، والاثنى عشرية^(٢) ، والجعفرية^(٣) .

(١) لقولهم بالإمامة والعصمة، وأنَّ عليًّا هو الإمامُ المَعصوم ، أو لتعظيمهم من شأن الإمامة التي هي أصلُ أصولهم .

(٢) لأنَّهم يقولون بإمامة اثنا عشر إمامًا تُعَيِّنُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ مِنْ آلِ الْبَيْتِ وَهُمْ :

١- علي بن ابي طالب . ٧- موسى بن جعفر (الكاظم).

٢- الحسن بن علي (الزَّكي). ٨- علي بن موسى (الرضا).

٣- الحسين بن علي (الشهيد). ٩- محمد بن علي (الجواد).

٤- علي بن الحسين (زين العابدين). ١٠- علي بن محمد (الهادي).

٥- محمد بن علي (الباقر). ١١- الحسن بن علي (العسكري).

٦- جعفر بن محمد (الصادق). ١٢- محمد بن الحسن (المهدي).

(٣) الرافضة بعد جعفر الصادق انقسمت إلى فِرقتين : الإسماعيلية : نِسْبَةً إِلَى إِسْمَاعِيلَ وَهُوَ الابْنُ الْأَكْبَرُ لَجَعْفَرِ الصَّادِقِ ، وَمُوسَوِيَّةٌ : نِسْبَةً لِمُوسَى الْابْنِ وَهُوَ الْابْنُ الْأَصْغَرُ لَجَعْفَرِ الصَّادِقِ .

والقاعدة عندهم أنَّ الْوِلَايَةَ لِلابْنِ الْأَكْبَرِ ، وَلَكِنْ إِسْمَاعِيلُ قَدْ غَابَ فَقَالَتِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ :

=

وأشهرُ فرقِ الرافضةِ هي (الأثنا عَشْرِيَّةٌ) ، وهي الواجِهةُ الرَّئِيسِيَّةُ لِلتَّشْيِيعِ في العَصْرِ الحَاضِرِ ، وَهُمُ القَائِمُونَ عَلَى نَشْرِ المَذْهَبِ بِشَتَّى الطُّرُقِ والوسائِلِ ، وإلى هذا المَذْهَبِ يَتَنَمَّى أَكْثَرُ الشَّيْعَةِ اليَوْمَ في إيرانَ والعراقَ وباكستانَ ولبنانَ والبحرينَ والهندَ .

□ من عقائدهم:

أولاً: الاعتقادُ بتخريفِ القرآن: حيثُ يَعْتَقِدُ جمهورُ الرّافضةِ أَنَّ القرآنَ مُحَرَّفٌ وَمُبَدَّلٌ ، وَأَنَّ الموجودَ منه بينَ أيدينا ما هو إِلا جُزْءٌ يسيرٌ ممَّا أَنْزَلَهُ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ .

فَفِي «تفسيرِ العِيَّاشِي» (١٣ / ١) ، عن جعفر الصادق قال : «لولا أَنَّهُ زِيدَ في كتابِ اللهِ وَنُقِصَ مِنْهُ ما خَفِيَ حَقُّنا عَلَى ذِي حِجْيٍ» .

وجاءَ في كتابِ «الكافي» عن أبي عبد الله قال : «إِنَّ القرآنَ الَّذِي جاءَ بِهِ جبريلُ إِلى مُحَمَّدٍ سبعةَ عَشَرَ أَلْفَ آيةٍ» وهذا يعني أَنَّ ثُلْثِي القرآنَ قد أُسْقِطَ ، فعدد آياتِ المصحفِ هو : (٦٢٣٦ آية) ^(١) .

وممن نَصَّ عَلَى تحريفِ كتابِ اللهِ مِنْ أئِمَّتِهِمُ : المُفِيدُ ، ونعمةُ اللهِ الجزائريُّ ، بل نَقَلَ المُفِيدُ إِجماعَهُمْ عَلَى ذلكَ ، وَقَدْ أَلَفَ النُّورِيُّ الطَّبْرَسِيُّ

نَتَظَرُّهُ حَتَّى يَرْجِعَ ، وَقالتِ الموسوية : بَلْ تَتَقَلُّ الوِلايَةُ لِلابْنِ الأصغرِ ، ومن هنا تفرقوا .

(١) انظر: «أصول الكافي» (٢ / ٦٣٤) .

(١٣٢٠ هـ) كتابًا ضخماً سماه: «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب» - وهو موجود ومتداول بين الخاصة - ذكر فيه آلاف الروايات الدالة على تحريف القرآن، كما وذكر فيه أسماء من قال من علمائهم بالتحريف حتى استغرق ذكر الأسماء خمس صفحات، وزعم أنه لم يخالف في ذلك إلا: (الصدوق والمُرتضى والطوسي).

ثانياً: الإمامة: حيث يعتقد الرافضة أنها ركن من أركان الإسلام بل هي ركنه الأعظم، ولا يُقبل إيمان العبد إلا إذا آمن بالإمامة.

ففي «أصول الكافي» (١٨/٢)، عن أبي جعفر أنه قال: «بُني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة والزكاة والحج والصوم والولاية، قال زُرارة: وأي شيء من ذلك أفضل؟ قال: الولاية».

ثالثاً: عصمة الأئمة: أي من الذنوب -صغيرها وكبيرها-، وأنه لا تجوز عليهم الغفلة والسهُو والنسيان.

رابعاً: تكفيرهم لأكثر الصحابة، إلا نفرًا يسيرًا -على اختلاف في الروايات-، بل والتدين بسبهم ولعنهم.

خامساً: الرجعة؛ وهي: رجعة بعض الأموات إلى الحياة الدنيا، حيث يعتقد الرافضة برجوع بعض أئمتهم وأتباعهم ليفوزوا بثواب نصرتهم ومعاونتهم، كما ويعتقدون برجوع أبي بكر وعمر حتى ينتقم الشيعة منهم، وعقيدة الرجعة من ضروريات المذهب، عند الرافضة وينقلون على ذلك الإجماع،

حَيْثُ نَقَلَهُ شَيْخُهُمُ الْمُفِيدُ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْحُرِّ الْعَامِلِيُّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ شُبَّرٌ ، وَغَيْرُهُمْ .

سادساً: التَّقِيَّةُ؛ وهي: إخفاء العقيدة وعدم إظهارها، وهي في حقيقتها كذب ونفاق، وَيَرُودُ عَنْ أَئِمَّتِهِمْ فِي فَضْلِهَا أَقَاوِيلٌ وَأَكَاذِيبٌ مِنْهَا: تِسْعَةٌ أَعْشَارِ الدِّينِ فِي التَّقِيَّةِ ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا تَقِيَّةَ لَهُ^(١).

والتَّقِيَّةُ بِمَفْهُومِهَا الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ : هِيَ الَّتِي يَتَّقِي بِهَا الْمُؤْمِنُ الْأَذَى وَالضَّرَرَ مِنَ الْكَافِرِ ، فَيُخْفِي إِيمَانَهُ وَإِسْلَامَهُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ، وَهَذَا كَمَا قَالَ رَبُّ الْعِزَّةِ وَالْجَلَالِ : ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْلَةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨].

سابعاً: عقيدة البداء^(٢):

وَقَدْ حَاوَلَ الرَّافِضَةُ التَّنْصِلَ مِنْ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ، فَصَارُوا يَقُولُونَ: الْبَدَاءُ هُوَ نَسْخٌ فِي التَّكْوِينِ كَمَا هُوَ النَّسْخُ فِي التَّشْرِيعِ، وَلَكِنْ لَمْ يَنْفَعَهُمْ هَذَا فَقَدْ سَبَقَ السِّيفُ الْعِزْلَ كَمَا يُقَالُ، حَيْثُ صَرَّحَ عُلَمَاؤُهُمْ بِحُدُوثِ الْعِلْمِ لِلَّهِ -فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا-.

(١) انظر: «عقيدة الرافضة وموقفهم من أهل السنة» (ص ٣٥-٧٩) د. إبراهيم الرحيلي ، و«الموسوعة الميسرة» (١/ ٥١-٥٧) .

(٢) انظر (ص ١٢٧).

* وترجع الجذور الفكرية والعقائدية للروافض إلى :

١- مُعْتَقَدَاتِ الْفُرْسِ .

٢- الْعَقَائِدِ الْآسُورِيَّةِ ، كَالْبُودِيَّةِ وَالْمَانَوِيَّةِ وَالْبَرْهَمِيَّةِ وَالْوَتْنِيَّةِ .

٣- الْعَقَائِدِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ^(١) .

□ ذم السلف للروافض :

إن من أكثر الفرق المنتسبة للإسلام التي انتهض الأئمة والعلماء للتحذير منها هم الروافض، فقد سُئِلَ الإمامُ أحمدُ - رَحِمَهُ اللهُ - عَمَّنْ يَشْتُمُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعِثْمَانَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛ فَقَالَ : « مَا أَرَاهُ عَلَى الْإِسْلَامِ »^(٢) .

* ويقول أبو عبيد القاسم بن سلام - رَحِمَهُ اللهُ - : عاشرت الناس وكلمت أهل الكلام فما رأيت أوسخَّ ولا أقذرَ قذراً ولا أضعفَ حجةً ولا أحمقَ من الرافضة ولقد وليت قضاء الثغور فنفيت منهم ثلاثة رجال جهميين ورافضي أو رافضيين وجهمي وقلت مثلكم لا يساكن أهل الثغور فأخرجتهم^(٣) .

* ويقول الإمامُ البخاري - رَحِمَهُ اللهُ - : « مَا أَبَالِي صَلَّيْتُ خَلْفَ الْجَهْمِيِّ »

(١) انظر : « الموسوعة الميسرة » (١ / ٥٦) .

(٢) انظر : « السُّنَّة » (١ / ٤٩٣) للخلال رقم (٧٨٢) .

(٣) انظر : « السُّنَّة » للخلال (١ / ٤٩٩) رقم (٧٩٥) .

والرافضيُّ أُمَّ صَلَّيْتُ خَلْفَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ، وَلَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ ، وَلَا يُعَادُونَ ، وَلَا يُنَاكَحُونَ ، وَلَا يُشْهَدُونَ ، وَلَا تُأْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ»^(١).

* ويقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - في وصفِ حالِ الرافضة: «واللهُ يَعْلَمُ وكفى بالله عليمًا ، ليس في جميعِ الطوائفِ الْمُتَنَسِّبَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ مَعَ بَدْعَةٍ وَضَلَالَةٍ شَرٌّ مِنْهُمْ ، لَا أَجْهَلُ ، وَلَا أَكْذَبُ ، وَلَا أَظْلَمُ ، وَلَا أَقْرَبُ إِلَى الْكُفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ ، وَأَبْعَدَ عَنْ حَقَائِقِ الْإِيمَانِ مِنْهُمْ»^(٢).

* وَمِنَ اللَّطَائِفِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» عِنْدَ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿كُنَّا طَرَائِقَ قَدَدًا﴾ [الجن: ١١] ، حَيْثُ ذَكَرَ عَنِ الْأَعْمَشِ أَنَّهُ قَالَ: تَرَوَّحَ إِلَيْنَا جَنِّيٌّ فَقُلْتُ لَهُ : مَا أَحَبُّ الطَّعَامِ إِلَيْكُمْ ؟ فَقَالَ : الْأُرْزُّ ، قَالَ : فَأَتَيْنَاهُمْ بِهِ ، فَجَعَلْتُ أَرَى اللَّقْمَ تُرْفَعُ وَلَا أَرَى أَحَدًا ، فَقُلْتُ : فَيْكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ الَّتِي فِينَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتُ : فَمَا الرَّافِضَةُ فَيْكُمْ ؟ قَالَ : شَرُّنَا . قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ : «عَرَضْتُ هَذَا الْإِسْنَادَ عَلَى شَيْخِنَا الْحَافِظِ أَبِي الْحَجَّاجِ الْمَزْيِيِّ فَقَالَ : هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِلَى الْأَعْمَشِ»^(٣).

لِذَا فَإِنْ خَطَرَ الرَّافِضَةُ عَلَى دِينِ الْمُسْلِمِينَ وَدُنْيَاهُمْ مِنْ أَشَدِّ الْأَخْطَارِ الَّتِي تَسْتَوْجِبُ الْوَعْيَ وَالْحَذَرَ عَلَى مَسْتَوَى الدُّوَلِ وَالشُّعُوبِ فَهَمَّ يَسْعَوْنَ إِلَى تَحْرِيفِ مَصَادِرِ الْإِسْلَامِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَتَقْوِيضِ أَرْكَانِ الدُّوَلِ السُّنِّيَّةِ ، وَمَتَى مَا

(١) انظر: «حَلَقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» (ص ١٦) رَقْم (٤٠).

(٢) «مَنْهَاجُ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ» (٥ / ١٦٠) .

(٣) «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (٤ / ٢٤٢) .

تمكنوا وقويت شوكتهم أعملوا في أهل السنة السيف فاستحلوا دماءهم وأموالهم وأعراضهم .

كما أنهم أصحابُ دَعْوَةٍ لعقيدَتِهِمْ وولاء تام لمبادئهم يصل إلى حد تعطيل العقول، وتَسْتَرُّ هذه العقيدة الفاسدة بِمَحَبَّةِ آلِ الْبَيْتِ، وَنُصْرَةِ المظلومين و المستضعفين في الأرض .

والرافضة مِنْ أَكْذَابِ الطوائف في نَقْلِهِمْ وَأَخْبَارِهِمْ ، بل ويعتقدون حَلَّ الكَذِبِ لِنُصْرَةِ مَذْهَبِهِمْ فهم يَدِينُونَ بِالتَّقِيَّةِ ، وَهِيَ كَذِبٌ وَنِفَاقٌ مَحْضٌ ، كما أنهم من أشد الناس خُبثًا ومكرًا في دَعْوَتِهِمْ وبها يُكَبِّسُونَ عَلَى العامة والدهماء، ومن ذلك تَسْمِيَةِ عُلَمَائِهِمْ بِبَعْضِ أَسْمَاءِ عُلَمَاءِ أَهْلِ السَّنة (كَالسُّدِّيِّ ، وَالطَّبْرِيِّ - مُحَمَّدِ بْنِ رُسْتَمِ الطَّبْرِيِّ-) ^(١).

□ خلاصة المقال في حكم الرافضة عند أهل السنة:

إن مما ينبغي العلم به هو أن الرافضة ليسوا جميعًا على مبدأ واعتقاد واحد ، فمنهم الغلاة الخارجون عن الملة ، ومنهم من يصدق عليهم وصف البدعة والضلالة، وذلك بحسب ما قام في الشخص من اعتقاد أو عمل، يوجب التكفير تارة، أو التضييل دون التكفير تارةً أخرى.

كما أن قواعد أهل السنة في باب التكفير تقتضي أن تكفير المعين لا بد فيه من ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، إذ ليس كل من انتسب إلى طائفة

(١) انظر: «عقيدة الرافضة وموقفهم من أهل السنة» (ص ٩-١٤).

خارجة عن مذهب أهل السنة يسوغ تكفيره.

وعلى هذا فالحكم العام على الشيعة أنهم : ضلال فساق خارجون عن الحق مفارقون لأهله، وهالكون مع الفرق الوارد ذكرها في حديث الافتراق، وهذا محل اتفاق بين أهل السنة، وأما الحكم على أعيانهم فهو مما يحتاج إلى التحقق من ثبوت الشروط وانتفاء الموانع.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - :

«إن هذه الأقوال التي يقولونها التي يعلم أنها مخالفة لما جاء به الرسول كُفْرٌ، وكذلك أفعالهم التي هي من جنس أفعال الكفار بالمسلمين هي كُفْرٌ أيضاً لكن تكفير الواحد المعين منهم والحكم بتخليده في النار موقوف على ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعه فإننا نطلق القول بنصوص الوعد والوعيد والتكفير والتفسيق ولا نحكم للمعين بدخوله في ذلك العام حتى يقوم فيه المقتضى الذى لا معارض له ولهذا لا يكفر العلماء من استحل شيئاً من المحرمات لقرب عهده بالإسلام أو لنشأته ببادية بعيدة فإن حكم الكفر لا يكون إلا بعد بلوغ الرسالة وكثير من هؤلاء قد لا يكون قد بلغته النصوص المخالفة لما يراه ولا يعلم أن الرسول بُعِثَ بذلك فيطلق أن هذا القول كفر ويكفر من قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها دون غيره». والله أعلم^(١).

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٥٠٠-٥٠١). وانظر: (١٢/ ٤٦٦) و(٢٣/ ٣٤٥)، و«فرق

معاصرة تنتسب إلى الإسلام» (١/ ٤٦٢)، و«أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني

عشرية» (٣/ ١٥٠٧-١٥٣٧).

المبحث الثالث المُعْتَزِلَة

□ توطئة:

المُعْتَزِلَة: فرقة كلامية فلسفية ظهرت في أول القرن الثاني الهجري ما بين العام (١٠٥-١١٠هـ) خلطت بين الشرع والفلسفة، وقد ذكر البغدادي في (الفرق بين الفرق) أنَّ المُعْتَزِلَة انقسمت إلى عشرين فرقة كل فرقة تُكْفِّرُ سائرَها^(١).

وقد فارقت المُعْتَزِلَة أهل السنَّة والجماعة في أصلين كبيرين: في مصدرِ التلقِّي، وفي منهج الاستدلال في تقرير العقيدة.

ويُجْمَعُ المُعْتَزِلَة بكافة أطرافها على الأصول الخمسة -والتي سيأتي بيانها-، وهي:

١- التوحيد.

٢- العدل .

٣- الوعد والوعيد، أو إنفاذ الوعد .

٤- المَنَزِلَة بين مَنَزِلَتَيْن.

(١) انظر: «الفرق بين الفرق» ص (١١٢).

هـ - الأمرُ بالمعروف والنهي عن المنكر.

وُسَمِيَتِ المَعْتَزِلَةُ (بالمعتزلة) حِينَ اعْتَزَلَ وَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ مَجْلِسَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَذَلِكَ لَمَّا سُئِلَ الْحَسَنُ عَنْ حُكْمِ مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ ، فَبَادَرَ وَاصِلُ إِلَى الْجَوَابِ فَقَالَ : أَمَّا أَنَا فَأَقُولُ إِنَّهُ لَا مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ ، بَلْ هُوَ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ ، ثُمَّ اعْتَزَلَ مَجْلِسَ الْحَسَنِ ، فَسُمُّوا بَعْدَ ذَلِكَ : مَعْتَزِلَةً^(١).

وَأَهْلُ السَّنَةِ هُمُ الَّذِينَ أَطْلَقُوا عَلَيْهِمْ هَذَا اللَّقَبَ ، حَيْثُ إِنْ اعْتَزَلَهُمْ ذَاكَ هُوَ اعْتَزَالٌ مِنْهُجٍ وَعَقِيدَةٌ وَخُرُوجٌ عَنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ السَّنَةِ ، ثُمَّ إِنْ الْمَعْتَزِلَةُ بَعْدَ ذَلِكَ اسْتَحْسَنُوا اللَّقَبَ وَارْتَضَوْهُ وَحَمَلُوهُ عَلَى مَعْنَى اعْتَزَالِهِمْ لِلْبَاطِلِ وَمِيلِهِمْ إِلَى الْحَقِّ .

وَتَتَلَقَّى الْفِرْقُ جَمَلَةً مِنْ تَرَاثُهَا الْفِكْرِيِّ وَالْعَقْدِيِّ عَنْ بَعْضِهَا الْبَعْضُ وَهَذَا بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا تَبْتَدِعُهُ هِيَ نَفْسُهَا مِنْ بَدْعٍ وَمَنْكَرَاتٍ حَيْثُ :

* وَرِثَتِ الْمَعْتَزِلَةُ نَفْيَ الْقَدَرِ عَنْ أَسْلَافِهَا مِنَ الْقَدَرِيَّةِ الْأُولَى وَالتِّي ظَهَرَتْ عَامَ (٦٣) هـ ، وَهِيَ قَدَرِيَّةٌ مَعْبَدَ الْجُهَنِيِّ وَغَيْلَانَ الدَّمَشَقِيِّ^(٢) ، بَلْ وَأَصْبَحَ اسْمُ الْقَدَرِيَّةِ يُطْلَقُ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ نَفْسِهَا .

* ابْتَدَعَتِ الْمَعْتَزِلَةُ الْقَوْلَ بِالْمَنْزِلَةِ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ وَذَلِكَ فِي أَوَائِلِ الْقَرْنِ

(١) انظر : «دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (٢/ ٣٠٥) ، و«فرق معاصرة تنتسب إلى

الإسلام» (٣/ ١١٦٤) ، و«مادة مقالات الفرق» (ص ٨٠) .

(٢) وَهُمْ الَّذِينَ نَفَّوْا عِلْمَ اللَّهِ السَّابِقَ ، وَنَفَّوْا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ خَلَقَ أَفْعَالَ الْعِبَادِ .

الثاني الهجري (١١٠هـ) تقريباً .

* وَرِثَ الْمُعْتَزِلَةُ التَّعْطِيلَ وَنَفْيَ الصِّفَاتِ عَنِ الْجَهَنَّمِيَّةِ ، حَيْثُ أَخَذُوا التَّعْطِيلَ عَنِ الْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ وَالْجَهَنَّمَ بْنِ صَفْوَانَ حَيْثُ تَزَامَنَ ظُهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهَنَّمِيَّةِ ، كَمَا أَنَّ لِلْفَلَسَفَةِ وَتَعْرِيبِ كُتُبِهَا ، وَأَدْيَانِ الصَّابِئَةِ وَالْمَجُوسِ (خَاصَّةً) وَالنَّصَارَى أَثَرًا ظَاهِرًا فِي عَقَائِدِ الْمُعْتَزِلَةِ (١١٨هـ) -تقريباً- .

* وَرِثَ الْمُعْتَزِلَةُ عَنِ الْخَوَارِجِ حُكْمَ مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ ، وَنَفْيَ الشَّفَاعَةِ وَالْخُرُوجَ عَلَى وُلاَةِ الْأَمْرِ .

وَلَا زَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ مَغْمُورَةً ، حَتَّى جَاءَ الْمَأْمُونُ فِي أَوَّلِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ الْهَجْرِيِّ فَنَشَرَ مَذْهَبَهُمْ وَحَمَلَ النَّاسَ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ وَالْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ ، وَفِي تِلْكَ الْمِحْنَةِ ابْتُلِيَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَصَبَرَ ، وَاسْتَمَرَّتِ الْمِحْنَةُ نَحْوًا مِنْ سِتِينَ وَنِصْفِ السَّنَةِ وَذَلِكَ زَمَنَ الْمُعْتَصِمِ ثُمَّ الْوَائِقِ حَتَّى كَشَفَ اللَّهُ الْغُمَّةَ بِالْخَلِيفَةِ الْمُتَوَكِّلِ سَنَةَ (٢٣٢هـ) فَقَامَ بِمَنْعِ كُتُبِ الْفَلَسَفَةِ وَعَلَّمَ الْكَلَامَ فَانْغَلَقَ عَلَى الْخَلْقِ بَابُ شَرِّ عَظِيمٍ .

وَلَمْ يَثْبُتْ فِي الْفِتْنَةِ إِلَّا الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ نُوحٍ -عَلَيْهِمَا رَحْمَةُ اللَّهِ- ، وَسَاءَتْ أَعْيُنُ الْعُلَمَاءِ وَافْقُوا الْمُعْتَزِلَةَ خَوْفًا مِنَ الْقَتْلِ وَسَيْفِ السُّلْطَانِ ، وَاللَّهُ يَعْفُو وَيَغْفِرُ .

ثُمَّ تَسَلَّلَتْ تِلْكَ الْعَقَائِدُ الْإِعْتِرَافِيَّةُ إِلَى الرَّاغِبَةِ وَالْخَوَارِجِ وَالْفِرَقِ الْكَلَامِيَّةِ كَالْأَشَاعِرَةِ وَالْكَلَّابِيَّةِ وَالْمَاتُرِيدِيَّةِ ، وَلَا زَالَتِ هَذِهِ الْعَقَائِدُ حَيَّةً

حاضرة إلى اليوم يقوم على نشرها من يُسمون بـ(بالعُقلائيّين أو الحدائثيّين أو التّنويريّين) من أمثال : محمد عبّده، وأحمد أمين، وحسن الترابي، وعلي الكيالي، ومحمد شحرور، وعدنان ابراهيم، وإسلام البحيري، ومصطفى راشد، وسعد الدين الهاللي، ومحمد حبش، وابراهيم عيسى، وغيرهم كثير ممّن يسير على طريقتهم في الإعلاء من شأن العقل والفكر على حساب المحكمات الشرعية^(١).

وتراث المعتزلة الفكري هو خليطٌ من عقائد الفلسفة والأديان الأخرى والعقليات والأهواء.

□ أبرز الشخصيات:

لقد كان للعديد من الرؤوس والشخصيات عبر التاريخ دورًا بارزًا في نشأة الفكر الاعتزالي وتطوره، ومن تلكم الشخصيات :

* واصلُ بنُ عطاء (الغزّال) (١٣١هـ):

نسبةً إلى بيع الغزّل، وهو المؤسّس الأوّل لمذهب المعتزلة، قال عنه الذهبي: من رؤوس المعتزلة، بل معلّمهم الأوّل^(٢).

(١) انظر: «دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (٢/ ٣١١-٣١٢). وانظر للأهمية: «مجلة

الراصد» من الأعداد (١٥٠ - ١٦٤).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٨/ ٣٧٧).

* عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ (١٤٢ هـ).

* أَبُو الْهَذِيلِ الْعَلَّافُ (٢٢٦ هـ):

وَالْعَلَّافُ نِسْبَةٌ إِلَى بَيْعِ الْعَلْفِ أَخَذَ عَنِ الْفَلَّاسَةِ، وَكَانَ مُعَظَّمًا عِنْدَ الْمَأْمُونِ وَالْمُعْتَصِمِ وَالْوِثَاقِ.

* أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ (٣٠٣ هـ)، وَابْنُهُ أَبُو هَاشِمٍ (٣٢١ هـ)، وَيُسَمَّى أَتْبَاعَ أَبِي هَاشِمٍ (الْبَهْشَمِيَّة).

* النَّظَّامُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَسَارٍ بْنِ هَانِيٍّ (٢٢١ هـ):

كَانَ يَنْظُمُ الْخَرَازِمِيَّ فِي سَوَاقِ الْبَصْرَةِ وَيَبِيعُهُ، وَمِنْ أَشْهُرِ مَقَالَاتِهِ قَوْلُهُ بِأَنَّ الْأَجْسَامَ تَتَكُونُ مِنْ أَجْزَاءٍ لَا نِهَآيَةَ لَهَا، فَقِيلَ لَهُ: هَذِهِ النَّمْلَةُ تَقْطَعُ الْأَجْسَامَ، فَقَالَ: إِنَّهَا تَطْفُرُ^(١) وَفِي ذَلِكَ قِيلَ:

مِمَّا يُقَالُ وَلَا حَقِيقَةَ تَحْتَهُ مَعْلُومَةٌ تَبْدُو لَدَى الْأَذْهَانِ

الْكَسْبُ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَالْحَالُ عِنْدَ الْبَهْشَمِيِّ وَطَفَرَةُ النَّظَّامِ

* الْجَاحِظُ (٢٥٠ هـ):

طَالَعَ كَثِيرًا مِنْ كُتُبِ الْفَلَسَفَةِ وَرَوَّجَ لَهَا.



(١) أَي: تَقْفِرُ قَفْرًا.

□ أبرز عقائد المعتزلة:

أولاً: يعتقد المعتزلة بأنَّ أَوَّلَ واجبٍ على العبدِ هُوَ النَّظَرُ أو القصد إلى النظر.

ثانياً: يثبت المعتزلة وجود الخالقِ بِدَلِيلِ حَدُوثِ الْأَجْسَامِ.

ثالثاً: ينفي المعتزلة صفات الباري عامَّةً ، ويُثَبِّتُونَ الْأَسْمَاءَ .

رابعاً: ينفي المعتزلة الإرادةَ الْكَوْنِيَّةَ ، ويُثَبِّتُونَ الإرادةَ الشَّرْعِيَّةَ .

خامساً: يُنْكِرُونَ الشَّفَاعَةَ .

سادساً: يثبت المعتزلة النبوة وصدق النبي ﷺ من طريق واحد وهي الْمُعْجِزَةُ.

سابعاً: يطعن المعتزلة في بعض أصحاب النبي ﷺ ^(١).

ثامناً: وَمِنَ الشَّائِعِ وَالذَّائِعِ نَسْبَةُ نَفِي عَذَابِ الْقَبْرِ إِلَى الْمُعْتَزَلَةِ، والصحيح أن الذي أَنْكَرَ عَذَابَ الْقَبْرِ هُوَ (ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو)، وسائرُ الْمُعْتَزَلَةِ على إثباتِهِ.

(١) يقول ابنُ حِبَّانَ: «عمرو بن عبيد بن كيسان: داعية إلى الاعتزال، يشتم أصحاب الرسول ﷺ». اهـ. «المجروحين» (٢/ ٦٩).

ويقول واصل بن عطاء: «لو شهد عندي عائشة وعلي وطلحة على باقة بقل؛ لم أحكم بشهادتهم». اهـ. «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٢٩).

والمعتزلة توافق الجَهْمِيَّة في أَغْلِبِ الأصول باستثناء :

١- باب القَدَر: فالجَهْمِيَّة جَبَرِيَّةٌ ، و المعتزلة قَدَرِيَّةٌ نَفَاةٌ .

٢- باب الإيمان: فالجَهْمِيَّة مُرَجَّةٌ غُلَاةٌ ، و المعتزلة وُعِيدِيَّةٌ .

٣- باب أسماء الله: فالجَهْمِيَّة تَنْفِي أَسْمَاءَ الله ، و المعتزلة تُثَبِّتُهَا أَعْلَامًا

محضة .



□ أبرز فرق المعتزلة:

انقسمت المعتزلة كما هو حال جميع الفرق البدعية إلى فرق ومذاهب شتى؛ من أشهرها:

□ أولاً: الواصليّة:

- نُسبة لِوَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ ، وَمِنْ مَقَالَاتِهَا - سِوَى الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ - :
- * الْقَوْلُ بِأَنَّ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ الْجَمَلِ وَصَفَيْنِ فَاسِقٌ لَا بَعِيْنَهُ .
- * الْقَوْلُ فِي عُثْمَانَ وَقَاتِلِيهِ وَخَاذِلِيهِ : إِنَّ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ فَاسِقٌ لَا مُحَالَةَ .

□ ثانياً: الهذليّة :

- نُسبة إِلَى أَبِي الْهُذَيْلِ الْعَلَّافِ، وَمِنْ مَقَالَاتِهَا:
- * أَنَّ الْبَارِي -تَعَالَى- عَالِمٌ بِعِلْمٍ وَعِلْمُهُ ذَاتُهُ ، قَادِرٌ بِقُدْرَةٍ وَقُدْرَتُهُ ذَاتُهُ ، حَيٌّ بِحَيَاةٍ وَحَيَاتُهُ ذَاتُهُ ، وَهَذَا الْاِعْتِقَادُ مِنَ الْمَوْرُوثَاتِ الْفَلَسَفِيَّةِ الَّتِي تُقَرَّرُ أَنَّ ذَاتَ اللَّهِ وَاحِدَةٌ لَا كَثْرَةٌ فِيهَا بِوَجْهِ حَتَّى مِنْ جِهَةِ الصِّفَات .
- * قَالُوا بِأَنَّ حَرَكَاتِ أَهْلِ الْخُلْدَيْنِ تَنْقَطِعُ ، وَأَنَّهُمْ يَصِيرُونَ إِلَى سُكُونٍ دَائِمٍ .

* أَثْبَتُوا إِرَادَاتِ اللَّهِ لَا مَحِلَّ لَهَا.

□ ثَالِثًا: النَّظَامِيَّةُ :

نِسْبَةً إِلَى النَّظَامِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَسَارٍ ، وَمِنْ مَقَالَاتِهَا :

* الْقَوْلُ (بِالطَّفَرَةِ) ^(١).

* إِنكَارُ حُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ .

* الْمِيلُ إِلَى الرَّفْضِ ، وَالْوَقِيعَةُ فِي كِبَارِ الصَّحَابَةِ .

□ رَابِعًا: الْجُبَائِيَّةُ وَالْبَهْشَمِيَّةُ :

نِسْبَةً إِلَى أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ وَابْنِهِ أَبِي هَاشِمٍ ، وَهُمَا مِنْ مَعْتَزَلَةِ الْبَصْرَةِ ،

وَمِنْ مَقَالَاتِهِمْ :

* الْقَوْلُ بِأَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ (أَحْوَالًا) ^(٢) ، فَعَلِمَ اللَّهُ حَالًا لَا مَعْلُومَةً وَلَا

مَجْهُولَةً ، وَلَا مَوْجُودَةً وَلَا مَعْدُومَةً ، وَلَا شَيْءَ وَلَا لَيْسَ بِشَيْءٍ .

(١) انظر (ص ١٤٥).

(٢) انظر : «الفرق بين الفرق» (ص ١١٥) وما بعدها ، و«الملل والنحل» (١/ ٥٦) وما بعدها ،

و«مادة مقالات الفرق» (ص ٨٠-٨٣) ، و«المعتزلة بين القديم والحديث» .

□ خامساً: الجاحِظِيَّةُ :

نِسْبَةُ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَمْرٍو الجاحِظِ ، وَمِنْ مَقَالَاتِهَا: إِنَّ الْجَوَاهِرَ^(١)
يَسْتَحِيلُ أَنْ تَنَعَدَمَ، وَلَا يُمْكِنُ إِفْنَاؤُهَا، إِنَّمَا يُمْكِنُ تَفْرِيقُ أَجْزَائِهَا^(٢).



(١) الْجَوْهَرُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ : هُوَ الْمَوْجُودُ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ أَوْ الْمُتَحَيِّزُ بِالذَّاتِ كَالْجِسْمِ ، وَيَقَابِلُهُ :
(الْعَرَضُ) : وَهُوَ مَا لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ إِنَّمَا يَقُومُ فِي غَيْرِهِ كَاللَّوْنِ .

انظر : «التعريفات» (ص ٥٨) للجرجاني ، و«الكليات» (ص ٣٤٦) للكفوي .

(٢) «المعتزلة وأصولهم الخمسة» (ص ٧٠-٧١) .

□ الأصول الخمسة:

معلومٌ لدى الباحثين أن الأصول التي يجتمع حولها سائر المعتزلة، والتي لا يوصف المتكلم بأنه معتزلي على وجه التحقيق إلا إذا قال بها واعتنقها وآمن بها ودافع عنها هي الخمسة، وهي^(١):

أولاً: التَّوْحِيد :

والمعتزلة يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ : أهل التَّوْحِيدِ ، وَتَوْحِيدُهُمْ : تَعْطِيلُ الرَّبِّ عن صفاته وكمالاته، فحقيقة توحيدهم هو نَفْيُ صِفَاتِ الْبَارِي -سبحانه- .

وَأَخْصَّ أَوْصَافِ الْبَارِي عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ (الْقَدَمُ)، وَلَأَجَلَ هَذَا نَفَوْا عَنِ اللَّهِ سَائِرَ الصِّفَاتِ، وَأَثْبَتُوا الْأَسْمَاءَ؛ دَفْعًا لِتَوَهُمِ اشْتِرَاكِ الصِّفَاتِ مَعَ الذَّاتِ فِي صِفَةِ (الْقَدَمِ)، وَهُوَ مَا يُعْبَرُ عَنْهُ بِ(تَعَدُّدِ الْقَدَمَاءِ)، وَلَيْتَ شَعْرِي هَلْ تَوْجَدَ ذَاتٌ مُتَجَرِّدَةٌ عَنِ الصِّفَاتِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَجُودُهَا ذَهْنِيًّا؟!

كما ويثبت المعتزلة للباري سبحانه آثار الصفات التالية : (الْوُجُودِ وَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةَ) وَيُرْجِعُونَهَا إِلَى الذَّاتِ ، فَعِلْمُهُ ذَاتُهُ ، وَقُدْرَتُهُ ذَاتُهُ ، وَهَكَذَا، فَهِيَ -عِنْدَهُمْ- لَيْسَتْ زَائِدَةً عَلَى الذَّاتِ فِرَارًا مِنْ تَعَدُّدِ الْقَدَمَاءِ .

وَعَامَّةُ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ يَسْتَدِلُّونَ بِدَلِيلِ خُذُوثِ

(١) من مقدمة «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار (ص ٦).

الأجسام على نفي صفات الباري ، حيثُ يَسْتَدِلُّونَ على حدوثِ الأجسامِ بأنها محلٌّ للأعراضِ ، فما تحلُّهُ الأعراضُ فإنَّه حادثٌ ؛ لأنَّ الأعراضَ لا تبقى زَمَانِيْنٍ ، فهي تعرُّضٌ وتزولُ ، والأعراضُ حادثَةٌ ، والأجسامُ لا تنفكُ عنها ، إذنْ فالأجسامُ حادثَةٌ ، وعلى هذا فَرَبُّ العِزَّةِ يُفَارِقُ الأجسامَ فلا يكونُ محلًّا للأعراضِ و الصِّفَاتِ - زعموا - .

وبهذا الدليل المُحدث أثبتوا وجود الباري سبحانه، ونفوا عنه سائر الصفات.

ثانيًا: العدلُ :

وحقيقته : نفي القدر، وأنَّ اللهَ لَمْ يَخْلُقْ أفعالَ العبادِ مِنَ الكُفْرِ و المعاصي، وإنما العبدُ هو خالقُ فِعْلِهِ .

والمعتزلةُ تقسم الشرور الواقعة في العالمِ إلى قِسْمَيْنِ :

١- شُرورٌ هي أفعالُ العبادِ ، وهذه لا تدخلُ في عُمومِ القضاءِ الإلهيِّ - عِنْدَهُمْ - .

٢- شُرورٌ هي (مفعولُ) الرَّبِّ، كالأمراضِ والسُّمومِ والزلازلِ وخلق إبليسَ ونحوها.

وهذه الشرور يُثبتونَ مخلوقيتها لله - عز وجل - ، وهي ممَّا كَدَّرَ عليهم أصولَهُمْ .

والعجيب أن المعتزلة يسمون أنفسهم : أهل العدل ، مع أنهم يجعلون جميع حسنات العبد حابطةً بكبيرةٍ واحدةٍ .

ثالثاً: الوعد والوعيد :

ومعناه : أن وعد الله بالثواب مُتَحَقِّقٌ لا محالة ، ووَعِيدُهُ بالعقاب مُتَحَقِّقٌ لا محالة ، وأنه لا يَغْفِرُ لِمُرْتَكِبِ الكبيرةِ إِلَّا أن يتوب .

ومذهب المعتزلة أن السيئة تُبْطِلُ جميع الحسنات قبلها .

والذي عليه أهل السنة : أن الحسنات لا تَبْطُلُ إِلَّا بالردّة والموت عليها ، فلا يُبْطِلُ جميع الحسنات إِلَّا الردّة ولا يُبْطِلُ جميع السيئات إِلَّا التوبة ، وأن العاصي إن لم يتب قبل موته ؛ فهو في مشيئة الله ، إن شاء غفر له وإن شاء عذبه .

ثم لا شك أن خُلفَ الوعدِ صفةٌ ذمٌّ ، وخُلفَ الوعيدِ صفةٌ مدحٌ ، لذلك قيل :

وإني وإن أوعدته أو وعدته لمُخْلِفُ إيعادي ومُنْجِزُ موعدي

رابعاً: المنزلة بين المنزلتين :

ومعناه : أن مُرْتَكِبَ الكبيرةِ في بَرَزَخٍ بَيْنَ الإيمان والكفر في الدنيا ، فهو

ليس مؤمناً وليس كافراً ، وأما في حكم الآخرة فهو من الكافرين .

خامساً: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

وهو عند المعتزلة واجبٌ كِفَائِيٌّ ، حيثُ قَرَّروا وجوبَ نشر الدين على المؤمنين والدعوة إلى الإسلام.

وهذا القدرُ حقٌّ لا مَرِيَّةَ فيه ، إلا أنَّهم جعلوا من أجلِّ معاني وصور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الخروجَ على الوُلاةِ والحُكَّامِ إذا جاروا أو ظَلَمُوا^(١).



(١) انظر : «فِرَقٌ مُعَاصِرَةٌ تَنْتَسِبُ إِلَى الْإِسْلَامِ» (٣/ ١١٧٨-١٢٠١) ، و«تاريخ المذاهب الإسلامية» (ص ١٢٦-١٢٩) لمحمد أبو زهرة ، و«دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (٢/ ٣٠٥) ، وللتوسُّع: انظر كتاب: «المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقفُ أهل السنة منها» لعماد بن عبد الله المعتق ، وكتاب : «المعتزلة بين القديم والحديث» لطارق عبد الحليم .

□ حضور النهج الاعتزالي في الواقع المعاصر:

للهج الاعتزالي حضوره القوي والمؤثر في الساحة الفكرية المعاصرة، حيث سعى أربابه من قديم - ولا زالوا - على اختلاف انتماءاتهم الفكرية وتوجهاتهم العقائدية إلى بعثه وتنشيطه.

ونحن حينما نقول: (الفكر الاعتزالي) إنما نعني به ذلك الفكر المنسلخ من المحكمات الشرعية بنصوصها ودلائلها، والذي يُحكَّم العقل والرأي والهوى ويزاحم بها القطعيات والمحكمات والإجماعات.

واليوم قد فتحت لدعاة الفكر الاعتزالي المنابر والقنوات في الوقت الذي يُغيب فيه - وللأسف - دعاة الإصلاح عن تلك المنابر.

* فهذا أحمد أمين صاحب كتاب «فجر الإسلام»، و«ضحى الإسلام»، و«ظهور الإسلام» يتباكى على موت المعتزلة ورؤوسها في التاريخ القديم حيث يقول: «في رأيي أن من أكبر مصائب المسلمين موت المعتزلة»^(١).

* ويقول حسن الترابي: «إن إقامة أحكام الإسلام في عصرنا تحتاج إلى اجتهاد عقلي كبير، ليس اجتهاداً في الفروع وحدها، وإنما هو اجتهاد في الأصول أيضاً»^(٢).

(١) انظر: «ضحى الإسلام» (٢٠٧/٣) لأحمد أمين.

(٢) انظر: «المعتزلة في القديم والحديث» (ص ١٣٨).

وَدَعَوَاتُ الْمُعْتَزِلَةِ الْجُدُودُ إِنَّمَا تَقُومُ عَلَى الْإِعْلَاءِ مِنْ شَأْنِ الْعَقْلِ وَتَحْكِيمِهِ فِي سَائِرِ الْقَضَايَا الشَّرْعِيَّةِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ مِنَ الْمُحْكَمَاتِ الْوَاضِحَاتِ ، كَدَعَاوِي نَزْعِ الْحِجَابِ ، وَتَحْلِيلِ الرِّبَا ، وَإِنْكَارِ حَدِّ الرَّدَّةِ ، وَتَحْلِيلِ الْإِخْتِلَاطِ ، وَتَجْوِيزِ زَوَاجِ الْمُسْلِمَةِ بِالْكِتَابِيِّ ، وَالِدَّعْوَةُ إِلَى الْمَسَاوَاةِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي الْمِيرَاثِ وَفِي كُلِّ شَيْءٍ ، فَضْلًا عَنِ الْخَوْصِ فِي الْغَيْبِيَّاتِ وَتَأْوِيلِهَا بِتَأْوِيلَاتٍ بَاطِنِيَّةٍ تَتَنَاقَضُ مَعَ قَطْعِيَّاتِ الشَّرِيعَةِ .

* يقول محمد شحرور: «علينا اعتبار كل الأحاديث المتعلقة بالحلال والحرام والحدود، التي لم يرد نص فيها في الكتاب، على أنها أحاديث مرحلية مثل الغناء والموسيقى والتصوير، واعتبارها أحاديث قيلت في حينها حسب الظروف السائدة، وعلينا أيضًا اعتبار كل أحاديث الغيبيات التي لا تنطبق مع القرآن مثل عذاب القبر والروح على أنها أحاديث ضعيفة أو موضوعة وعدم الأخذ بها»^(١).

* ويقول محمد حبش: «منذ (١٥ عامًا) أصدرت كتابي رسالة «التجديد والمشارك أكثر مما تعتقد» وكتاب «المرأة»... وهي دراسات واضحة في وجوب التجديد الديني والعمل بروح النصوص وليس بظواهرها... ومنح دور أكبر للعقل... ورفضنا احتكار الجنة واحتكار الخلاص؛ إيمانًا بعموم قوله -تعالى-: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، وقلنا

(١) في كتابه: «الكتاب والقرآن» (ص ١٠٦)، وانظر: «مجلة الراصد» العدد (١٦٤).

بوضوح إن الجنة عاقبة المحسنين من كل دين ومذهب... وإن رسالتنا هي دين بين الأديان وليس فوق الأديان، ونبي بين الأنبياء وليس نبياً فوق الأنبياء، وأمة بين الأمم وليس أمة فوق الأمم»^(١).

ومحمد حبش معجب وفخور بفتوى حسن الترابي بجواز زواج المرأة بمن تحب من الرجال سواء كان مسلماً أو غير مسلم^(٢).

* ويقول علي الكيالي : «إن الميزان في يوم القيامة يعمل على قانون آينشتاين»^(٣).

* وهذا مصطفى راشد ينفي تحريم أكل لحم الخنزير ويزعم أنه حلال في الإسلام، وذلك في محاولة لهدم الفواصل بين الإسلام وغيره من الأديان المحرفة ، كما ويدعو إلى خلع المرأة لحجابها ويزعم أنه غير مشروع في الإسلام ولأنه لم يذكر في القرآن أبداً!^(٤).

ورؤوس الاعتزال المعاصر غير متفقين فيما يثبتونه أو ينفونه من

(١) انظر : «مجلة الراصد» العدد (١٥٧).

(٢) انظر : «مجلة الراصد» العدد (١٥٧).

(٣) انظر : «مجلة الراصد» العدد (١٥١)، و«الموسوعة الميسرة» (١/ ٧٢-٧٤) وللتوسع، انظر : «محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته دراسةً وتقويماً» للدكتور هزاع الغامدي، و«نهج الاعتزال في الاتجاهات الفكرية المعاصرة» للدكتور ظافر شرقة ، و«دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (٢/ ٣٥٩) وما بعدها .

(٤) انظر : «مجلة الراصد» العدد (١٥٦).

المسائل، والقَدْر الجامع الذي يتفقون عليه -والذي سبقت الإشارة إليه- هو
الاعلاء من شأن العقل والتهوين من شأن المحكمات والإجماعات، وهذا
باب إلى الضلال كبير.



المبحث الرابع الجهمية

□ توطئة:

وَهُمُ أَتْبَاعُ الْجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ (١٢٨هـ) الَّذِي وَافَقَ الْمَعْتَزِلَةَ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ وَزَادَ عَلَيْهَا بَدْعًا أُخْرَى.

وَقَدْ ظَهَرَتْ بَدْعَةُ الْجَهْمِ (بِتَرْمِذٍ)، وَكَانَ الْجَهْمُ مَعَ ضَلَالَاتِهِ يَحْمِلُ السِّلَاحَ وَيُقَاتِلُ السُّلْطَانَ، فَقَدْ خَرَجَ مَعَ سَرِيحِ بْنِ الْحَارِثِ عَلَى نَصْرِ بْنِ سِيَّارٍ^(١) فَقَتَلَهُ سَلَمُ بْنُ أَحْوَزٍ الْمَازَنِي فِي آخِرِ زَمَانِ بَنِي أُمِيَّةٍ^(٢).

وَقَدْ نَشَأَتِ الْجَهْمِيَّةُ نَشْأَةً مُبَكَّرَةً وَذَلِكَ فِي أَوَائِلِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ فِي أَوَاخِرِ عَهْدِ التَّابِعِينَ، وَتُنَسَّبُ إِلَى الْجَهْمِ ابْنِ صَفْوَانَ لِأَنَّهُ نَاشِرُ الْفِكْرِ وَالْمَذْهَبِ، وَإِنْ كَانَ الْمُؤَسَّسُ الْأَوَّلُ هُوَ الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ^(٣).

* وَلَفْظُ (الْجَهْمِيَّةِ) يُطْلَقُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَسْمِيَّاتٍ :

١- الْجَهْمِيَّةُ الْأُولَى نُفَاةُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ أَتْبَاعُ الْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ.

(١) وإلى بلاد خراسان في الدولة الأموية.

(٢) انظر: «الملل والنحل» (١/ ٩٧) وما بعدها، و«الفرق بين الفرق» (ص ١٩٤).

(٣) انظر: «خَلْقُ أَعْمَالِ الْعِبَادِ» (رقم ٤) (ص ٨)، و«مجموع الفتاوى» (١٢/ ١١٩).

٢- جميعُ الفرقِ الكلاميّةِ ، من جهميّةٍ ومعتزليّةٍ وأشعريّةٍ وماتريديّةٍ، وكذا المتأخرين من الخوارج والروافض.

٣- من وافقَ الجهميّةِ في أصلٍ من أصولهم أو في مسألةٍ من مسائلهم التي امتازوا بها .

* وترجعُ أصولُ الجهميّةِ إلى مصادرَ شتّى :

١- اليهوديّة^(١).

٢- الفلاسفةُ والصّابئةُ .

٣- السّمنيّةُ^(٢).

ولقد كان الجهم شكاكاً منحرفاً ذا جدلٍ وخصومةٍ في القرآن وأبواب العقائد حيث ذَكَرَ الإمامُ أحمدُ في كتابه «الرّدُّ على الرّنادقةِ والجهميّةِ» قصّةَ مُناظرةِ السّمنيّةِ لِلجهمِ بنِ صفوانَ وحيرته بعدَ المُناظرةِ حتّى إنه لم يَدْرِ مَنْ يَعْبدُ أربعينَ يوماً .

قالَ الإمامُ أحمدُ - رَحِمَهُ اللهُ -:

«وكذلك الجهمُ وشيعتهُ دَعَوْا النَّاسَ إلى المُتشابهِ مِنَ القرآنِ والحديثِ ،

(١) انظر : «أثر أهل الكتاب في نشأة الفرق» (٢١ / ٤٥٠ - وما بعدها)، مِن ضمن «مجلة الدراسات العقديّة».

(٢) السّمنيّةُ: طائفة من الملاحدة تقول بِتناسُخِ الأرواحِ ، وتُنكر البعثَ والمعادَ ، ولا تؤمن إلا بالمَحسوساتِ.

فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا بِكَلَامِهِمْ خَلْقًا كَثِيرًا .

فكان ممَّا بَلَغْنَا مِنْ أَمْرِ الْجَهَنَّمَ - عَدُوَّ اللَّهِ - أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ خِرَاسَانَ مِنْ أَهْلِ تَرْمِذَ ، وَكَانَ صَاحِبَ خُصُومَاتٍ وَكَلَامٍ ، وَكَانَ أَكْثَرُ كَلَامِهِ فِي اللَّهِ -تَعَالَى- ، فَلَقِيَّ أَنَا سَا مِنْ الْمَشْرُكِينَ يُقَالُ لَهُمُ السُّمَنِيَّةُ ، فَعَرَفُوا الْجَهَنَّمَ ، فَقَالُوا لَهُ : نُكَلِّمُكَ ، فَإِنْ ظَهَرَتْ حُجَّتُنَا عَلَيْكَ دَخَلْتَ فِي دِينِنَا ، وَإِنْ ظَهَرَتْ حُجَّتُكَ عَلَيْنَا دَخَلْنَا فِي دِينِكَ !

فكان ممَّا كَلَّمُوا بِهِ الْجَهَنَّمَ أَنْ قَالُوا لَهُ : أَلَسْتَ تَزْعُمُ أَنَّ لَكَ إِلَهًا ؟ قَالَ الْجَهَنَّمَ : نَعَمْ . فَقَالُوا لَهُ : فَهَلْ رَأَيْتَ إِلَهَكَ ؟ قَالَ : لَا . قَالُوا : فَهَلْ سَمِعْتَ كَلَامَهُ ؟ قَالَ : لَا . قَالُوا : فَسَمِعْتَ لَهُ رَائِحَةً ؟ قَالَ : لَا . قَالُوا : فَوَجَدْتَ لَهُ حَسًّا ؟ قَالَ : لَا . قَالُوا : فَوَجَدْتَ لَهُ مَجَسًّا ؟ قَالَ : لَا . قَالُوا : فَمَا يَدْرِيكَ أَنَّهُ إِلَهٌ ؟

قال : فَتَحْيِرُ الْجَهَنَّمَ فَلَمْ يَدْرِ مَنْ يَعْبُدُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَدْرَكَ حُجَّةَ مِثْلِ حُجَّةِ زَنَادِقَةِ النَّصَارَى وَذَلِكَ أَنَّ زَنَادِقَةَ النَّصَارَى يَزْعُمُونَ أَنَّ الرُّوحَ الَّذِي فِي عِيسَى هُوَ رُوحُ اللَّهِ مِنْ ذَاتِ اللَّهِ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْدِثَ أَمْرًا دَخَلَ فِي بَعْضِ خَلْقِهِ فَتَكَلَّمَ عَلَى لِسَانِ خَلْقِهِ فَيَأْمُرُ بِمَا يَشَاءُ وَيَنْهَى عَمَّا يَشَاءُ وَهُوَ رُوحٌ غَائِبَةٌ عَنِ الْأَبْصَارِ .

فاسْتَدْرَكَ الْجَهَنَّمَ حُجَّةَ مِثْلِ هَذِهِ الْحُجَّةِ فَقَالَ لِلْسُّمَنِيِّ : أَلَسْتَ تَزْعُمُ أَنَّ فِيكَ رُوحًا ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ : هَلْ رَأَيْتَ رُوحَكَ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَسَمِعْتَ كَلَامَهُ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَوَجَدْتَ لَهُ حَسًّا أَوْ مَجَسًّا ؟ قَالَ : لَا .

قال: فكذلك الله لا يرى له وجه ولا يسمع ولا يشم له رائحة وهو غائب عن الأبصار ولا يكون في مكان دون مكان»^(١).

□ أبرز الشخصيات:

* الجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ (١٢٤هـ):

وهو أوَّل مَنْ حَرَّفَ نُصُوصَ الصِّفَاتِ وَعَطَّلَ مَعَانِيهَا ، حيث أنكر صِفَةَ الكلام ، وقال بخلق القرآن ، وأنكر صِفَةَ المَحَبَّةِ والخُلَّةِ ، وصفة الاستواء ، وأَخَذَ مَقُولَاتِهِ عَنِ الصَّابِئَةِ والفلاسفة وتلاميذ اليهود والمشركين والمجوس .

* الجهم بن صفوان (١٢٨هـ):

وهو ناشِرُ مَذْهَبِ التَّعْطِيلِ بَعْدَ الجَعْدِ .

ومن مقالاته : إنكارُ استواء الله على العرشِ وتأويلُهُ بالاستيلاء ، وإنكارُ كلامِ الله ، وإنكارُ الشفاعة ، والقولُ بفناء الجنة والنار ، وزعمُ أن الإيمان هو المعرفة بالله - تعالى - فقط ، وأن الكفر هو الجهل به فقط ، وقال : لا فعل ولا عمل لأحد غير الله - تعالى - ، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على

(١) «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص ١٩٦) وما بعدها، وذكرها اللالكائي في «شرح أصول

اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٢/٣) (رقم ٦٣٠) وما بعدها ، و البخاري في «خلق

أفعال العباد» (ص ١١) رقم (١٤).

المجاز كما يقال: زالت الشمس ودارت الرحي من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين^(١).

* بِشْرُ بْنُ غِيَاثٍ الْمَرْيَسِيُّ (٢١٨هـ):

وهو الرَّأْسُ الثَّالِثُ لِلْجَهْمِيَّةِ ، لَمْ يُدْرِكِ الْجَهْمَ وَإِنَّمَا تَلَقَّفَ مَقَالَاتِهِ مِنْ أَتْبَاعِهِ .

ويتميز عن صاحبيه المذكورين بالعلم والفقه ، فكان من الفقهاء كما ذكر الحافظ الذهبي^(٢)، وكان له قدرٌ عند السلطان ، وقيل: كان يشرب النبيذ^(٣) .

□ أبرز العقائد:

أولاً: في باب الإيمان:

والإيمان عند الجهمية هو: المعرفة بالله، والكفر: هو الجهل به، فهم مرجئة غلاة.

والمعرفة عند الجهم: مُجَرَّدُ الْعِلْمِ أَوْ التَّصَدِيقِ الْمَجْرَدُ عَنِ الْإِنْقِيَادِ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّبُّ الْخَالِقُ لِكُلِّ شَيْءٍ ، وَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَتَّبَعَ ذَلِكَ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ كَالْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ وَالْخُضُوعِ وَالْإِنْقِيَادِ، فَأَعْمَالُ الْقُلُوبِ عَنْدهم

(١) «الفرق بين الفرق» (ص ١٩٤).

(٢) انظر: «السير» (١٠ / ١٩٩).

(٣) انظر: «مادة مقالات الفرق» (ص ٧٨).

خارجة عن حد الإيمان^(١).

ويرى الجهمية أنَّ المعرفة لا تَبَعُّضُ والنَّاسُ فيها سواءٌ، فهي شيءٌ واحدٌ لا تفاضُلَ فيه .

ثانياً : في بابِ الأسماءِ والصِّفاتِ :

* حيث تنفي الجهميةُ جميعَ الأسماءِ والصِّفاتِ -الذَّاتِيَّةِ والفعليةِ- :
كالوَجْهِ واليَدَيْنِ والعَيْنِ والغضبِ والفرحِ والاستواءِ، ونحوها، ويزعمون أنَّ إثبات تلك الصفات يستلزم الجسمية، كما ويجعلون الأسماء من قبيل المجاز.

ولفظ الجسم - في حق الله - لم ينطق به الوحي لا نفياً ولا إثباتاً؛ لذا فإنَّه يجب الاستفصال عن مراد القائل به نفياً أو إثباتاً:

- فمن أطلق لفظ (الجسم) وأراد به البدن الكثيف: فهذا المعنى منفيٌّ عن الله بالاتفاق.

- ومن أراد به : المركب والمتألف من أجزاء وأبعاد: فهذا المعنى منفيٌّ أيضاً عن الله.

- ومن نفى (الجسمية) عن الله وأراد نفياً اتصافه بالصفات والكمالات وأنه لا يتكلم ولا يُرى بالأبصار: فهو مُبطل.

(١) انظر: «كتاب الإيمان» (ص ١٥٧) لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمته الله-.

- وَمَنْ نَفَى (الجسمية) عَنْ اللَّهِ، وَأَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ جِسْمًا كَالْأَجْسَامِ: فَهُوَ مُصِيبٌ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَهْلَ السَّنَةِ يُثَبِّتُونَ لِلَّهِ ذَاتًا تَقُومُ بِهَا الصِّفَاتُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَكَمَالِهِ، فَإِنْ أُريدَ بِ(الجسم) هَذَا الْمَعْنَى فَهُوَ حَقٌّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي فَهُوَ بَاطِلٌ لَفْظًا وَمَعْنَى.

* تُنْكِرُ الْجَهْمِيَّةُ صِفَةَ الْعُلُوِّ لِلَّهِ عِزِّ وَجَلِّ، وَالِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ .

* تَنْفِي الْجَهْمِيَّةُ صِفَةَ الْكَلَامِ ، وَتَنْكُرُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا حَقِيقِيًّا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، كَمَا وَتَنْفِي صِفَةَ (الْخُلَّةِ)، وَأَنَّ اللَّهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا.

* تَعْتَقِدُ الْجَهْمِيَّةُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ .

ثَالِثًا : مَا يَتَعَلَّقُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ :

* تُنْكِرُ الْجَهْمِيَّةُ عَذَابَ الْقَبْرِ وَنَعِيمَهُ .

* تَنْفِي الْجَهْمِيَّةُ وَجُودَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ الْآنَ.

* تَعْتَقِدُ الْجَهْمِيَّةُ بِفَنَاءِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ .

* يُوَوِّلُونَ الصِّرَاطَ وَالْمِيزَانَ بِتَأْوِيلَاتٍ بَاطِنِيَّةٍ.

* تُنْكِرُ الْجَهْمِيَّةُ الشَّفَاعَةَ فِي الْآخِرَةِ.

رابعاً : ما يتعلّق بالقضاء والقدر :

* تقولُ الجهمية بالجبرِ الخالصِ ، وأن العباد لا قدرة لهم ولا استطاعة.

* تنفي الجهمية علم الله السابق بالوقائع والحوادث.

□ حكم الجهمية في ميزان أهل السنة :

وقد نصّ كثير من علماء السلف على إكفار الجهميّة ، منهم : سُفيانُ الثوريّ وابنُ المبارك وحمّادُ بنُ سلمة ، وغيرهم خلق كثير ، بل ذكرَ اللالكائي -رحمته- في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» أسماءَ خمسِ مئةٍ عالمٍ من علماء السلف الكبار نصّوا على إكفار الجهميّة القائلين بخلق القرآن.

وفي هذا قال ابنُ القيم في «النونية» :

وَلَقَدْ ثَقَلَتْ كُفْرُهُمْ خَمْسُونَ فِي عَشْرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْبُلْدَانِ
وَاللَّالِكَائِيَّ الْإِمَامُ حَكَاهُ عَنْهُمْ بَلْ حَكَاهُ قَبْلَهُ الطَّبْرَانِي^(١)

وهذا من الأئمة والسلف تكفيرٌ للعموم ، لا للأعيان^(٢) كما سبق في

(١) انظر : «شرح القصيدة النونية» لهراس (١/ ١٢١).

(٢) وما وقع من تكفير من بعض الأئمة لأعيان الجهميّة كبُشر المريسي أو الجعد بن درهم أو الجهم أو غيرهم ؛ فهذا بناءٌ على علم أولئك الأئمة بقيام الحجّة الرسالية ، وثبوت شروط التكفير ، وانتفاء موانعه في حق أولئك المخالفين.

القواعد المنهجية: فتنه^(١).

لذا؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -: «إِنَّ القول قد يكون كفرًا، فيطلق القول بتكفير صاحبه، ويُقال: مَنْ قال كذا فهو كافر، لكن الشخص المعين الذي قاله لا يُحكم بكُفره، حتى تقوم عليه الحُجَّة التي يكفر تاركها». اهـ^(٢).



(١) انظر: «فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام» (١١٥٨/٣)، و«دراسات في الأهواء والفرق

والبدع» (٢٩٩/٢) وما بعدها.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣٤٥/٢٣).

المبحث الخامس الصوفية

□ توطئة:

الإسلام دين علم وعمل يقوم على تحقيق الاتباع، وتجريد الإخلاص لله رب العالمين.

كما ويتسم الإسلام بصفاء العقيدة ونقاء المنهج، وسلامته وبعده عن الخرافات والانحرافات والتعبيدات الباطلة المحدثه.

ولقد ظل الإسلام على صفائه وجماله في سائر ما جاء فيه من عقائد وعبادات، حتى هبت عليه رياح التغيير من خلال سلوكيات أجنبية عن صفاء السنة، وذلك على يد نفرٍ ما أرادوا إلّا خيراً.

ثم لما فشا الرخاء، والانغماس في الترف والنعماء انتهض نفرٌ من المخلصين أيضاً إلى حمل لواء الدعوة إلى الزهد والتقشف والانسلاخ من الدنيا وملذاتها، حينها انطلق نفرٌ من أولئك الزهاد في اتجاه التصوف.

ثم بعد اتساع الفتوحات الإسلامية واختلاط أهل الإسلام بغيرهم من أصحاب الديانات والحضارات والفلسفات، وظهور حركة الترجمة توسع الخرق وازداد الشر وظهرت الصوفية بصورتها الغالية^(١).

(١) انظر: «الموسوعة الميسرة» (١/٢٤٧).

ويمكن تقسيم التصوف إلى تصوف متوسط وتصوف غالٍ ، وغير سديد تقسيمه إلى تصوف سني وتصوف بدعي ؛ فإن التصوف بدعة في الدين ، وإن تفاوتت دركاته .

فإذا ما كان المقصود بالتصوف الأخذ بالكتاب والسنة في سائر أبواب الدين علمًا وعملاً وحالًا وزهدًا في الدنيا وملذاتها فهو بهذا المعنى عين مذهب السلف ، وعندها لا حاجة لنا إلى تسويغ ما يُسمى بالتصوف المعتدل ، كما أنه لا حاجة إلى استعمال هذا المصطلح في مقام المدح ؛ ففي طريقة السلف علمًا وعملاً الخير والكفاية .

«والصوفية التي نتحدث عنها هنا هي الصوفية [الغالية] التي خرجت عن صريح الحق إلى الغلو متأثرة بشتى الأفكار المنحرفة التي هي في الواقع أفكار بدعية طرأت على المسلمين في غياب الوعي الإسلامي وبروز الجهل وعلماء السوء المغرمين بالخرافات وحب الزعامة ، وهي ذات مفاهيم خاطئة مضطربة تأثرت بمسالك منحرفة وبالغت فيها إلى حد الهوس والاضطراب الفكري الشنيع وكأن حافظ إبراهيم حينما ندب اللغة العربية بقوله :

فجاءت كتوب ضم سبعين رقعة مشكلة الألوان مختلفات

كأنه عنى المذهب الصوفي في انحرافه وتنوع مصادره وتلفيق أفكاره من شتى المذاهب»^(١) .

(١) انظر : «فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام» (٣ / ٨٦١) .

وقد اختلفَ الباحثون في مصطلح (الصُّوفِيَّة) إلى أيِّ أَصْلٍ يرجع^(١):

ف قيل : إلى أَهْلِ الصُّفَّةِ من فُقَرَاءِ الصَّحَابَةِ .

وقيل : ترجع إلى صَفَاءِ النَّفْسِ وَالرُّوحِ .

وقيل : نِسْبَةً إلى (soph) ، وهي كَلِمَةٌ يونانيَّةٌ تعني الحِكْمَةَ .

وقيل : يرجع إلى لُبْسِ الصُّوفِ ، فالصوفية - في الغالب - مختصون بلُبْسِهِ لِمَا كانوا عليه من مخالفة الناس في لُبْسِ الفاخر من الثياب .

لذا؛ قال شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللهُ -: «وهو المعروف»^(٢).

وهو ما أيده ابنُ خَلْدُونِ في المقدمة^(٣).

□ مراحل النشأة والتطور:

نَشَأَ التَّصَوُّفُ في أوائلِ القَرْنِ الثَّانِي ، واشْتَهَرَ وانتَشَرَ بعدَ القَرْنِ الثَّالِثِ^(٤).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -:

«وفي أواخرِ عَهْدِ التَّابِعِينَ حَدَّثَتْ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : الرَّأْيُ ، وَالْكَلَامُ ،

(١) انظر : «الموسوعة الميسرة» (١ / ٢٥١-٢٥٢)، و«فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام»

(٣ / ٨٦٤-٨٦٨) ، و«المصادر العامة للتلقي عند الصوفية» (ص ٢٧) وما بعدها .

(٢) انظر : «الفتاوى» (١١ / ٦) .

(٣) «مقدمة ابن خلدون» (ص ٥٧٧) .

(٤) انظر : «الفتاوى» (١١ / ٥) .

والتَّصَوُّفُ ، فالرَّأْيُ في الكوفة ، والكلامُ والتَّصَوُّفُ في البَصْرَةِ»^(١).

وقد مرَّ التَّصَوُّفُ من حيثُ النِّشأة والتَّطوُّرُ بمراحل:

أولاً: ظهورُ العُبَادِ - في القرن الثاني الهجري - : حيثُ كانَ التَّصَوُّفُ في هذه المرحلة رِياضةً لِلنَّفْسِ ومُجاهدةً لِلطَّبْعِ ، ففيها ظَهَرَ العُبَادُ الذين آثَرُوا العُزْلَةَ وتركوا الاختلاطَ بالنَّاسِ ، وجانبوا أحوالَ السَّلَفِ في العِبادة ، ومن ذلك الصَّعَقُ والغَشْيُ عندَ سماعِ آياتٍ من القرآن .

وقد خَرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ في «تفسيره» عن عبدِ اللهِ بنِ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ ؛ قال : «قُلْتُ لِجَدَّتِي أَسْمَاءَ : كَيْفَ كانَ أَصْحَابُ رَسولِ اللهِ ﷺ إِذا قَرَأُوا القرآنَ ؟ قالت : كانت تَدْمَعُ أَعْيُنُهُمْ ، وَتَقْشَعِرُّ جُلُودُهُمْ . قُلْتُ : إِنَّ ناسًا هُنا إِذا سَمِعُوا ذلكَ تَأْخُذُهُمْ غَشْيَةٌ ، فقالت : أَعُوذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ»^(٢).

* ومن رموز التَّصَوُّفِ في هذه المَرَحَلَةِ :

عامرُ بْنُ عبدِ اللهِ بنِ الزُّبَيْرِ ، وَطَلْقُ بْنُ حبيب ، وعطاءُ السُّلَمِيِّ ، وداودُ الطَّائِي .

ثانيًا: بدايةُ الانحِرافِ: وفي هذه المرحلة انْحَرَفَ مَفْهُومُ الزُّهْدِ وتجاوزَ حَدَّهُ الشَّرْعِيَّ مِنْ تَرْكِ التَّعَلُّقِ بالدُّنيا إِلى التَّشْدِيدِ على النَّفْسِ وتركِ الزَّواجِ والطَّعامِ والنَّومِ ، والسَّيَّاحَةِ في البراري والقفار ، وظهورِ بعضِ المُصْطَلحاتِ

(١) انظر: «الفتاوى» (١٠ / ٣٥٨).

(٢) انظر: «التفسير من سنن سعيد بن منصور» (٢ / ٣٣٠)، و«الاعتصام» للشاطبي (١ / ٢٠٢).

المحدثه كالعشق الإلهي ونحوها^(١).

يقول مالك بن دينار: لا يبلغ الرجل منزلة الصديقين حتى يترك زوجته كأنها أرملة، ويأوي إلى مزابل الكلاب^(٢).

* ومن أعلام التصوف في هذه المرحلة :

إبراهيم بن أدهم، ومالك بن دينار، وبشر الحافي، ورابعة العدوية.

ثالثاً: وفي القرن الثالث والرابع: برزت أولى طبقات الصوفية والتي امتازت بمفارقة العلماء واستعمال مصطلحات مهّدت لظهور الطرقية كقولهم: علمنا، مذهبنا، طريقتنا.

ومن ذلك قول الجنيد: «علمنا مشتبك مع حديث رسول الله ﷺ»^(٣).

ولم يكن الانحراف العقدي قد دخل على هذه الطبقة بعد.

* ومن سمات هذه الطبقة - بالإضافة إلى مفارقة العلماء - :

الاهتمام بالقصص، وقلة العلم بالسُنن والفقه، والاهتمام بسماع القصائد والمدائح، واتخاذ دور خاصة غير المساجد يلتقون فيها للاستماع للقصائد الزهدية؛ ممّا فتح الباب للعداء بين هذه الطبقة وبين فقهاء الإسلام.

(١) انظر: «نقد الروايات والأفكار المؤسسة للتصوف» (ص ٢٩٥ و ٢٢٩ و ٢٤١ و ٢٨٣ و ٣١٤).

(٢) «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٢/ ٣٢١).

(٣) «الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية» (١/ ٤٥٣).

ومن رموز هذه الطبقة : أبو سُليمان الدَّارانيُّ، والجُنيد - والمُلَقَّبُ بِشَيْخِ الطَّائِفَةِ -، وسَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التُّسْتَرِيّ، ومَعْرُوفُ الكَرْخِيّ، والسري السقطي.

وفي هذه المرحلة ظَهَرَ التَّصْنِيفُ الصُّوفِيّ ككِتَابِ «قُوتُ الْقُلُوبِ فِي مُعَامَلَةِ الْمَحْبُوبِ» لأبي طَالِبِ المَكِّيِّ، وَكُتِبَ الحَارِثُ المُحَاسِبِيُّ، ثُمَّ تَبِعَتْهَا تَصْنِيفَاتٌ أُخْرَى فِيمَا بَعْدُ، كحِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتِ الْأَصْفِيَاءِ لِأَبِي نُعَيْمِ الْأَصْفَهَانِيِّ، وَالرَّسَالَةِ الْقُشَيْرِيَّةَ لِأَبِي الْقَاسِمِ الْقُشَيْرِيِّ، وَقَدْ حَدَّرَ الْعُلَمَاءُ مِمَّا وَقَعَ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ مِنَ الْبَدْعِ وَالْمَوْضُوعَاتِ.

رابعاً: وفي نفس الحقبة ظهرت الطبقة الثانية وفيها زاد الانحراف ودخل الفكرُ الباطنيُّ إلى المَنهَجِ الصُّوفِيِّ، وانتقل التصوف من طور البدع السلوكية إلى طور البدع النظرية حيث شاعت التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَالْحَقِيقَةِ، كما وأُطْلِقُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ اسْمَ : أَرْبَابِ الْحَقَائِقِ وَأَهْلِ الْبَاطِنِ، وَأُطْلِقُوا عَلَى غَيْرِهِمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ : أَهْلَ الظَّاهِرِ وَالرُّسُومِ؛ تَزْهِيداً بِهِمْ وَبَعْلُومِهِمْ، كما وشاعتِ الْمُصْطَلَحَاتُ الْمُحَدَّثَةُ وَالْعَقَائِدُ الْمُنْحَرِفَةُ، كَالْوَحْدَةِ، وَالْحُلُولِ وَالِاتِّحَادِ، وَالْفَنَاءِ، وَالْكَشْفِ وَالْأَحْوَالِ وَالْمَقَامَاتِ وَالْعَارِفِ وَالْمُرِيدِ.

* وَمِنْ أَعْلَامِ هَذِهِ الْمَرَحَلَةِ :

أَبُو يَزِيدَ الْبِسْطَامِيُّ، وَذُو النُّونِ الْمِصْرِيُّ، وَالْحَلَّاجُ، وَالْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ^(١).

(١) وَالْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ لَيْسَ هُوَ أَبُو عَيْسَى صَاحِبُ «السُّنَنِ»، فَالْحَكِيمُ صُوفِيٌّ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ

ولرموز هذه المرحلة أقوالٌ وشَطَحَاتٌ ومذاهبٌ لا يَتَّسِعُ المَقَامُ لذكرها^(١).

خامساً: وفي نفس الحقبة برزت الطبقة الثالثة وفيها اختلطَ التَّصَوُّفُ بالفَلَسَفَةِ اليُونَانِيَّةِ^(٢)، كما وَظَهَرَتِ العقائدُ الغَالِيَّةُ بصورةٍ جَلِيَّةٍ .
وتعدُّ هذه الطَّبَقَةُ مِنْ أخطرِ الطَّبَقَاتِ التي مَرَّ بِهَا التَّصَوُّفُ ، حيثُ تَأَثَّرَتْ بالعقائدِ الفَلَسَفِيَّةِ ، كالفَيْضِ^(٣) والإشراقِ^(٤).

وهنا اختلطَ التَّصَوُّفُ بعلومِ الدِّينِ بعدما كانت النُّفُرة شديدةً بينهما، وذلكَ على يَدِ أَبِي حَامِدٍ الغَزَالِيِّ (٥٠٥هـ) وقد كَانَ العُلَمَاءُ يُنْفِرُونَ مِنَ التَّصَوُّفِ قَبْلَ الغَزَالِيِّ وَيَذْمُونَهُ، إِلَّا أَنَّهُ وَبَعْدَ الغَزَالِيِّ صَارَ لَهُ قَبُولٌ^(٥).

أَوَّلُ مَنْ قَالَ بِ(خَتْمِ الْوَلَايَةِ).

انظر: «الفتاوى» (١١/٣٦٣)، و«السَّيَر» (١٣/٤٣٩).

(١) انظر: «عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية» (١٠٨-١٣٢) لأحمد القصير.

(٢) الفلسفة الأرسطية: عقلية استدلالية.

أما فلسفة أفلوطين - الإشراقية - فهي كَشْفِيَّةٌ ذَوْقِيَّةٌ ، وهي التي استقى منها الصوفية .

(٣) مفادُ عقيدةِ الفَيْضِ: أَنَّ المَوْجُودَاتِ فَاصَتْ عَنِ الْأَوَّلِ كَمَا يَفِيضُ النُّورُ عَنِ الشَّمْسِ ،
وذلكَ وَفْقَ نِظَامِ مُتْرَاكِبٍ وَتُعَاقِبٍ لَا دُفْعَةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ ،
وهذا مذهبُ أفلوطين .

(٤) الإشراقُ : هو انبعاثُ نورٍ غيرِ مَحْسُوسٍ تَتِمُّ بِهِ المَعْرِفَةُ .

(٥) انظر : «عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية» (١٤٠-١٤١).

وَالْغَزَالِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - صَاحِبُ نَظَرِيَةِ الْكَشْفِ الْمَعْرِفِيَّةِ، وَالتِّي تَقُومُ عَلَى
أَسَاسِ أَنَّ الْعُلُومَ وَالْمَعَارِفَ يُمَكِّنُ أَنْ تُؤْخَذَ عَنْ طَرِيقِ الْكَشْفِ وَالْإِلْهَامِ،
حَيْثُ يَعْتَقِدُ كَثِيرٌ مِنْ أَرْبَابِ التَّصَوُّفِ أَنَّ عُلُومَهُمْ تُؤْخَذُ بِالْكَشْفِ وَالْإِلْهَامِ
الْحَاصِلِ عَنْ طَرِيقِ الرِّيَاضَاتِ وَالْمُجَاهَدَاتِ .

وَفِي هَذَا يَقُولُ الْغَزَالِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ^(١) - : «إِنَّ مَيْلَ أَهْلِ التَّصَوُّفِ إِلَى الْعُلُومِ
الْإِلْهَامِيَّةِ دُونَ التَّعْلِيمِيَّةِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَحْرِصُوا عَلَى دِرَاسَةِ الْعِلْمِ وَتَحْصِيلِ مَا
صَنَّفَهُ الْمُصَنِّفُونَ وَالْبَحْثُ عَنِ الْأَقَاوِيلِ وَالْأَدِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ، بَلِ الطَّرِيقُ تَقْدِيمُ
الْمُجَاهَدَةِ، وَمَحْوُ الصِّفَاتِ الْمَذْمُومَةِ، وَقَطْعُ الْعَلَائِقِ كُلِّهَا وَالْإِقْبَالُ بِكُنْهِ
الْهِمَّةِ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى -، وَمَهْمَا حَصَلَ ذَلِكَ كَانَ اللَّهُ هُوَ الْمُتَوَلَّى لِقَلْبِ عَبْدِهِ،
وَالْمُتَكَفِّلُ لَهُ بِتَنْوِيرِهِ بِأَنْوَارِ الْعِلْمِ ... وَانْكَشَفَ لَهُ سِرُّ الْمَلَكُوتِ ... فَلَيْسَ
عَلَى الْعَبْدِ إِلَّا الْاسْتِعْدَادُ بِالتَّصْفِيَةِ الْمُجَرَّدَةِ، وَإِحْضَارُ الْهِمَّةِ مَعَ الْإِرَادَةِ
وَالْتَّعَطُّشِ التَّامِّ، وَالتَّرَصُّدُ بِدَوَامِ الْإِنْتِظَارِ لِمَا يَفْتَحُهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحْمَةِ» .

* وَمِنْ أَعْلَامِ التَّصَوُّفِ فِي هَذِهِ الْمَرْحَلَةِ :

شَهَابُ الدِّينِ السُّهْرَوَرْدِي، وَالْغَزَالِيُّ، وَابْنُ الْفَارِضِ، وَابْنُ عَرَبِيٍّ، وَابْنُ
سَبْعِينَ .

سَادِسًا: وَفِي الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ - بَعْدَ الْقَرْنِ الْخَامِسِ ثُمَّ السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ -

(١) «إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ» لِأَبِي حَامِدِ الْغَزَالِيِّ (٣/ ١٩)، وَانْظُرْ - لِلْفَائِدَةِ - : «عُقَائِدُ الصُّوفِيَّةِ»
لِمَحْمُودِ يَوْسُفِ الشُّوْبَكِيِّ .

ظَهَرَت الطُّرُق الصوفية^(١).

وفي هذه الطبقة ظهرت الطريقة الرفاعية المنسوبة لأبي العباس أحمد بن الحسين الرفاعي (ت ٥٤٠هـ) ويطلق عليها (البطائحية) نسبة إلى مكان بالقرب من قرى البطائح بالعراق .

سابعاً: وفي القرن السادس ظهرت شطحات السهروردي شهاب الدين أبي الفتوح يحيى بن حبش (ت ٥٨٧هـ)، ثم خلفه عبد الرحيم بن عثمان (ت ٦٠٤هـ)، وهم رواد مدرسة الإشراق الفلسفية .

ثامناً: وفي القرن السابع الهجري دخل التصوف الأندلس على يد ابن عربي الطائفي الأندلسي (ت ٦٣٨هـ) رأس الصوفية وشيخها الأكبر ، وقد أحيا ابن عربي ، وابن الفارض ، وابن سبعين ، عقيدة الحلاج ، وذو النون المصري ، والسهروردي .

وابن عربي هو رئيس مدرسة وحدة الوجود، وقد طرح ابن عربي نظرية الإنسان الكامل التي تقوم على أن الإنسان وحده من بين المخلوقات يمكن أن تتجلى فيه الصفات الإلهية إذا تيسر له الاستغراق في وحدانية الله .

(١) وهي : جماعات تتنسب كل جماعة منها إلى شيخ تخضع لفكره وتوجهاته وتلتزم أوراده، وتُعَاهِدُهُ أو تُعَاهِدُ خَلِيفَتَهُ على الالتزام بالطاعة للشيخ والولاء للطريقة .
انظر : «الصوفية وطرقها» (٣-٩) لممدوح الحربي، و«دراسات في التصوف والفلسفة» (ص ٢٦-٢٩) صالح الرقب، و«الموسوعة الميسرة» (١/ ٢٤٩-٢٦٠)، و«العلاقة بين الصوفية والإمامية» (ص ٣١-٣٢).

تاسعاً: وفي القرن السابع ظهر أيضًا جلال الدين الرومي (ت ٦٧٢) صاحب الطريقة المولوية بتركيا.

عاشراً: وأصبح القرن الثامن والتاسع الهجري ما هو إلا تفريع وشرح لكتب ابن عربي وابن الفارض وغيرهما ، ولم تظهر فيه نظريات جديدة في التصوف.

وفي القرون التالية تداخلت الأمور وانتشرت الفوضى بين أرباب التصوف وبدأت مرحلة الدراويش والزوايا، وظهرت بعض التسميات والمناصب الصوفية كشيخ السجادة والخليفة، كما وظهرت التنظيمات والتشريعات المنظمة للطرق تحت مجلس وإدارة واحدة، والذي بدأ بأمر أصدره محمد علي باشا والي مصر يقضي بتعيين محمد البكري خلفاً لوالده شيخاً للسجادة البكرية وتفويضه في الإشراف على جميع الطرق والتكايا والزوايا والمساجد التي بها أضرحة، كما له الحق في وضع مناهج التعليم التي تعطى فيها، وذلك كله في محاولة لتقويض سلطة شيخ الأزهر وعلمائه ، ثم تطورت نظمه وتشريعاته ليعرف فيما بعد بالمجلس الأعلى للطرق الصوفية.



التعريف بأشهر الطرق الصوفية

إن أكثر الطرق الصوفية تؤمن بعقيدة وحدة الوجود، والقليل منها يؤمن بالحلول والاتحاد، وليس ثمة اختلاف بين أكثر الطرق الصوفية إلا في الشكليات كالزي الذي يلبسه (المريد) أو الشيخ أو الأوراد، أو صفة الخلوة، أو سند الطريقة، أما صلب العقيدة والمنهج: فهم فيه شبه متفقون^(١).

وفيما يلي بيان لأشهر الطرق الصوفية :

أولاً: الطَّرِيقَةُ الْقَادِرِيَّةُ :

و تُنسَبُ إلى الشيخ عَبْد الْقَادِرِ الْجِيلَانِيّ ، أَوْ الْجِيلِيّ ، فَارِسِيّ الْأَصْلِ ، والمتوفى سَنَةَ (٥٦١هـ) ، وطريقتهُ أَصْلٌ لكثيرٍ من الطُّرُقِ الصوفية، تُنسَبُ لَهُ أقوالٌ في وَحْدَةِ الوجودِ و الفناء، كثير منها لم يثبت، لذا قال الحافظ الذهبي - رَحِمَهُ اللهُ -: «وفي الجملة الشيخ عبد القادر كبير الشأن، وعليه مأخذ في بعض أقواله ودعاويه، والله الموعِد، وبعض ذلك مكذوب عليه»^(٢).

(١) انظر : «عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية» (ص ١٨١).

(٢) «السير» (٢٠ / ٤٥١) .

ثانيًا: الطريقة الشاذليّة:

وتنسبُ إلى أبي الحسن عليّ الشاذليّ ، والمتوفى سنة (٦٥٦هـ) ، وشيخُ الشاذليّ هو ابنُ مُشيشٍ صاحبِ الصلوة المُشيشيّة ، وهي صلاةٌ على النَّبيِّ ﷺ مُبتدعةٌ فيها الدَّعوةُ الصَّريحةُ إلى وحدَةِ الوجودِ ، يقولُ فيها : «اللَّهُمَّ زَجِّ بي في بحارِ الأحديّةِ ، وأنشِلني من أوحالِ التَّوْحِيدِ»^(١).

وقد تولّى مَشِيخَةُ الطَّريقةِ بَعْدَ الشاذليّ أبو العباسِ المُرسِي ، ثمَّ ابنُ عطاءِ اللهِ السَّكَنْدَرِي صاحبُ الحِكمِ العطائيّةِ .

ثالثًا: الطَّريقةُ النَّقشبَنْديّةُ:

والتي أسَّسها : مُحَمَّد شاه نَقَشَبَنْد البُخاري المتوفى سنة (٧٩١هـ) .
(وَنَقَشَبَنْد): لَقَبٌ مُكوّنٌ مِنْ (نَقَش) و(بَنْد) ، و مَعْنَاهُ : رَبَطُ النَّقْشِ وثَبَاتُهُ ،
حيثُ يزعمُ أتباعُ الطريقةِ أنَّ نَقْشَ الطُّرُقِ الصُّوفِيَّةِ لِلصِّفَاتِ الإلهيَّةِ في قُلُوبِ
أَتباعِها نَقْشٌ ضَعِيفٌ ، أمَّا النَّقْشَبَنْديَّةُ فَتَقْشُها ثابِتٌ ودائِمٌ .

وَمِنْ عَقَائِدِ مُحَمَّد شاه نَقَشَبَنْد : دَعْوَاهُ عِلْمَ الغَيْبِ ، وَأَنَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ ،
وَأَنَّهُ يُمَدُّ أَتباعَهُ في الحَيَاةِ و بَعْدَ المَوْتِ ، بِالإِضافةِ إلى الاعتقادِ بِوحدَةِ الوجودِ .

ومن رموز الطريقة المتأخرين: محمد زاهد الكوثريّ ، صاحب كتاب :

(١) «دلائل الخيرات» (ص ٢٨-٢٩) ، بواسطة كتاب «تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي» (ص ٤٥٩).

«إرغام المريد» في الحثِّ على التَّوَسُّلِ بِمَشَايخِ الطريقة، ومنهم : محمد زكريّا الكاندَهْلوي .

رابعاً: الطَّرِيقَةُ التَّيجَانِيَّةُ :

نِسْبَةً إِلَى أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ التَّيجَانِيِّ - الجزائري - (ت ١٨١٥ م).

خامساً: الطَّرِيقَةُ الْخَلَوَتِيَّةُ :

نِسْبَةً إِلَى مُحَمَّدَ الْخَلَوَتِيِّ .

سادساً: الطَّرِيقَةُ الْخَتْمِيَّةُ :

نِسْبَةً إِلَى مُحَمَّدَ الْمِيرْغَنِيِّ الَّذِي لَقَّبَ نَفْسَهُ (بِالْخَتْمِ) أَوْ خَاتَمَ الْأَوْلِيَاءِ.

سابعاً: الطَّرِيقَةُ الرَّفَاعِيَّةُ :

نِسْبَةً إِلَى أَحْمَدَ الرَّفَاعِيِّ ، وَتُسَمَّى بِالْبَطَائِحِيَّةِ ، وَهِيَ الَّتِي نَظَرَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، وَمِنْ طُقُوسِهِمْ : ضَرْبُ الشَّيْشِ وَطَعْنُ أَنْفُسِهِمْ بِالسَّيُوفِ وَالسَّكَاكِينِ وَإِدْخَالُهَا فِي أَجْسَادِهِمْ ، مَلْبَسِينَ عَلَى الْعَامَةِ وَالْجِهَالِ بِأَنَّ ذَلِكَ كَرَامَةٌ وَعَلَامَةٌ عَلَى الْوَلَايَةِ^(١) ، وَمَا هُوَ إِلَّا مِنْ أَحْوَالِ الشَّيَاطِينِ .

(١) انظر : «عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية» (١٨٦-٢٢٢) .

□ أبرز العقائد:

جمعت الصوفية بين فرقها وطرقها جملة من العقائد الغريبة والأجنبية عن لبِّ الإسلام وروحه، ومن تلکم العقائد :

* وَحْدَةُ الْوُجُودِ :

وحقيقتها: أَنَّ اللَّهَ -تعالى- هُوَ نَفْسُ الْعَالَمِ ، وَأَنَّ الْأَشْيَاءَ مَظَاهِرُ لِذَاتِهِ -سبحانه- ، وَأَنَّ الْأَشْيَاءَ تَفِيضُ عَنْ ذَاتِهِ فَيُوضُّ النُّورَ عَنِ الشَّمْسِ .
وهذا الاعتقاد هو أحد عقائد اليونان القديمة.

ويرجع أَصْلُ الْقَوْلِ بهذه العقيدة إلى الاعتقاد بِقَدَمِ الْعَالَمِ ^(١) وَأَنَّ اللَّهَ وَالطَّبِيعَةَ شَيْءٌ وَاحِدٌ -جلَّ الله وتعالى- .

وقد انتشرت هذه العقيدة على يد ابنِ عَرَبِيٍّ (٦٣٨هـ) ، وابنِ سَبْعِينَ (٦٦٩هـ) ، وابنِ الْفَارِضِ (٦٣٢هـ) .

ولا يشكَّ مسلم عاقل في فساد هذه العقيدة، وأنها مناقضة للفطر السليمة والشرائع الإلهية.

* فما جاءت به الرُّسُلُ مُنَاقِضُ أَشَدَّ الْمُنَاقِضَةِ لِتِلْكَ الْعَقِيدَةِ ، حَيْثُ فَرَّقَتِ الشَّرِيعَةُ أَشَدَّ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ ، وَقَدْ اسْتَقَرَّ فِي قُلُوبِ

(١) ومعنى (قَدَمِ الْعَالَمِ): أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقِ الْخَلْقَ، إِنَّمَا صَدَرَتْ الْمَخْلُوقَاتُ عَنِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ مَشِيئَةٍ وَلَا إِرَادَةٍ ، وَهَذَا كُفْرٌ صَرِيحٌ وَاعْتِقَادٌ بَاطِلٌ قَبِيحٌ .

وعقول جميع الخلق مؤمنهم وكافرهم ، عَرِيَّتُهُمْ وَعَجَمِيَّتُهُمْ ، صَالِحُهُمْ وفَاسِقُهُمْ: أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَالِقُ وَمَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ فِي الْمَخْلُوقَاتِ وَلَا تَحِلُّ فِيهِ .

* ثُمَّ إِذَا كَانَ الْوُجُودُ وَاحِدًا ، فَالزَّوْجَةُ عَيْنُ الْأُمِّ أَوِ الْأُخْتِ فَلَمَّاذَا حُرِّمَتْ هَذِهِ وَحَلَّتْ تِلْكَ؟!

* ويلزم من ذلك الاعتقاد: إبطال التَّوْحِيدِ والإيمان، وإفساد الأمر والنهي الإلهيين .

* ثم إن الاعتقاد بوحدة الوجود مدعاة للاعتقاد بوحدة الأديان حيث يزعم أرباب تلك العقيدة أَنَّ الْمَلَلَ والأديان كُلُّهَا صَادِرَةٌ عَنِ الْوَاحِدِ وَإِنْ تعددت مظاهره، فلا فَرْقَ بَيْنَ دِينٍ أَنْزَلَهُ وَدِينٍ ابْتَدَعَهُ لِلْبَشَرِ ، مَا دَامَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْوُجُودُ الْمُطْلَقُ ، فَأَفْضَلُ الْخَلْقِ هُوَ مَنْ آمَنَ بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ مُسْلِمًا أَوْ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا .

* الْحُلُولُ وَالْإِتِّحَادُ :

وَهُوَ الْإِعْتِقَادُ بِأَنَّ اللَّهَ -سُبْحَانَهُ- قَدْ حَلَّ فِي خَلْقِهِ وَاتَّحَدَ مَعَهُمْ بِذَاتِهِ الْعَلِيَّةِ .

والحلول والاتحاد نوعان :

أولاً: حُلُولٌ وَاتِّحَادٌ خَاصٌّ ، كاعْتِقَادِ النَّسْطُورِيَّةِ مِنَ النَّصَارَى الزَّاعِمِينَ أَنَّ اللَّاهُوتَ حَلَّ فِي النَّاسُوتِ ، وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ حَلَّ فِي عِيسَى كَحُلُولِ الْمَاءِ فِي

الإِنَاءِ ، وهو اعتقادُ غُلَاةِ الشَّيْعَةِ كَالسَّبِّيَّةِ والنُّصَيْرِيَّةِ وَغُلَاةِ الصُّوفِيَّةِ .

ثانيًا: حُلُولُ واتِّحَادِ عَامٌّ : كاعتقادِ حلولِيَةِ الجَهْمِيَّةِ بِأَنَّ اللَّهَ -سُبْحَانَهُ- قَدْ حَلَّ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ .

وَمِمَّنْ اشتهر عنه القولُ بِالْحُلُولِ والِاتِّحَادِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ : أَبُو يَزِيدَ البُسْطَامِيُّ (٢٦١هـ) ، والحُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورِ الحَلَّاجِ (٣٠٩هـ) والذي ماتَ مَقْتُولًا بِسَبَبِ زُنْدَقَتِهِ .

وهذه العقيدةُ مستقاةٌ مِنْ عقَائِدِ الهِنْدُوسِ والفَلَاسِفَةِ والنَّصَارَى وَهِيَ مُنَاقِضَةٌ لِلتَّوْحِيدِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، وَالَّذِي يَقُومُ عَلَى أُسَاسِ إِفْرَادِ اللَّهِ -سُبْحَانَهُ- فِي رُبُوبِيَّتِهِ وَأُلُوهِيَّتِهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَمُبَايَنَتِهِ لِخَلْقِهِ .

وصاحبُ هذه العقيدة أَشَدُّ ضَلَالًا مِنَ النَّصَارَى ؛ حيثُ أَخْبَرَ اللَّهُ بِكُفْرِ النَّصَارَى حينَ اعتَقَدُوا بِحُلُولِ اللَّهِ فِي عِيسَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَكَيْفَ بِمَنْ يَعْتَقِدُ حُلُولَ الرَّبِّ فِي أَحَادِ النَّاسِ أَوْ فِي سَائِرِ الْخَلْقِ ؟!

يقولُ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- :

«وَمَنْ شَكَّ فِي كُفْرِ هَؤُلَاءِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ قَوْلِهِمْ ، وَمَعْرِفَةِ دِينِ الإِسْلَامِ فَهُوَ كَافِرٌ ، كَمَنْ يَشْكُ فِي كُفْرِ الْيَهُودِ والنَّصَارَى والمُشْرِكِينَ»^(١) .

وَتَأَمَّلْ فِي مُحْتَرَزَاتِ شَيْخِ الإِسْلَامِ حينَ قَالَ : «بَعْدَ مَعْرِفَةِ قَوْلِهِمْ ،

(١) انظر : «الفتاوى» (٢/ ٣٦٨) .

وَمَعْرِفَةِ دِينِ الْإِسْلَامِ؛ فَشَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ ضَبْطًا لِأَحْكَامِ التَّكْفِيرِ وَاحْتِرَازًا فِي مَسَائِلِهِ، وَمُخَالَفُوهُ يَنْسِبُونَهُ -كَذِبًا أَوْ جَهْلًا- إِلَى صِنَاعَةِ الْغُلُوفِ فِي التَّكْفِيرِ، وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ.

لِذَا يَقُولُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- :

«هَذَا مَعَ أَنِّي دَائِمًا وَمَنْ جَالَسَنِي يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنِّي : أَنِّي مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ نَهْيًا عَنْ أَنْ يُنْسَبَ مُعَيَّنٌ إِلَى تَكْفِيرٍ وَتَفْسِيْقٍ وَمَعْصِيَةٍ ، إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الرِّسَالِيَّةُ الَّتِي مَنْ خَالَفَهَا كَانَ كَافِرًا تَارَةً وَفَاسِقًا أُخْرَى وَعَاصِيًا أُخْرَى ، وَإِنِّي أَقَرُّ أَنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ خَطَأَهَا : وَذَلِكَ يَعْمُ الْخَطَأَ فِي الْمَسَائِلِ الْخَبَرِيَّةِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ»^(١).

ويقولُ : «وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّ عُلَمَاءَ الْمُسْلِمِينَ ؛ لَا يَجُوزُ تَكْفِيرُهُمْ بِمَجَرَّدِ الْخَطَأِ الْمَحْضِ ؛ بَلْ كُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؛ وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ يُتْرَكُ بَعْضُ كَلَامِهِ لَخَطَأٍ أَخْطَأَهُ يَكْفَرُ وَيَفْسُقُ ؛ بَلْ وَلَا يَأْتُمْ»^(٢).

فَالْمُعَيَّنُ قَدْ تَرْتَفَعُ عَنْهُ الْمُؤَاخَذَةُ وَالْإِثْمُ فَضْلًا عَنْ التَّكْفِيرِ لِاجْتِهَادِهِ وَحَسَنِ قَصْدِهِ .

(١) انظر : «الفتاوى» (٣/ ٢٢٩) .

(٢) انظر : «الفتاوى» (٣٥/ ١٠٠) .

* الْكَشْفُ وَالْإِلْهَامُ :

حَيْثُ يَعْتَقِدُ جَمَاعَاتٌ مِنْ أَرْبَابِ الطَّرِيقِ أَنَّ عُلُومَهُمْ تُؤْخَذُ عَنْ طَرِيقِ الْكَشْفِ وَالْإِلْهَامِ الْحَاصِلِ عَنْ طَرِيقِ الرِّيَاضَاتِ وَالْمُجَاهَدَاتِ ، وَقَدْ سَبَقَ النَّقْلُ عَنِ الْغَزَالِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

وَعُلَاةُ الصُّوفِيَّةِ يُقَدِّمُونَ الْكَشْفَ وَالذَّوْقَ عَلَى ظَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ عِنْدَ التَّعَارُضِ وَلِأَجْلِ ذَلِكَ أَسْقَطُوا كَثِيرًا مِنَ التَّكَالِيفِ الشَّرْعِيَّةِ .

وَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ تَذَمُّ مَنْ اشْتَغَلَ بِالْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ عَنِ الرِّيَاضَاتِ وَالْمُجَاهَدَاتِ الصُّوفِيَّةِ ، وَكَلَامُهُمْ فِي هَذَا مَعْلُومٌ وَمَشْهُورٌ^(١) .

وَمَا يَحْسُنُ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ هُوَ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ الَّذِي عُمِّرَ قَلْبُهُ بِالتَّقْوَى وَمَعْرِفَةِ السُّنَةِ إِذَا رَجَّحَ بِإِرَادَتِهِ وَمِيلِ قَلْبِهِ كَانَ هَذَا تَرْجِيحًا شَرْعِيًّا ، فَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ إِرَادَةُ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ ، وَبُغْضِ مَا يُبْغِضُهُ اللَّهُ ، فَعَرَضَ لَهُ أَمْرٌ فَلَمْ يَذَرِ هَلْ هُوَ مَحْبُوبٌ لِلَّهِ أَوْ مَكْرُوهٌ لَهُ فَمَالَ قَلْبُهُ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ : كَانَ هَذَا تَرْجِيحًا شَرْعِيًّا .

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَعْنَى يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

«إِذَا اجْتَهِدَ السَّالِكُ فِي الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الظَّاهِرَةِ ، فَلَمْ يَرَفَّ فِيهَا تَرْجِيحًا ، وَأُلْهِمَ حِينَئِذٍ رُجْحَانِ أَحَدِ الْفَعْلَيْنِ مَعَ حُسْنِ قَصْدِهِ وَعِمَارَتِهِ بِالتَّقْوَى ، فَالْإِلْهَامُ

(١) انظر : «الإحياء» (٣ / ١٩) للغزالي .

مِثْلَ هَذَا دَلِيلٌ فِي حَقِّهِ قَدْ يَكُونُ أَقْوَى مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْأَقْيَسَةِ الضَّعِيفَةِ ،
وَالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ ، وَالظُّوَاهِرِ الضَّعِيفَةِ ، وَالِاسْتِصْحَابَاتِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي
يَحْتَجُّ بِهَا كَثِيرٌ مِنَ الْخَائِضِينَ فِي الْمَذْهَبِ وَالْخِلَافِ وَاصُولِ الْفَقْهِ^(١) .
وَيَقُولُ أَيْضًا:

«وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكُشْفِ يُلْقَى فِي قَلْبِهِ أَنَّ هَذَا الطَّعَامَ حَرَامٌ، أَوْ أَنَّ هَذَا
الرَّجُلَ كَافِرٌ أَوْ فَاسِقٌ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ظَاهِرٍ .

وَبِالْعَكْسِ ، قَدْ يُلْقَى فِي قَلْبِهِ مَحَبَّةُ شَخْصٍ ، وَأَنَّهُ وَلِيُّ اللَّهِ ، أَوْ أَنَّ هَذَا
حَلَالٌ ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ هُنَا بَيَانُ أَنَّ هَذَا وَحْدَهُ دَلِيلٌ عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ
لَكِنْ إِنْ مِثْلُ هَذَا يَكُونُ تَرْجِيحًا لَطَالِبِ الْحَقِّ إِذَا تَكَافَأَتْ عِنْدَهُ الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ
الظَّاهِرَةُ»^(٢) .

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

«وَالَّذِينَ أَنْكَرُوا كَوْنَ الْإِلَهَامِ طَرِيقًا عَلَى الْإِطْلَاقِ أَخْطَؤُوا كَمَا أَخْطَأَ
الَّذِينَ جَعَلُوهُ طَرِيقًا شَرْعِيًّا عَلَى الْإِطْلَاقِ»^(٣) .

(١) «الفتاوى» (١٠ / ٤٧٣) .

(٢) «الفتاوى» (١٠ / ١٨٧) .

(٣) انظر : «الفتاوى» (١٠ / ٤٧٣) ، و«منهج الاستدلال على مسائل العقيدة عند أهل السنة و

الجماعة» (٢ / ٦٦٥) .

□ الميزان هو الكتاب والسنة:

وينبغي على أهل المكاشفات والمخاطبات أن يرجعوا إلى الكتاب والسنة، وأن يزنوا جميع أحوالهم ومكاشفاتهم بميزان الوحي، فهو الميزان العادل والحق المبين.

وفي بيان هذا المعنى يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -:

«وَأَهْلُ الْمُكَاشَفَاتِ وَالْمُخَاطَبَاتِ يُصَيِّبُونَ تَارَةً؛ وَيُخْطِئُونَ أُخْرَى؛ كَأَهْلِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ فِي مَوَارِدِ الاجْتِهَادِ؛ وَلِهَذَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ جَمِيعُهُمْ أَنْ يَعْتَصِمُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ يَزِنُوا مَوَاجِيدَهُمْ وَمُشَاهَدَتَهُمْ وَآرَاءَهُمْ وَمَعْقُولَاتِهِمْ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ؛ وَلَا يَكْتَفُوا بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ سَيِّدَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُخَاطَبِينَ الْمُتْلِمِينَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ هُوَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ؛ وَقَدْ كَانَتْ تَقَعُ لَهُ وَقَائِعُ فَيَرُدُّهَا عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ صَدِيقُهُ التَّابِعُ لَهُ، الْآخِذُ عَنْهُ، الَّذِي هُوَ أَكْمَلُ مِنَ الْمُحَدِّثِ الَّذِي يُحَدِّثُهُ قَلْبُهُ عَنْ رَبِّهِ. وَلِهَذَا وَجَبَ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ اتِّبَاعُ الرَّسُولِ ﷺ».

* اعتقادهم في رسول الله ﷺ :

- اعتقادهم بأنه لولا رسول الله ﷺ لَمَا خُلِقَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ .
- اعتقادهم بحضور رسول الله ﷺ إلى موالدهم واختفالاتهم.
- اعتقاد طوائف منهم أن منزلة الولي : أعظم من منزلة الرسول .

كما قال ابنُ عَرَبِيٍّ :

مَقَامُ النُّبُوَّةِ فِي بَرْزَخٍ فَوْقَ الرِّسُولِ وَدُونِ الْوَلِيِّ

- غُلُّوهُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاعْتِقَادُهُمْ أَنَّ فِيهِ شَيْئًا مِنْ صِفَاتِ الْأُلُوْهِيَّةِ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ^(١) وَأَنَّهُ لَا ظِلَّ لَهُ، فَيَسْتَغِيثُونَ بِهِ وَيَسْأَلُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ فِي الشَّدَائِدِ وَالْمُلَمَّاتِ .

* الْفَنَاءُ :

وَمَعْنَاهُ عِنْدَ أَرْبَابِ التَّصَوُّفِ :

- سُقُوطُ الْأَوْصَافِ الْمَذْمُومَةِ مِنَ النَّفْسِ، وَهَذَا يَحْصُلُ بِكَثْرَةِ الرِّيَاضَةِ وَالْمُجَاهِدَةِ.

- عَدَمُ الْإِحْسَاسِ بِعَالَمِ الْمَلَكُوتِ ، وَالِاسْتِغْرَاقُ فِي عَظَمَةِ الْبَارِي -سبحانه-.

وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُقَسِّمُ الْفَنَاءَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

١- فَنَاءٌ عَنْ إِرَادَةِ السَّوِيِّ : وَهُوَ إِرَادَةُ وَجْهِ اللَّهِ دُونَ مَا سِوَاهُ، وَهُوَ التَّوْحِيدُ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ ﷺ.

٢- فَنَاءٌ عَنْ شُهُودِ السَّوِيِّ : وَهُوَ أَنْ يَغِيبَ الْعَبْدُ عَنْ شُهُودِ الْخَلْقِ ، وَيَبْقَى شَاهِدًا لِلْحَقِّ ، فَلَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الْمَخْلُوقَاتِ ، وَهَذَا حَالٌ مُبْتَدَعٌ ، فَرَسُولٌ

(١) كما في «البردة» للبوصيري.

الله ﷻ كَانَ أَكْمَلَ الْخَلْقِ وَكَانَ مُنْشَغَلًا بِذِكْرِ اللَّهِ ، وَلَمْ يَكُنْ يَغِيبُ عَنْ شُهُود الْخَلْقِ حَتَّى حِينَ انْشِغَالِهِ بِذِكْرِ الرَّبِّ -سُبْحَانَهُ-.

٣- فَنَاءٌ عَنْ وُجُودِ السَّوِيِّ : وهو الاعتقاد بِالْحُلُولِ أَوْ وَحْدَةِ الْوُجُودِ الذي سبق الكلام عنه، بحيث لا يرى العبد موجوداً في هذا العالم إِلَّا اللَّهُ -سُبْحَانَهُ-^(١).

وهذان الفناءان الأخيران هما غاية التوحيد عند القوم.

وقد تسَلَّلَتْ هذه العقائدُ إِلَى الصَّوْفِيَّةِ مِنْ خِلَالِ جُمْلَةٍ مِنَ الْأَدْيَانِ الْهِنْدِيَّةِ كَالْهِنْدُوسِيَّةِ وَالْبُودِيَّةِ وَالزَّرَدَشْتِيَّةِ ، وَالدِّيَانَةِ الشَّرْقِيَّةِ وَالْيُونَانِيَّةِ وَالْبَرْهَمِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ النَّصْرَانِيَّةِ ، وَالْمَذَاهِبِ الْفَلَسَفِيَّةِ الْقَدِيمَةِ^(٢).

□ التهوين من شأن التوحيد الخالص :

والدعوة إِلَى الاعتقادات الفاسدة فِي الْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ كَالْإِعْتِقَادِ بِأَنَّهُمْ أُعْطُوا شَيْئاً مِنْ خَصَائِصِ الرَّبُوبِيَّةِ أَوِ الْأُلُوهِيَّةِ كَالْخَلْقِ أَوِ الرِّزْقِ أَوِ الْإِحْيَاءِ أَوِ الْإِمَاتَةِ أَوْ مَعْرِفَةِ بَعْضِ الْغَيْبِ أَوْ التَّصَرُّفِ فِي شُؤْنِ الْكَوْنِ أَوْ الْإِسْتِغَاثَةِ بِالْأَمْوَاتِ وَالْمَقْبُورِينَ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَمِنْ أَعْلَامِ الصَّوْفِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ وَالَّذِي يَدْعُو صِرَاحَةً إِلَى تِلْكَ الْعَقَائِدِ الْمُنْحَرِفَةِ : عَلِي الْجَفَرِي.

(١) انظر رسالة: «عقائد الصوفية».

(٢) انظر: «الموسوعة الميسرة» (١/ ٢٧٠).

نماذج من عقيدة بعض الصوفية المعاصرين

-علي الجفري أنموذجاً-

في لقاء مع علي الجفري على قناة (دريم) المصرية يقول -هداه الله- :
«فنجده أكثر الكلام: التوحيد التوحيد ، هيه!! خطر على توحيدك، أوراق
توزع: مبطلات التوحيد ، نواقض التوحيد، نواقض التوحيد؟
أهو وضوء؟؟ التوحيد بهذه السطحية عند الناس؟ ها، نخاف عليكم أنت
عندك إشراك أو عندك توحيد.

أنا موحد أقول : أشهد أن لا إله إلا الله آتي أقول لبيك اللهم لبيك لا
شريك لك لبيك ، فأخاطب : أني لست على التوحيد... فسواد الأمة الأعظم
على العقيدة الصحيحة بفضل الله». اهـ.

لا يختلف أهل العلم بالكتاب والسنة أن تحقيق التوحيد ظاهراً وباطناً
هو عنوان السعادة في الدنيا والنجاة في الآخرة، فهو أصل الملة وركنها القويم،
ولأجله خلق الله السماوات والأرضين ولأجله خلقت الجنة والنار وبسببه
انقسم الناس فريقين، فريقاً في الجنة وفريقاً في السعير، ولتحقيقه
بعث الله النبيين مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد
الرسال، فحق التوحيد - والله - أن تفتنى الأعمار في بيانه وشرحه وذكر
محاسنه وفضائله، فهو قطب الرحى وأساس الدين، ولا يُوفق إليه علماً
وعملاً ودعوة إلا سعيد رضي، فهو مسلك النبيين ﷺ فيا سعادة من سلك

السبيل واقتفى الأثر.

يقول -جل وعلا-: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ . رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلَلَنِي كَثِيرًا مِنْ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ﴾ [إبراهيم: ٣٥-٣٦].

يقول الإمام القرطبي -رحمه الله- :

«وكان إبراهيم التيمي يقول : ومن يأمن البلاء بعد الخليل حين يقول : ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ كما عبدها أبي وقومي» اهـ^(١).

فإذا كان إبراهيم الخليل عليه السلام قد عظم التوحيد فدعا ربه أن يجنبه وذريته الشرك وعبادة الأصنام، - وهو النبي المكرم - فالواجب على من دونه من سائر الخلق أن يسيروا سيره وأن يسلكوا هديه، فالتهوين من شأن التوحيد - كما نطق به الجفري - مخالف لطريق النبيين وهديتهم - عليهم صلوات الله وسلامه أجمعين -.

ويا لله! كم يغار الموحد على التوحيد، وإنه لتدور حماليق عينيه إذا رأى أو سمع من يدعو إلى التهوين من شأنه، ويحترق قلبه إذا ما رأى تفريطاً فيه. وقد روى أبو داود من حديث ثوبان عن النبي ﷺ قال : «... ولا تقوم

(١) «تفسير القرطبي» (٩/ ٣٦٨).

الساعة حتى تلحق قبائل من أمتي بالمشركين وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان»^(١).

فهذا دليلٌ ظاهرٌ وبرهان قاهر في إخباره - عليه الصلاة والسلام - بوقوع الشرك في الأمة لا محالة فليس التوحيد كلمةً ينطق بها المسلم ثم لا يبالى بما يخرج منه بعد ذلك من أقوال أو أفعال، فمن أتى بالشهادتين ثم جاء بما يناقضها قولاً أو فعلاً فقد فارق الملة، وهذا أصل معلوم عند من عرف التوحيد بحقائقه ومعانيه، وقرأ في ذلك باب: (حكم المرتد) في سائر كتب الفقه المتوسطة والمطولة، ويعنون بذلك أشياء يفعلها المسلم أو يقولها يصير بها خارجاً عن ملة الإسلام، مع التنبيه على أن لذلك شروطه وضوابطه المعتبرة.

والمأمل في واقع العالم الإسلامي في أقطاره كافة يرى حجم المأساة التي وصل إليها حال التوحيد في كثير من بلاد المسلمين، ففي مصر - مثلاً - أكثر من ألف ضريح تدعى ويطلب منها الحاجات، ويستغاث بها من دون الله.

وفي السودان - أيضاً - يوجد الكثير من الأضرحة التي يقصدها الناس لسؤال الحاجات.

وأما في الشام فقد أحصى بعض المؤرخين أن في دمشق وحدها (١٩٤) ضريحاً.

(١) في «سننه» برقم (٤٢٤٤) (١١/٢١٦ - عون)، وهو في «صحيح الجامع» برقم (١٧٧٣).

وفي الموصل أكثر من (٧٦) ضريحاً مشهوراً كلها داخل جوامع.

وفي العصر الحاضر وصل الأمر عند بعض الرجال أن يجمعوا زوجاتهم عند أضرحة الأولياء بدعوى نيل البركة.

وتأمل حين يقول أحدهم : دعوت الله ست سنوات أن يرزقني الولد فلم أرزق وذهبت إلى شيخي مصطفى النقشبندي في أربيل فما أن استغثت به وطلبت منه الولد حتى رُزقت بطفلين توأمين^(١).

ويقول العلامة الشيخ شمس الدين الأفغاني -رحمته الله- :

«لقد اعترف الشيخ أحمد بن محمد الصديق الغماري أحد مشاهير القبورية بوجود الشرك الأكبر والكفر الصراح في القبورية مبيناً حالة القبورية المغربية، فقال: إن كثيراً من العوام بالمغرب ينطقون بما هو كفر في حق الشيخ عبد القادر الجيلاني (٥٦١ هـ)، وكذلك نرى بعضهم يفعل ذلك مع من يعتقدونه من الأحياء، فيسجد له، ويقبل الأرض بين يديه في حال سجوده، ويطلب منه في تلك الحال الشفاء والغنى والذرية ونحو ذلك مما لا يطلب إلا من الله تعالى. وإن عندنا بالمغرب من يقول في ابن مشيش (٦٦٢ هـ): أنه الذي خلق الابن والدنيا. ومنهم من قال - والمطر نازل بشدة - يا مولانا عبد السلام! الطف بعبادك. فهذا كفر» اهـ^(٢).

(١) «حوار مع الصوفية» (ص ٥٦).

(٢) «جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية» (١/ ٤٧٩).

□ الجفري يجيز الاستغاثة بالنبي ﷺ:

يقول الجفري: «هل ممكن أن يغيث النبي من استغاث به؟ القاعدة أن النبي يغيث بروحه مو بجسده، لكن ممكن؟ أيوه ممكن، يعني في الإمكانية موجودة لكن القاعدة أن الإغاثة تكون بالروح ما يحتاج أن يأتي بالجسد ممكن أن يغيث مليون في ذات اللحظة». اهـ.

وهذا الذي يجيزه الجفري ويدعو إليه، هو صفة شرك الأولين، فالعرب لم تكن تعتقد في معبوداتها من الأنبياء والأولياء والصالحين أنهم يجلبون النفع أو يدفعون الضر بذواتهم استقلالاً، بل كان اعتقادهم فيهم أنهم وسائط تقربهم إلى الله زلفى وأنهم شفعاؤهم عند الله، وبهذا القدر صاروا مشركين، فهم مقررون بتوحيد الربوبية بالجملة.

يقول الله -جل وعلا-: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى...﴾ [الزمر: ٣] يقول قتادة -رحمته الله-: «كانوا -أي: المشركين- إذا قيل لهم من ربكم وخالقكم ومن خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء؟ قالوا: الله، فيقال لهم: ما معنى عبادتكم للأصنام؟ قالوا ليقربونا إلى الله زلفى ويشفعوا لنا عنده». اهـ^(١).

ويقول الشيخ صنع الله الحنفي -رحمته الله- كما في كتابه «الرد على من ادعى أن للأولياء تصرفات في الحياة وبعد الممات»:

(١) «تفسير الطبري» (٢٣ / ٢٢٤).

«فمن اعتقد أن لغير الله من نبي أو ولي أو روح أو غير ذلك في كشف كربة فقد أشرك مع الله إذ لا قادر على الدفع غيره ولا خير إلا خيره». اهـ^(١).

ودلائل هذا الأصل في كتاب الله - تعالى - كثيرة لا تحصى.

منها قوله - تعالى -: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنْ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦]، وقوله - تعالى -: ﴿أَمَنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُ لَكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَئِلَهٌ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٢]، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

فمن دعى مع الله أحداً من نبي أو ولي أو ملك فقد اتخذها الهة من دون الله.

□ الأولياء يمكنهم أن يخلقوا عند الجفري:

يقول أحد المناقشين للجفري - ناقلاً له عن بعض كتب المتصوفة -: أن الأولياء يخلقون ويتصرفون في الكون، كي يعلق له الجفري على هذا الكلام، قال: «التصرف والتصوير، حتى إيجاد ابن بدون أب، وفي كتاب آخر حتى بدون أب ولا أم». اهـ.

فقال الجفري - معلقاً شارحاً -: شوف اللي يقول: بلا أب ولا أم واللي

(١) «فتح المجيد» (ص ٢٠٣).

يقول بلا أم الي يخالفهم مش يخالفهم لأنها مش ممكنة ممن الله يعطيه القوة دي، لكن اللي خالفوهم ليش خالفوهم؟ تحرزًا على الأرحام، ما تيجي واحدة تزني وتقول: كرامة ولي وأنا طَلَّعت ولد، من أجل هذا بس اللي قالوا ممنوع وإلا من حيث الإمكان ممكن.

المناقش : يمكن يعني يخلقون أشياء؟؟

الجفري : مش يخلقون.

المناقش : بإذن الله؟

الجفري : بإذن الله، الله قال: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]

نسب الخلق للمخلوق.

المناقش : يعني ممكن.

الجفري : ممكن، الله يقول: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾، فأثبت كلمة

الخلق للبشر ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] أثبت

نسبة الإحياء للمخلوقين... اهـ.

وهذا من أبطل الباطل وهو مناقض لتوحيد الربوبية الذي أقر به أهل

الجاهلية الأولى، ولا غرابة فالرجل -أصلحه الله- غارق في التصوف، فالولي

عند الجفري يخلق ويرزق ويحيي ويميت ويتصرف في الكون

- بإذن الله -!!

ثم إن من الفساد والتحريف أن يُستدل بالآيات والنصوص في غير مواضعها الصحيحة، فليس معنى ﴿أَحْسَنُ الْخَلْقِينَ﴾ أن العباد يخلقون على معنى الإيجاد من العدم، فهذا من خصائص الخالق - سبحانه -، وأما خلق المخلوق فهو تحويل وتغيير لما خلقه الله وأوجده من العدم.

يوضح هذا المعنى ما رواه الإمام البخاري في «صحيحه» (١٠ / ٤٦٩ - فتح) برقم (٥٩٥١) من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّورَ يَعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ». ومن وجه آخر يقال: إن من معاني الخلق: (التقدير)؛ فالإنسان قد يُقدَّر ويخطط ثم يصنع فيقع صنعه على خلاف تقديره وتخطيطه. وأما رب العزة وله - المثل الأعلى - فإن صنعه لا يقع إلا على وفق تقديره - سبحانه -.

وفي هذا يقول ابن الجوزي - رحمه الله - :

«فإن قيل: كيف الجمع بين قوله: ﴿أَحْسَنُ الْخَلْقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِندَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]؟

فالجواب: أن الخلق يكون بمعنى الإيجاد، ولا موجد سوى الله، ويكون بمعنى التقدير، كقول زهير:

وَلَأَنْتَ تَفَرِّي مَا خَلَقْتَ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفَرِّي

فهذا المراد هاهنا ، أن بني آدم قد يصوِّرون ويقدِّرون ويصنعون الشيء ،
فالله خير المصوِّرين والمقدِّرين .

وقال الأخفش : الخالقون هاهنا هم الصانعون ، فالله خير الخالقين^(١) .

□ الأولياء يعرفون متى الأجل بل ويطلعهم الله على شيء من

الغيب :

يقول الجفري : وقد كان - أي : الإمام النوي - في دمشق يدرس في دار
الحديث فجاءه أحد فقراء الصوفية وقال له : يا إمام إن أحببت فارتحل إلى
نوى فقد دنى الأجل ، فأخذ الإمام النوي بقول هذا الرجل الصالح الفقير
فارتحل إلى نوى ولم تمض أيام حتى لقي الله عز وجل وهو في الرابعة
والأربعين من عمره .

يأتي هنا الإشكال : كيف عرف هذا أن وقت موته قد قرب ، هل يعلمون
الغيب المطلق ؟ لا يعلمه إلا الله لكن الله يظهر على غيبه المطلق غيباً مقيداً
يطلع عليه من شاء من عباده .

ويقول : ... هذا دليل من الأدلة الذي اعتمد عليها أهل السنة والجماعة
في جواز أن يُطلع الله من شاء من عباده على شيء من الغيب ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ
فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦] هذا الأصل أن الغيب المطلق لا يطلع عليه

(١) «زاد المسير» (٥/ ٤٦٢) .

أحد ثم جاء الاستثناء ﴿إِلَّا مَنْ أَرْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾ [الجن: ٢٧] ولم يقل إلا الرسل، إنما ﴿إِلَّا مَنْ أَرْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾ ومن تأتي لضرب المثل فيكون الرسول وغير الرسول ممن قد يكرم بمثل هذا الإطلاق اهـ.

وهذا استدلال باطل، وتحريفٌ لمعاني الآيات، فمعنى الآية ظاهرٌ في أن من يطلعهم الله على الغيب هم الرسل خاصة ﷺ وهذا قول جمهور المفسرين.

لذا يقول محمد جمال الدين القاسمي - رَحِمَهُ اللهُ - :

«يعني أنه لا يطلع على الغيب إلا المرتضي الذي هو مصطفى للنبوة خاصة لا كل مرتضي ... وقد خص الله الرسل من بين المرتضين بالإطلاع على الغيب». اهـ^(١).

وما عزاه إلى أهل السنة والجماعة من الاستدلال بالآية هو كذب على عليهم، بل هو مذهب غلاة الصوفية.

□ الجفري يجيز بناء المساجد على القبور، وهو خلاف ما عليه أئمة الإسلام، ويحتج بحديث منكر وينسبه لـ «صحيح الإمام مسلم»:

سُئِلَ الجفري - كما في «مجلة الاهرام العربي» - السبت

(١) «محاسن التأويل» (٩/ ٢٤٧).

(٢٥/٤/١٤٢٣ هـ - ٦/ يونيو/ ٢٠٠٢ م) - العدد (٢٧٦):

السؤال: البعض يرفض الصلاة في المساجد التي بها أضرحة.. ما رأيك؟

فأجاب الجفري بما يلي :

«هذا من الخطأ، الحبيب ﷺ لما توفي اختلف الصحابة كما جاء في «صحيح مسلم» أندفنه في البقيع أم عند منبره؟ حتى قال لهم من سمعهم إن رسول الله ﷺ، قال: «إن الأنبياء يدفنون حيث يقبضون»، فدفن في بيته فهل الصحابة كانوا جاهلين أم أن عقيدتهم كانت مهزوزة؟ ففي «صحيح مسلم» أن عددا من الصحابة رأوا أن يدفن عند منبره في مسجده...». انتهى كلامه -هداه الله-.

وهذا الحديث الذي استدل به الجفري ليس في «صحيح مسلم»، بل هو حديث منكر، لم يصح عن النبي ﷺ، وقد رواه ابن ماجه في «سننه» برقم (١٦٢٨)، من طريق حسين بن عبدالله بن عبيدالله بن العباس -وهو علة الحديث-.

قال عنه الإمام أحمد: له أشياء منكرة؛ كما في «الجرح والتعديل» (٥٧/٣).

وقال الجوزجاني في «أحوال الرجال» برقم (٢٣٣): لا يشتغل بحديثه.

وقال الحافظ في «التقريب» برقم (١٤٦٠): ضعيف.

والذي في «صحيح مسلم» هو النهي عن بناء المساجد على القبور، ففي «الصحيح» (٥/ ١٥ برقم ١١٨١ - نووي) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : لما كان مرض النبي ﷺ تذاكر بعض نسائه كنيسة في أرض الحبشة يقال لها (مارية) وقد كانت أم سلمة وأم حبيبة قد أتتا أرض الحبشة فذكرن من حسننها وتصاويرها، قالت : فقال النبي ﷺ : «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً ثم صوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة». اهـ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمته الله - :

«اتفق الأئمة أنه لا يبنى مسجد على قبر لأن النبي ﷺ قال : إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوها مساجد فإني أناهاكم عن ذلك ... فالمسجد الذي على القبر لا يُصلّى فيه فرض ولا نفل فإنه منهي عنه». اهـ^(١).

ويقول - رحمته الله - :

«بل المساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين لا تجوز الصلاة فيها، وبنائها محرم، كما نص على ذلك غير واحد من الأئمة» اهـ^(٢). وهذا منصوص كثير من شراح الحديث والفقهاء من الشافعية والمالكية

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ١٩٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ١٤٠).

والحنابلة والحنفية - رحم الله الجميع -.

وفي هذا يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي - رَحِمَهُ اللهُ - تحت حديث عائشة والذي فيه : «أولئك إذا كان فيهم العبد الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور ، وأولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة»؛ يقول :
«هذا الحديث يدل على تحريم بناء المساجد على قبور الصالحين ، وتصوير صورهم فيها كما يفعله النصارى ، ولا ريب أن كل واحد منهما محرم على انفراد فتصوير صور الآدميين محرم ، وبناء القبور على المساجد بانفراده محرم كما دلت عليه النصوص»^(١).

ويقول الفقيه ابن قدامة المقدسي - رَحِمَهُ اللهُ - : «وَلَا يَجُوزُ اتِّخَاذُ السَّرَجِ عَلَى الْقُبُورِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ ، الْمُتَّخِذَاتِ عَلَيْهِنَّ الْمَسَاجِدَ وَالسَّرَجَ» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَلَفْظُهُ : لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَلَوْ أُبِيحَ لَمْ يَلْعَنَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ فَعَلَهُ .

وَلَا يَجُوزُ اتِّخَاذُ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ لِهَذَا الْخَبَرِ ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُحَدِّثُ مِثْلَ مَا صَنَعُوا»^(٢).

ويقول الإمام النووي - رَحِمَهُ اللهُ - :

«واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على كراهة بناء مسجد على

(١) «فتح الباري» لابن رجب (٣/ ٢٠٢).

(٢) «المغني» (٢/ ٣٨٣)، مسألة رقم (١٥٩٤).

القبر، سواء كان الميت مشهوراً بالصالح أو غيره، لعموم الأحاديث.
قال الشافعي والأصحاب: وتكره الصلاة إلى القبور، سواء كان الميت صالحاً أو غيره.

قال الحافظ أبو موسى: قال الإمام أبو الحسن الزعفراني - رَحِمَهُ اللهُ -: ولا يصلي إلى قبره، ولا عنده تبركاً به وإعظاماً له للأحاديث، والله أعلم^(١).

ولفظ الكراهة في عُرف السلف محمول - غالباً - على التحريم وليس على التنزيه أو خلاف الأولى كما عليه أكثر المتأخرين، وقد نصَّ محمد بن الحسن - صاحب أبي حنيفة - على أن كل مكروه فهو حرام إلا أنه لما لم يجد فيه نصاً قاطعاً لم يطلق عليه لفظ الحرام^(٢).

فمثلاً؛ هذا الإمام الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - قد نصَّ على كراهة تزوج الرجل ابنته المخلوقة من ماء الزنا، فغلط في ذلك جماعة من المتأخرين فنسبوا إلى الإمام القول بالجواز لأن الكراهة لا تنافي الجواز، ولا شك أن الذي يليق بجلالته ومنصبه الذي أحله الله به من الدين أن هذه الكراهة منه على وجه التحريم وإنما أطلق لفظ الكراهة لأن الحرام يكرهه الله ورسوله.

لذلك قال ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ -:

«فالسلف كانوا يستعملون الكراهة في معناها الذي استعملت فيه في

(١) «المجموع شرح المذهب» (٢٠٦/٥).

(٢) انظر: «إعلام الموقعين» (٧٨/١).

كلام الله ورسوله.

أما المتأخرون فقد اصطَلَحُوا على الكراهة تخصيص بما ليس بمحرم
وتركه أرجح من فعله ثم حمل من حمل منهم كلام الأئمة على الاصطلاح
الحادث فغلط في ذلك»^(١).



(١) «إعلام الموقعين» (١ / ٨٠-٨١).

□ المصادر العامة للتلقي عند الصوفية:

للصوفية - كما سائر الفرق - مصادر للتلقي ومن تلکم المصادر :

أولاً: الكَشْفُ : وَهُوَ الاِطْلَاعُ عَلَى مَا وَرَاءَ الْحُجُبِ مِنَ الْمَعَانِي الْغَيْبِيَّةِ وَالْأُمُورِ الْحَقِيقِيَّةِ ، وَجُودًا وَشُهُودًا .

ثانيًا: الإِلْهَامُ : وَهُوَ وَقُوعُ شَيْءٍ فِي الْقَلْبِ يَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ وَيَسْكُنُ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْلَالٍ بَآيَةٍ وَلَا نَظَرٍ فِي حُجَّةٍ يَخُصُّ اللَّهُ بِهِ أَصْفِيَاءَهُ .

ثالثًا: الْفِرَاسَةُ : وَهِيَ عِلْمٌ يَهْجِمُ عَلَى الْقَلْبِ يُعْرِفُ بِهِ كَوَامِنُ النُّفُوسِ وَخَفِيِّ الضَّمَائِرِ .

رابعًا: الْهَوَاتِفُ : وَهُوَ سَمَاعُ خِطَابِ رَحْمَانِي لَا يُرَى صَاحِبُهُ ، وَقَدْ يَكُونُ يَقْظَةً أَوْ مَنَامًا .

خامسًا: الرُّؤْيُ وَالْمَنَامَاتُ .

سادسًا: الذَّوْقُ : وَهُوَ نَوْرٌ عَرَفَانِيٌّ يَقْذِفُهُ الْحَقُّ عِنْدَ تَجَلِّيهِ فِي قُلُوبِ أَوْلِيَائِهِ يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ .

سابعًا: الْوَجْدُ ؛ وَهُوَ : مُكَاشَفَاتٌ مِنَ الْحَقِّ^(١) .

(١) انظر -للتفصيل- : «المصادر العامة للتلقي عند الصوفية» تأليف : صادق سليم صادق .

وأخيرًا:

□ الصوفية جسرٌ للتشيع:

والصوفية اليوم تمهد لمد شيوعي؛ فقد كشف تقرير سري لمجمع البحوث الإسلامية عن استغلال بعض التيارات الشيعية للطرق الصوفية في مصر [«المصريون» (٣١ / ١٠ / ٢٠٠٧)].

وصرَّح مصطفى عبد النبي المنشق عن الطريقة البرهانية أن الطريقة في مصر تعمل لصالح إيران، وتُمَوِّل عن طريق رجال أعمال مصريين يعملون في مجال السياحة على علاقة برجال دين شيعة في عدد من الدول العربية [«المصريون» (١٣ / ٣ / ٢٠٠٩)].

والمصادر الشيعية نفسها تؤكد هذا الاختراق ودوره في نشر التشيع، حيث يُصرَّح مركز الأبحاث العقائدية التابع للسيستاني عن دور الطرق الصوفية في اعتناق التشيع في غينيا كوناكري وغيرها من دول أفريقيا^(١).



(١) انظر: «الصلة بين الصوفية والأشعرية» (٢١ / ٣٤٣-٣٤٤)، ضمن «مجلة الدراسات العقدية». و-للتوسع-: «العلاقة بين الصوفية والإمامية؛ جذورها، واقعها، أثرها على الأمة» د. زياد الحمام.

المبحث السادس الأشاعرة

□ توطئة:

الأشعرية: فِرْقَةٌ كَلَامِيَّةٌ حَدِيثَةٌ نَشَأَتْ بَعْدَ الْقُرُونِ الْمُفْضَلَةِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى.

وتنسب الأشعرية إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (٣٣٠هـ) وقيل: (٣٢٤هـ).

وعقائد الأشاعرة خليط من السُّنَّةِ وَالْفَلَسَفَةِ وَعِلْمِ الْكَلَامِ وَالتَّصَوُّفِ ،
وَمُتَأَخَّرُوا الْأَشَاعِرَةَ يَسِيرُونَ عَلَى مُعْتَقَدِ الْأَشْعَرِيِّ فِي مَرَحَلَتِهِ الثَّانِيَةِ الَّتِي كَانَ
فِيهَا عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ كُلاَّبٍ وَزَادُوا عَلَيْهَا، حَيْثُ مَرَّ الْأَشْعَرِيُّ فِي حَيَاتِهِ الْعِلْمِيَّةِ
بِثَلَاثَةِ أَطْوَارٍ سَبَقَ ذِكْرُهَا.

وقد ظَهَرَ الْمَذْهَبُ الْأَشْعَرِيُّ فِي أَوَاخِرِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ الْهَجْرِيِّ بَعْدَ أَنْ
أَعْلَنَ الْأَشْعَرِيُّ رُجُوعَهُ عَنِ الْإِعْتِزَالِ ، حَيْثُ اخْتَارَ طَرِيقًا تَوَسَّطَ فِيهِ بَيْنَ
الْوَحْيِ وَالْعَقْلِ فَتَبِعَهُ عَلَى هَذَا الْمُعْتَقَدِ - وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ كُلاَّبٍ - جَمَاعَاتٌ
مِنَ الْخَلْقِ .

وقد سار على هذا الْمُعْتَقَدِ الْكَلَامِيِّ : ابْنُ كُلاَّبٍ ، وَالْحَارِثُ الْمُحَاسِبِيُّ ،
وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْقَلَانِسِيُّ وَغَيْرُهُمْ.

□ الروافد والمشارب:

ثم إن الذي أثار بشكل كبير في رُفد المذهب فكريًا وعقائديًا ثلاثة روافد وهي:

١- التَّأثُّرُ بأهل الكلام كالمعتزلة، حيث تأثر المذهب الأشعري بالعديد من الأصول والمسائل التي سار عليها أهل الاعتزال، ومن ذلك المناظرات والردود التي كانت تجري بين الفريقين.

٢- تأثر المذهب الأشعري بالتَّصَوُّفِ، ولُصُوقُهُ بِهِ، وقد ظَهَرَ هذا جليًّا على يَدِ أبي حامد الغزالي، ومن قبله القشيري^(١).

٣- خوض الأشعرية غمارَ الفَلَسَفَةِ وعلم الكلام المذموم.

□ أبرز الشخصيات:

وقد بَرَزَتِ التَّطَوُّرَاتُ والتَّحَوُّلَاتُ فِي المَذْهَبِ الأشعريِّ على يَدِ أَرْبَعَةِ رموز شكَّلَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُمْ مَرَحَلَةً من مراحل التطور في المذهب:

* أبو بَكْرٍ الباقِلَانِي - البَصْرِيّ - (٤٠٣هـ):

وهُوَ المؤسِّس للطريقة العقلية في المدرسة الأشعرية مِنْ حَيْثُ المَنْهَجُ

(١) انظر: «الصلة بين الصوفية والأشاعرة وواقعها المعاصر»، ضمن «مجلة الدراسات

العقدية» (٢١/٣٢٨-٣٩٦).

والمادة والموضوعات ، ويثبتُ الباقلاني الصفاتِ الخبريةَ كالوجهِ واليدينِ والعينين ، ويؤوّل الصفاتِ الفعليةَ كالأستواءِ والمجيء والإتيان.

* أبو المعالي الجويني - النيسابوري - (٤٧٨هـ) :

والذي كان قريباً من المعتزلة وأفاد من آرائهم كثيراً ، كما وخفف حدة الخلاف بين المذهبيين ، وأبو المعالي يؤوّل الاستواء بالاستيلاء ، ويؤوّل الصفاتِ الخبريةَ كما عليه سائر الأشعرية المتأخرون.

* أبو حامد الغزالي - الطوسي - (٥٠٥هـ) :

والذي ساهم مساهمة كبيرة في المزج بين الصوفية والأشعرية كما فعل القشيري من قبل (٤٦٥هـ) ، كما وكان له دور في نشأة قانون التعارض بين العقل والنقل الذي قننه وقرره الرازي.

* الفخر الرازي - الطبرستاني - (٦٠٦هـ) :

وهو الذي أدخل الفلسفة إلى المذهب الأشعري ، وهو صاحب (القانون الكلي) في تعارض العقل والنقل .

ثم بعد الرازي جاء جملة من أعلام الأشعرية تأثروا بمنهجه في تقرير المذهب وساهموا في تشكيل الصيغة النهائية للمذهب ، منهم :

* أبو الحسن الأمدي - سيف الدين - (٦٣١هـ) :

صاحب كتاب «غاية المرام في علم الكلام» ، والذي قرّر فيه المذهب

وردَّ على المعتزلة - وغيرهم - على طريقة أهل الكلام، والكتاب يخلو - تمامًا - من الآيات والأحاديث والآثار.

* عَضُدُ الدِّينِ الإيجي (٧٥٦هـ):

صاحبُ كتاب «المواقف» في عِلْمِ الكلام، والذي تمثل تقريراته الصَّيْغَةُ النَّهَائِيَّةُ لِمَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ، وأكثر التَّاجِ الْأَشْعَرِيِّ الْمُعَاصِرِ إِنَّمَا يَدُورُ فِي فَلَكِ هَذَا الْكِتَابِ شَرْحًا وَتَعْلِيْقًا وَتَحْشِيَةً.

ومن المعلوم أن قَدَمَاءَ الْأَشَاعِرَةِ كَالْبَيْهَقِيِّ وَالْبَاقِلَانِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ الطَّبْرِيِّ وَالْبَاهِلِيِّ كَانُوا يُثَبِّتُونَ كَثِيرًا مِنَ الصِّفَاتِ خَاصَّةً الْخَبَرِيَّةَ مِنْهَا كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ وَالْإِسْتَوَاءِ وَالْعُلُو، وَيُؤَوِّلُونَ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةَ. وأما متأخروهم فَيَسْلُكُونَ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ مَسْلَكَ التَّأْوِيلِ أَوْ التَّقْوِيضِ^(١).

(١) ولقد انقسم الأشاعرة إلى متقدمين ومتأخرين، والضابط في هذا:

أن المتقدمين منهم يثبتون لله - تعالى - الصفات الذاتية، دون تفريق بين الخبرية والعقلية الثابتة في الكتاب والسنة، وهذا بخلاف الصفات الفعلية، والتي يسلكون فيها مسلك التفويض أو التأويل فرارًا مما يسمونه «حلول الحوادث».

وأما المتأخرون فلم يثبتوا من الصفات إلا ما تثبت عقولهم، وما لا تثبت عقولهم فإنه ينفونه؛ كالصفات الذاتية الخبرية مثل: العين، واليد، والساق، فرارًا من التشبيه والتجسيم والتركيب - زعموا -، وجميعهم متفق على نفي الصفات الاختيارية.

انظر: «فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام» (٣/١٢١٧)، و«الصلة بين الصوفية

=

والحاصل أَنَّ الْمَذْهَبَ الْأَشْعَرِيَّ قَدْ امْتَزَجَ بِمَشَارِبَ مُتَعَدِّدَةٍ تَدُلُّ بِمَجْمُوعِهَا عَلَى التَّحَوُّلِ الْكَبِيرِ الَّذِي أَصَابَ الْمَذْهَبَ وَنَقَلَهُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ الْأَشَاعِرَةُ الْأَوَّلُ كَالْبَيْهَقِيِّ وَالْبَاقِلَانِيِّ ، وَمِنْ قَبْلِهِمْ ابْنُ كَلَّابٍ وَالْأَشْعَرِيُّ ، حَيْثُ طَرَفَتْ الْمَتَأَخِّرِينَ طَوَارِقُ الْإِعْتِرَالِ وَالتَّصَوُّفِ وَالْفَلَسَفَةِ ، كَمَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ قَوَانِينٌ وَاضِحَةٌ فِي كَيْفِيَّةِ التَّعَامُلِ مَعَ نصوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ مَا يُفَسِّرُ الْإِخْتِلَافَ الشَّدِيدَ بَيْنَ مَدَارِسِ الْمَذْهَبِ .

□ أصول التلقي والاستدلال:

يمكن القول بأنَّ منهج التعامل مع النصوص الشرعية عند الأشاعرة يقوم على الأصول التالية :

أولاً: الأخذ بالكتاب والسُّنَّةِ ، وَلَكِنْ عَلَى مُقْتَضَى قَوَاعِدِ عِلْمِ الْكَلَامِ ، فمَجْمُوعُ الْأَشَاعِرَةِ يُقَدِّمُونَ الْعَقْلَ عَلَى النَّقْلِ عِنْدَ التَّعَارُضِ ، وَيَجْعَلُونَ الدَّلِيلَ الْعَقْلِيَّ يَقِينًا وَمُسْتَقْلًا فِي إِثْبَاتِ الْمَطَالِبِ الْإِلَهِيَّةِ ، وَيَجْعَلُونَ الدَّلِيلَ النَّقْلِيَّ ظَنِّيًّا ، فَالْأَدَلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ عَنْدهُمْ قَوَاطِعٌ ، وَالْأَدَلَّةُ النَّقْلِيَّةُ ظَوَاهِرٌ .

وفي هذا يقولُ الْآمِدِيُّ : «وَلَعَلَّ الْخَصْمَ قَدْ يَتَمَسَّكُ هَاهُنَا بِظَوَاهِرٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَأَقْوَالِ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ .

وَهِيَ بِأَسْرِهَا ظَنِّيَّةٌ ، وَ لَا يَسُوغُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْمَسَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ فَلِهَذَا آثَرْنَا

الإغراض عنها و لم تُشغل الزمان بإيرادها^(١).

ويشترط جمهور الأشاعرة في قبول الدليل السمعي أن يخلو من المعارض العقلي وإلا لم يقبل ، ويقولون : إذا تعارض العقل مع النقل قدم العقل ، وذلك أن الذي دل على صحة النقل هو العقل ، فبالعقل عرفنا صدق الرسول ، فلوقدّمنا النقل على العقل لأبطلنا العقل والنقل جميعاً^(٢).

ثانياً: رد أحاديث الأحاد في العقيدة دون الأحكام، وقبول المتواتر وفق قواعد العقل.

وهذا خلاف ما عليه عامة أهل السنة والحديث من قبول أخبار الأحاد الصحيحة المتلقاة بالقبول سواء كان بابها العقائد أو الأحكام بلا فرق بين البابين^(٣).

ثالثاً: مذهب طائفة من الأشاعرة - كالغزالي - تقديم الكشف والذوق على النص الشرعي ، وهو ما يسمى : (العلم اللدني).

رابعاً: يستدل جمهور الأشاعرة على وجود الله بدليل حدوث الأجسام كما المعتزلة.

(١) كما في «غاية المرام في علم الكلام» (ص ٨٣). وانظر للفائدة : «تبصير ذوي العقول بحقيقة استدلال الأشاعرة بكلام الله والرسول» (ص ١٧ - ١٨).

(٢) انظر (ص ٥٣ - ٥٤).

(٣) انظر : «المبادئ العلمية والأصول الإيمانية التي لا يسع طالب العلم جهلها في العقيدة» (ص ٤١ - ٥٢).

خامساً: حَصَرَ جمهور الأشاعرة التَّوْحِيدَ فِي تَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ ، وَفَسَّرُوا
الْإِلَهَ بِأَنَّهُ : الْقَادِرُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ .

وَفِي هَذَا يَقُولُ عَصْدُ الدِّينِ الْإِيْجِي -مَعْرِفًا التَّوْحِيدَ- : «الْمَرْصَدُ الثَّالِثُ
فِي تَوْحِيدِهِ - تَعَالَى - ، وَهُوَ مَقْصِدٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ يَمْتَنَعُ وَجُودَ إِلَهَيْنِ»^(١) .

وَيَقُولُ الرَّازِيُّ : «هُوَ : عِبَارَةٌ عَنِ الْحُكْمِ بِأَنَّ الشَّيْءَ وَاحِدٌ ، وَعَنِ الْعِلْمِ
بِأَنَّ الشَّيْءَ وَاحِدٌ ، يُقَالُ : وَحَدَّثْتُه إِذَا وَصَفْتُهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ»^(٢) .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّوْحِيدَ فِي اصْطِلَاحِهِمْ يَقُومُ عَلَى الْعِلْمِ وَالْإِقْرَارِ وَالنَّفْيِ
الْمُجَرَّدِ حَصْرًا وَنَفْيِ الثَّنِيَّةِ وَالتَّعَدُّدِ وَالتَّبْعِيضِ ، وَهُوَ مَا يَعْنِي عَدَمَ إِقْرَارِهِمْ
بَسَائِرِ أَنْوَاعِ التَّوْحِيدِ الْآخَرَى كَتَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَالتِّي
دَلَّ عَلَيْهَا الْإِسْتِقْرَاءُ التَّامُ لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَالَّذِي هُوَ حُجَّةٌ صَادِقَةٌ فِي
مَوْضُوعِهِ .

□ أْبْرَزُ الْعُقَائِدِ :

أَوَّلًا : جُمْهُورُ الْأَشَاعِرَةِ فِي بَابِ الْإِيمَانِ عَلَى عَقِيدَةِ الْمَرْجئية ، لِذَا أَسْهَبَ
شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَأَطَالَ فِي الرَّدِّ عَلَى أَعْيَانِهِمْ كَالْجَوِينِيِّ وَالْبَاقِلَانِيِّ -كَمَا فِي كِتَابِ
«الْإِيمَانِ» - .

(١) «المواقف» (٦٠ / ٣) للإيجي .

(٢) «المطالب العالية» (٢٦٢ / ٣) للرازي .

وفي هذا يقول الجويني: «(باب الأسماء والأحكام)، (فصل: في معنى الإيمان): «اعلموا أن غرضنا في هذا الفصل يستدعي تقديم ذكر حقيقة الإيمان، وهذا مما اختلفت فيه مذاهب الإسلاميين».

فذهبت الخوارج إلى أن الإيمان هو الطاعة.

وصار أصحاب الحديث إلى أن الإيمان معرفة بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان.

وذهب بعض القدماء إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب والإقرار بها.

وذهبت الكرامية إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان فحسب.

* والمرضي عندنا:

أن حقيقة الإيمان التصديق بالله - تعالى -، فالمؤمن بالله من صدقه.

والدليل على أن الإيمان هو التصديق صريح اللغة وأصل العربية، وهذا لا يُنكر فيحتاج إلى إثباته^(١).

قلت: بل يُنكر، ويحتاج إلى إثباته؛ فالإيمان حقيقة شرعية دلّ الشرع على صفته وحقيقته، فالعدول عن ذلك إلى المعاني اللغوية المجردة غلط على الشريعة.

ثانياً: يعتقد الأشاعرة بأن القرآن عبارة عن كلام الله، وأن كلام الله نفسي

(١) «الإرشاد إلى قواطع الأدلة من صحيح الاعتقاد» (ص ٣٩٦-٣٩٧).

من غير حرف ولا صوت، وأنَّ الذي بَيْنَ أَيْدِينَا هُوَ الْعِبَارَةُ؛ أي: الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، وأنَّ القرآنَ الذي بين أَيْدِينَا حَادِثٌ مَخْلُوقٌ، ولكن لا يصرحون بهذا إلا في مقام التعليم.

وفي هذا يقول الباجوريُّ: «ومع كون اللفظ الذي نقرأه-يعني القرآن- حادثاً لا يجوز أن يقال: القرآن حادث - أي مخلوق- إلا في مقام التَّعْلِيمِ»^(١).

ثالثاً: يعتقد الأشاعرة بنظرية (الكَسْبِ)^(٢)، وحقيقتها وجوهرها أن العبد محل لفعل الله، وأن مشيئة العبد غير مؤثرة؛ فالإنسان إذا أراد أن يحدث فعلاً فإن الله يخلق له في تلك اللحظة قدرة على الفعل، وهذه القدرة هي التي تكتسب الفعل، ولكنها لا توجد أو تحدثه، وهذا جَبْرٌ في الباطن.

لذا؛ قال الرَّازِيُّ: الإنسانُ مَجْبُورٌ في صورةٍ مُخْتَارٍ.

وَيَضْرِبُونَ لِمَعْنَى الْكَسْبِ مِثَالاً بِالْحَجَرِ الْكَبِيرِ الَّذِي قَدْ يَعْجُزُ عَنْ حَمْلِهِ رَجُلٌ وَيَقْدِرُ آخَرٌ عَلَى حَمْلِهِ مُنْفَرِداً، فإذا اجْتَمَعَا جَمِيعاً عَلَى حَمْلِهِ كَانَ الْحَامِلُ أَقْوَاهُمَا وَلَمْ يَخْرُجِ الْأَضْعَفُ عَنْ كَوْنِهِ حَامِلاً^(٣).

(١) «شرح الجوهرة» (ص ١١٥).

(٢) وهي من مُعضلات المسائل من الناحية النظرية عند الأشاعرة، حتَّى عجز الأشاعرة أنفسهم عن شرحها وإيضاحها بما يزيل اللَّبْسَ وَالْإشْكَالَ عنها.

(٣) «أصول الدين» (ص ١٣٣-١٣٤) للبغدادي.

وهنا يُقال: لو أن الأقوى من الرجلين عَذَّبَ الأضعف لِحَمْلِهِ الحجر؛ فإنَّه يكون ظالمًا له؛ حيث عاقبه على فعل شارك فيه صورة لا حقيقة، والمقصود بالرجل الأقوى في المثال هو رب العزة -وله المثل الأعلى-، وبالأضعف هو العبد، وبحمل الحجر التكليف بالأمر والنهي.

والمعنى: أنَّ العَبْدَ فاعِلٌ ومُختارٌ صَوْرَةً لا حقيقة؛ كما قال الرازي^(١).

رابعًا: يعتقد متأخرو الأشاعرة أن الله ليس فوق العالم، وليس تحت العالم، وليس داخل العالم، وليس خارجه، وليس متصلًا، وليس منفصلًا عنه.

وهذا من أشد الأقوال تناقضًا وخروجًا عن حدود الشرع والعقل، وهو من الموروثات عن الفلاسفة، وقد نصَّ عليها مقررًا إيَّاها جماعة الفلاسفة، منهم ابن سينا في «الرسالة الأضحوية».

وفي هذا يقول ابن كُلاب -رَحِمَهُ اللهُ- مقررًا فساد ذلك الاعتقاد وخروجه عن حد العقل والشرع -: «وأخرج من النظر والخبر قول القائل: لا في العالم ولا خارج منه، فنفاه نفياً مستويًا، لأنه لو قيل له: صفه بالعدم ما قدر أن يقول فيه أكثر منه، وردَّ أخبار الله نصًّا وقال في ذلك ما لا يجوز في خبر ولا معقول وزعم أن هذا هو التوحيد الخالص»^(٢).

(١) انظر: «ما خالف فيه الأشاعرة أهل السنة» (ص ٤٧).

(٢) «درء التعارض» (٦/ ١١٩).

* ثم إن هذه العقيدة مصادمة لنصوص الكتاب والسنة والإجماع والتي دلت جميعاً على أن الله -تعالى- فوق سماواته بائنٌ على خلقه.

* كما أنها مخالفةٌ لعقيدة الأنبياء والمرسلين ﷺ ولجميع الصحابة والتابعين.

* ومخالفة لنصوص أئمة الإسلام وأعلام الهدى:

قال الإمام أبو حنيفة (ت ١٥٠ هـ) -رَحِمَهُ اللهُ-: «مَنْ قَالَ لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَوْ فِي الْأَرْضِ فَقَدْ كَفَرَ، وكذا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ وَلَا أَدْرِي الْعَرْشُ فِي السَّمَاءِ أَوْ فِي الْأَرْضِ، وَاللَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلِ»^(١).

ويقول إمام أهل الشام الأوزاعي (ت ١٥٧ هـ): «كنا والتابعون متوافرون نقول: إِنَّ اللَّهَ -تَعَالَى ذِكْرُهُ- فَوْقَ عَرْشِهِ، وَنُؤْمِنُ بِمَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنْ صِفَاتِهِ»^(٢).

ونصوصهم في هذا معلومة مشهورة.

* ثم إن القول بأن الله -تعالى- ليس داخل العالم وليس خارجه؛ فيه تشبيه لله بالمعدوم أو بالممتنع؛ لأن بداهة العقول تشهد شهادة لا تقبل النقيض أن ما ليس داخل العالم ولا خارجه أنه معدوم.

(١) «الفقه الأيسر» رواية أبي مطيع البلخي (ص ١٣٥).

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٠٨)، وجوّد إسناده الحافظ في «الفتح» (١٣/٤٩٧).

يقول الإمام عبد العزيز الكناني (ت ٢٤٠هـ): «قال لي أحد الجهمية: إن الله في كل مكان، لا كالشيء في الشيء، ولا كالشيء على الشيء، ولا كالشيء خارجاً عن الشيء، ولا مبايناً للشيء، فقلت: فقد دلت بالقياس والمعقول على أنك لا تعبد شيئاً».

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -معلقاً-: «فهذا عبد العزيز يبين أن القياس والمعقول يوجب أن ما لا يكون في الشيء ولا خارجاً عنه، فإنه لا يكون شيئاً، وإن ذلك صفة معدوم»^(١).

* ثم إن القول بتلك العقيدة يُوقع في التناقض؛ حيث إن امتناع الخلو من هذين النقيضين -كالدخول والخروج- عامٌّ لا يُستثنى منه موجود، والتفريق بين المتحيز وغيره فذلكه وفلسفة لا معنى لها؛ حيث إنه تفريق اصطلاحى حادث ليس هو كذلك في نفس الأمر.

وأما الزعم بأن التناقض إنما يكون في قول القائل: خارج ولا خارج، أو داخل ولا داخل، بينما لا يُعدُّ تناقضاً قول القائل: لا داخل ولا خارج: فاصطلاح وجهالة، وليس صحيحاً عند أرباب المنطق والعقول، فكل ما ينقض أحدهما الآخر فإنه يعدُّ تناقضاً سواء عبرت بقولك: داخل ولا داخل، أو بقولك: لا داخل ولا خارج.

* ثم إذا جاز لأصحاب هذه العقيدة أن يقولوا ويعتقدوا بأن الله

(١) «درء التعارض» (٦/١١٨).

- سبحانه - ليس داخل العالم ولا خارجه فراراً من الجسمية المزعومة، فلماذا التشنيع على الجهمية في قولهم: إن الله ليس بسميع وليس بسميع، أو: ليس ببصير، وليس بسميع، فينفون عنه الوصفين المتقابلين. فإن قيل: السمع والبصر قد دل عليهما العقل والنقل، فالنقل هنا مؤيدٌ للعقل وموافقٌ له، خلافاً للعلو الذاتي الذي ينفيه العقل فافترق القولان.

فيقال: إن دلالة العقل والنقل على إثبات علو الله الذاتي ومباينته لخلقه لا تقلُّ عددًا ودلالةً عن أدلة إثبات السمع والبصر لله - عز وجل -.

خامساً: ينفي جمهور الأشاعرة جميع الصفات الفعلية؛ كالغضب والرضى، ويثبت المتأخرون الصفات السبع التي يزعمون أن العقل قد دل عليها.

سادساً: ينفي الأشاعرة الحكمة والتعليل في أفعال الله - تعالى -.

كما ويوافق الأشاعرة جمهور أهل السنة في مسائل الصحابة واليوم الآخر.



مُفَارَقَةُ الْأَشَاعِرَةِ لِطَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُحَضَّةِ^(١)

معلومٌ أن طريقةَ الأشاعرةِ في بابِ التعامُّلِ مَعَ المسائلِ العَقَدِيَّةِ تقومُ على الإِعْلَاءِ مِنْ شَأْنِ الْعَقْلِ، وَالتَّهْوِينِ مِنْ شَأْنِ النُّقْلِ فِي الْبَحْثِ الْعَقْدِيِّ.

لِذَا فَإِنَّ الْخِلَافَ بَيْنَ مَدْرَسَةِ السَّلَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَبَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ خِلَافٌ جَوْهَرِيٌّ وَمَنْهَجِيٌّ، وَلَيْسَ خِلَافًا لَفْظِيًّا، وَأَنَّ إِثْبَاتَ صَوَابِ أَحَدِهِمَا يَسْتَلْزِمُ بِالضَّرُورَةِ خَطَأَ الْآخَرِ.

وإن من أبرز معالم الخلاف المنهجي بين الطريقة السلفية والطريقة الأشعرية:

أولاً: إعلان أئمة المذهب الأشعري براءتهم من طريقة السلف:

وَيُمْكِنُ أَنْ نُجَمِّلَ الْمَوَاقِفَ الَّتِي أَعْلَنَ فِيهَا أَيْمَةُ الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ بَرَاءَتَهُمْ مِنْ طَرِيقَةِ السَّلَفِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنْ خِلَالِ الْأُمُورِ التَّالِيَةِ:

* تَلْقِيَهُمْ لِمَنْ أَثْبَتَ الصِّفَاتِ (بِالْحَشَوِيَّةِ)^(٢).

(١) انظر: «إضاءات في التحرير العقدي» (ص ١٢٥-١٤٧) لسلطان العميري.

(٢) والمقصود بهذا المصطلح: حُثَالَةُ النَّاسِ وَأَقْلَهُهُمْ مَنْزِلَةً، وَهُمْ مَنْ يُثْبِتُ الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَالمَعْتَزِلَةُ هُمْ أَوَّلُ مَنْ أَطْلَقَ هَذَا اللَّفْظَ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، انظر: «الإيهاج شرح المنهاج» (١/ ٣٦٢) للسبكي.

حَيْثُ وَصَفَ الْجُوَيْنِيُّ فِي «الْإِرْشَادِ»^(١) مَنْ يُثْبِتُ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ (بِالْحَشَوِيَّةِ)، كَمَا وَصَفَ بِذَلِكَ أَيْضًا مَنْ أَثْبَتَ عُلُوَّ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - الذَّاتِيَّ وَاسْتِوَاءَهُ عَلَى الْعَرْشِ^(٢).

وَيَقُولُ الرَّازِيُّ : «... وَتَدُلُّ عَلَى فِسَادِ قَوْلِ (الْحَشَوِيَّةِ) الَّذِينَ يَقُولُونَ: نَسْتَفِيدُ مَعْرِفَةَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»^(٣).

وَإِذَا رَجَعْنَا إِلَى مَقَالَاتِ أَيْمَةِ السُّنَّةِ كَالْإِمَامِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَابْنِ عُيَيْنَةَ وَالبُخَارِيِّ - وَغَيْرِهِمْ - نَجِدُهَا عَيْنَ الْمَقَالَاتِ الَّتِي لَقَبَهَا أَيْمَةُ الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ (بِالْحَشْوِ).

* وَصَفْنَاهُمْ لِمَنْ سَلَكَ طَرِيقَةَ السَّلَفِ (بِالْمُجَسِّمَةِ وَالْمُشَبَّهَةِ)، وَإِطْلَاقُ لَفْظِ (التَّشْبِيهِ) وَ(التَّجْسِيمِ) مِنْ أَكْثَرِ مَا يُطْلَقُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ.

وَعَادَةً مَا يُطْلَقُ هَذَا اللَّقْبُ فِي اسْتِعْمَالِ الْأَشَاعِرَةِ عَلَى صِنْفَيْنِ :

- الْمُشَبَّهَةُ حَقًّا؛ كَمُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ وَهَشَامِ بْنِ الْحَكَمِ وَالْجَوَالِقِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ شَبَّهَ أَوْ جَسَّم.

- مَنْ أَجْرَى نُصُوصَ الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِجَلَالِ الرَّبِّ

(١) (ص ١٢٨).

(٢) كَمَا فِي «الْاِقْتِصَادِ فِي الْاِعْتِقَادِ» (ص ٧٢).

(٣) «تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ» (٨ / ٥٦).

وكماله ، كما هي طريقة أهل السنة .

وكلا الصنفين داخل في التشبيه والتجسيم عند الأشاعرة ، فهم يطلقون لقب التجسيم على كل من أثبت الصفات حتى لو صرح بنفي التشبيه والتمثيل والتجسيم .

فمن أثبت العلو ، والاستواء على العرش ، وأن القرآن كلام الله تكلم به بحرف وصوت ، وأن الله ينزل ، وله وجه ويدان ، ويفرح ويضحك كل ذلك على ما يليق بجلاله وكماله : فإنه مشبه مجسم عند الأشاعرة .

وفي هذا يقول الجويني : « وذهبت المشبهة إلى أنه - تعالى عن قولهم - مختص بجهة فوق »^(١).

ويقول التاج السبكي : « إنما المصيبة الكبرى والذهية الدهياء الإمرار على الظاهر ، والاعتقاد أنه المراد ، وأنه لا يستحيل على الباري ، فذلك قول المجسمة عباء الوثن الذين في قلوبهم زيغ يحملهم الزيغ على اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة - عليهم لعائن الله تترى واحدة بعد أخرى - ما أجزأهم على الكذب ، و أقل فهمهم للحقائق »^(٢).

ثانياً: ذمهم لأشهر كتب السلف وأئمتهم؛ ومن ذلك:

* موقوفهم من كتاب « التوحيد » لإمام الأئمة بن خزيمة (٣١١ هـ)^(٣):

(١) « الشامل في أصول الدين » (ص ٢٨٨) .

(٢) « طبقات الشافعية » (١٩٢ / ٥) لابن السبكي .

(٣) قال عنه الحافظ الذهبي : « الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام إمام الأئمة » . « السير »

وَكِتَابُ التَّوْحِيدِ مِنَ الْعَمَدِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمَعْلَمٌ مِنْ مَعَالِمِ عَقَائِدِهِمُ الْبَارِزَةِ ، وَمَرْجِعٌ مِنْ مَرَاجِعِهِمُ الْأَصْلِيَّةِ ، وَلِذَلِكَ تَقَصَّدُهُ بِالرَّدِّ جَمَاعَةٌ مِنْ أَعْلَامِ الْمَذَاهِبِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُخَالَفَةِ لِلسُّنَّةِ الْمُحَضَّةِ كَالْمَعْتَزِلَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ .

وَأَوَّلُ مَنْ أَعْلَنَ الْمُخَالَفَةَ لِابْنِ خُزَيْمَةَ : ابْنُ فُورَكٍ ، ثُمَّ الرَّازِيُّ وَالْأَخِيرُ هُوَ الَّذِي وَصَفَ كِتَابَ «التَّوْحِيدِ» بِأَنَّهُ كِتَابُ «الشُّرْكِ» ، وَوَصَفَ ابْنُ خُزَيْمَةَ بِأَنَّهُ كَانَ مُضْطَرَبَ الْكَلَامِ ، قَلِيلَ الْفَهْمِ ، نَاقِصَ الْعَقْلِ ^(١) . ثُمَّ ابْنُ جَمَاعَةَ ، حَيْثُ وَصَفَ كِتَابَ التَّوْحِيدِ بِأَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْمُنْكَرَاتِ وَالْعِظَائِمِ وَالْأَحَادِيثِ الْوَاهِيَةِ ^(٢) ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ الْكُوثَرِيُّ ، وَالَّذِي بَالِغٌ فِي الْحَطِّ عَلَى كُتُبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فَذَمَّهَا جَمِيعًا ^(٣) .

* ذَمُّهُمْ لِكِتَابِ «إِبْنَاتِ الْحَرْفِ وَالصَّوْتِ» لِأَبِي نَصْرِ السَّجَزِيِّ ^(٤)
(٤٤٤ هـ) ، كَمَا فَعَلَ الْجَوَيْنِيُّ .

وَقَدْ وَصَفَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ أَبَا نَصْرِ السَّجَزِيَّ بِأَنَّهُ مِنْ أَكْبَرِ أَهْلِ

(١٤/٣٦٥) .

(١) «تفسير الرازي» (٩/٥٨٢) .

(٢) «إيضاح الدليل» (ص ١٦١) .

(٣) كَمَا فِي مَقْدَمَتِهِ عَلَى كِتَابِ «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» لِلْبَيْهَقِيِّ .

(٤) وَهُوَ مَطْبُوعٌ بِاسْمِ : «رِسَالَةُ السَّجَزِيِّ إِلَى أَهْلِ رَبِيعٍ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ الْحَرْفَ وَالصَّوْتِ» .

الإثبات^(١)، وقال عنه الذهبي: شَيْخُ السُّنَّةِ^(٢).

* ذَمُّهُمْ لِلإمامين الجليلين ابنِ تَيْمِيَّةٍ وتلميذه ابنِ القَيْمِ، ومَوَاقِفُهُمْ مِنْ تَقْرِيرَاتِهِمُ الْعَقَدِيَّةِ والعلمية، وَمِنْ أَشْهَرِ ذَلِكَ :

- «المُناظَرَةُ حَوْلَ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ»، حَيْثُ قَرَّرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِيهَا عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَقَامَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْأَشَاعِرَةِ، فَتَحَدَّاهُمْ وَأَمْهَلَهُمْ ثَلَاثَ سِنِينَ، فَإِنْ جَاءُوا بِحَرْفٍ وَاحِدٍ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى يُخَالِفُ مَا فِي هَذِهِ الْعَقِيدَةِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَنْ ذَلِكَ^(٣).

- والمُناظَرَةُ حَوْلَ الْفَتَوَى الْحَمَوِيَّةِ الَّتِي أَلْفَهَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ.

ولَمَّا أَلَفَ ابْنُ الْقَيْمِ مَنْظُومَتَهُ «النُّونِيَّةَ» فِي الْاِنتِصَارِ لِعَقِيدَةِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ، قَامَ عَلَيْهِ مُخَالَفُوهُ فَرَدُّوا عَلَيْهِ وَبَدَّعُوهُ وَضَلَّلُوهُ كَمَا فَعَلَ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ حَيْثُ أَلَفَ فِي ذَلِكَ «السَّيْفَ الصَّقِيلَ فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ زَفِيلٍ».

ولَمَّا أَلَفَ عَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ كِتَابَهُ «الْاِفْتِصَادُ فِي الْاِعْتِقَادِ» قَامَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْأَشَاعِرَةِ فَشَكَّوهُ إِلَى الْأَمِيرِ وَحَكَمُوا عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ وَأَفْتَوْا بِقَتْلِهِ^(٤).

(١) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٥٠).

(٢) انظر: «السير» (١٧/ ٦٥٤).

(٣) انظر: «الفتاوى» (٣/ ١٦٩).

(٤) انظر: «السير» (١٤/ ٤٥٨) وما بعدها.

ثالثاً: اختلاف المشارب والمصادر والموارد:

حيث إن لأهل السنة والجماعة مصادر وموارد منها يستقون منهاجهم ومن خلالها يفهمون عقائدهم، فعقيدة السلف الصالح عُني بتوثيقها وبيان أدلتها وشرحها جماعات من الأئمة الكبار في مصنفات كثيرة استقلالاً وضمناً، منها المؤلفات الموسومة بـ«السنة» أي المعتقد، وهي تربو على مئتين وخمسين مؤلفاً، منها: «السنة» لابن أبي شيبة، و«السنة» لأحمد بن حنبل، و«السنة» لابن أبي عاصم، و«السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد، و«السنة» للخلال، و«السنة» لأحمد بن الفرات أبي مسعود الرازي، و«السنة» لأسد بن موسى، و«السنة» لمحمد بن سلام البيكندي، و«السنة» للأثرم، و«السنة» لحرب بن إسماعيل الكرمانى، و«السنة» لابن أبي حاتم، و«السنة» لابن أبي الدنيا، و«السنة» لابن جرير الطبري، و«السنة» للطبراني، و«السنة» لأبي الشيخ الأصبهاني، و«السنة» لأبي القاسم اللالكائي، و«السنة» لمحمد بن نصر المروزي، و«السنة» للبرهاري، و«السنة» لأبي أحمد الأصبهاني المعروف بالعسّال، و«السنة» ليعقوب الفسوي، و«السنة» للقصاب، و«أصول السنة» لأبي بكر الحميدي، و«السنة» لحنبل بن إسحاق، و«الأصول» لأبي عمر الطلمنكي.

ومنها الموسومة بغير اسم السنة: كـ«عقيدة السلف أصحاب الحديث» للصابوني، و«الإبانة» لابن بطة، و«التوحيد» لابن خزيمة، و«التوحيد» لابن مندة، و«التبصير في معالم الدين» لابن جرير، و«الصفات والرد على

الجهمية» لنعيم بن حماد، و«الإيمان» لابن أبي شيبة، و«الإيمان» لأبي عبيد القاسم بن سلام، و«شرح السنة» للمزني، و«شرح مذاهب أهل السنة» لابن شاهين، و«الحجة في بيان المحجة» لقوام السنة أبي القاسم الأصبهاني، و«أصول السنة» لابن أبي زمنين، و«الشرعة» للأجري، و«اعتقاد أهل السنة» لأبي بكر الإسماعيلي، و«الإيمان» لابن مندة، و«العرش» لابن أبي شيبة، و«القدر» لابن وهب، و«القدر» لأبي داود، و«الرؤية والصفات والنزول» للدارقطني، و«جواب أهل دمشق» للخطيب.. وغيرها كثير.

وأيضاً كتب من جاء بعد هؤلاء من أهل السنة ككتب ابن عبد البر، وعبد الغني المقدسي، وابن قدامة المقدسي، وابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، وابن كثير، ومحمد بن عبد الوهاب، وغيرهم مما كُتِبَ في بيان المعتقد الصحيح والاحتجاج له والرد على أهل الأهواء^(١).

وهذه المصادر التي ذكرناها - وغيرها - ليست هي من مصادر المذهب الأشعري قط مع أنها كُتِبَ لأئمة من كبار علماء السلف، كما أنها اشتملت على مذاهب خير القرون في العقيدة من الصحابة والتابعين وتابعيهم على وجه التفصيل، ومع ذلك لا يرفع أرباب المذهب الأشعري بها رأساً بل يذمونها ويشككون في نسبتها لأصحابها ويُنفرون منها.

والمقصود أن لأهل السنة المحضة مصادرهم وللأشاعرة مصادرهم^(٢).

(١) «المعتقد الصحيح» (ص ٧-١٠) للشيخ عبد السلام بن برجس - رحمه الله تعالى -.

(٢) يُنظر في ذلك: «المصادر الأصلية المطبوعة للعقيدة الأشعرية» لعبد الله الغزي .

رابعاً: قلة الاستدلال بالوحي ومعاداة المستدل بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية في المطالب الإلهية:

وهذا من أجلى صور الخلاف المنهجي بين أهل الحديث والأثر وبين المدارس الأشعرية، فلربما قرأت أو سمعت لأشعري لدقائق أو لساعات طوال ثم لا تظفر منه بآية أو حديث أو أثر، وإنما قيل وقال، وأما أهل الحديث والسنة - فلله درهم - فإنه لا يصدر عن إلا عن كلام الله ورسوله، ويروون للناس ما قاله سفيان الثوري - رَحِمَهُ اللهُ -: «إن استطعت ألا تحك رأسك إلا بأثر فافعل»^(١).

وما أحسن قول بعضهم: إن النبوات في جانب، وما جاء به المتكلمون في البدع في جانب.. ولذلك ترى علماء الكلام أعداء لحملة العلم النبوي، إلا من عَصَمَ الله!!^(٢).



(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٤٢).

(٢) انظر: «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» (٦/ ١٢)، و«الكاشف» عن منهج سعيد فودة في ردوده على شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٠٠).

المبحث السابع الماتريدية

□ توطئة وتعريف:

والماتريدية فِرَقَةٌ كَلَامِيَّةٌ تُنسَبُ إِلَى أَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الماتريديّ - رَحِمَهُ اللهُ - (٣٣٣هـ) - نِسْبَةً إِلَى (ماتريد) مَحَلَّةٌ فِي (سَمَرْقَنْد) (أَوْزْبَكِسْتَان) الْيَوْمَ.

وَقَدْ نَشَأَتْ الماتريدية عَلَى يَدِ الماتريديّ مُوَكَبَةً لِنَشْأَةِ المذهبِ الأَشْعَرِيّ، إِلَّا أَنَّهُ نَالَتْ شُهْرَةً وَانْتَشَارًا أَقَلَّ مِنْ شُهْرَةِ المذهبِ الأَشْعَرِيّ، وَلَوْلَا قِيَامُ سُلَاطِينِ الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّةِ بِمُنَاصَرَتِهِ، لَمَا انْتَشَرَ المذهبُ فِي الأَحْنَافِ الأعَاجِمِ فِي الشَّرْقِ والغَرْبِ.

وَمِنْ أَعْلَامِ الماتريدية: السَّعْدُ التَّفْتَازَانِي، والشَّرِيفُ الجُرْجَانِيّ، وأَبُو المَعِينِ النَسْفِي، وَمُحَمَّدُ زَاهِدُ الكَوْتَرِي^(١).

وَقَدْ وَقَعَتْ بَيْنَ الأَشَاعِرَةِ وَالماتريديّةِ مُنَازَعَاتٌ فِي بَعْضِ القَضَايَا حَيْثُ إِنَّ بَيْنَ المَذْهَبَيْنِ خِلَافًا فِي مَسَائِلَ مَعْدُودَةٍ عَدَّهَا ابْنُ كَمَالٍ بَاشَا وَحَصَرَهَا فِي رِسَالَتِهِ^(٢) بِاثْنِي عَشْرَةَ مَسْأَلَةً.

(١) انظر: «مادة مقالات الفرق» (ص ٨٦-٨٧)، و«حوار مع أشعري» (ص ١٥٣-١٦٤).

(٢) «مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية» لابن كمال باشا شمس الدين أحمد بن سليمان.

ويقدم الماتريديّة العقل على النقل في مسائل الاعتقاد ، كسائر الفرق الكلامية لأنّ الأدلّة العقليّة عندهم قُطعيّة بخلاف دلالة نصوص الشّرع فإنّها ظنية .

□ ما خالفوا فيه عقيدة السلف وأصحاب الحديث:

وقد خالف الماتريديّة عقيدة السلف في جملة من الكليات العقديّة ومنها:

* تعريف التّوحيد : حيث يعرفونه بأنّ الله واحدٌ في ذاته لا قسيم له - لا يتجزأ ولا يتبعّض - ، واحدٌ في صفاته لا شبيه له ، واحدٌ في أفعاله لا شريك له ، وهي طريقة الأشاعرة.

فألغايه عندهم هو توحيد الربوبية كجمهور الفرق الكلامية.

* يستدلّون على وجود الله بطريقة حدوث الأجسام كسائر الفرق الكلامية.

* الصّفات : حيث أثبتوا ثمان صفات فزادوا على الأشاعرة صفة (التكوّن) التي ترجع إليها سائر صفات الفعل كالأحياء والإماتة، وجعلوها أزليّة ذاتية، وفرّقوا بينها وبين (المكوّن) وجعلوه حادثاً، خلافاً للأشاعرة الذين جعلوا صفة التكوّن فعلية حادثة على معنى المفعول^(١).

(١) «مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريديّة» (ص ١٩) لابن كمال باشا.

* ويعتقد الماتريدية بأن كلام الله نفسي ليس بحرف ولا صوت ، إلا أنهم قالوا بعدم إمكانية سماع الكلام النفسي والمسموع ما دل عليه من الحروف والأصوات الخلوقة ، خلافاً للأشاعرة الذين قالوا بإمكانية سماع الكلام النفسي^(١).

* وَيَنْفِي الماتريدية صِفَاتِ الذَّاتِ كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ ، وكذلك الفِعْلِيَّةَ كَالِاسْتِثْوَاءِ وَالنُّزُولِ وَالْغَضَبِ وَالرِّضَا وَالْمَجِيءِ .
وَيَجْعَلُونَ الصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةَ كَالْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا قَدِيمَةً أَزَلِيَّةً ، وذلكَ وَفْقَ قاعدة (المُوافاة)^(٢).

* الإِيمَانُ : حيث يعتقد جمهور الماتريدية بأن الإيمان هُوَ : التَّصْدِيقُ لِأَخْبَرٍ ، وَالْإِقْرَارُ شَرْطٌ لِإِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ الدُّنْيَوِيَّةِ .
وَقَالُوا بِخُرُوجِ الْأَعْمَالِ عَنِ الْإِيمَانِ ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ .
كَمَا مَنَعُوا مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ التَّصْدِيقُ .

كما ووافق الماتريدية أهل السنة المحضة في جملة من العقائد منها :

* الاعتقاد في الصَّحَابَةِ : حيث يترضى الماتريدية عَنْ جميع أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ويعتقدون بعدالتهم وديانتهم.

(١) «مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية» (ص ٢٦).

(٢) انظر : «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٢٩-٤٣٠)، وقَارِن بتفسير القرطبي (١/ ٢٩٥).

* النُّبُوءَاتُ: يثبت الماتريدية النبوة من خلال عدة طرق ومسالك كالصِّدْقِ والكَرَمِ وحُسْنِ السَّيْرِ والأَخْلَاقِ والنَّصْرَةِ والتَّأْيِيدِ، فَهُمْ يُوسِّعُونَ أَدِلَّةَ إِبْطَالِ النُّبُوَّةِ خِلَافًا لِلأَشَاعِرَةِ الَّذِينَ حَصَرُوا إِثْبَاتَ صِدْقِ النُّبُوَّةِ بِالمُعْجَزَةِ فَقَطْ^(١).

* اليَوْمِ الآخِرِ: يثبت الماتريدية ما في اليوم الآخر من حَشَرٍ وَجَنَّةٍ وَنَارٍ وَصِرَاطٍ وَمِيزَانٍ كما عليه أهل السنة والجماعة^(٢).

هذا ما يَسِّرُ اللهُ جَمْعَهُ وَيَبَيِّنُهُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُنْهَجِيَّةِ وَتَوْصِيفِ أَصُولِ الْفِرَقِ الْبِدْعِيَّةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.



(١) انظر: «دلالة المعجزة على صدق النبوة عند الأشاعرة» (ص ١١-١٩) د. عبد الله القرني.

(٢) انظر -للفائدة-: «الماتريدية دراسةً وتقويماً» أحمد بن عوض الله الحربي.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
الفصل الأول: منهج السلف والآخر - قواعد وتعريفات ومسائل مهمات -	٧
المبحث الأول: تعريفات مهمات	٩
□ الافتراق - وصفًا وتعريفًا -	٩
□ الأول: الافتراق في الدين والاختلاف فيه	٩
□ الثاني: مفارقة جماعة المسلمين وإمامهم	١٠
□ بين العقيدة والمنهج	١٢
□ بين الخلاف والاختلاف	١٤
□ الاختلاف بين المدح والذم	١٦
□ الأول: الاختلاف السائغ	١٦
□ وضوابط هذا الاختلاف	١٧
□ الثاني: الاختلاف المذموم	٢٢
□ ومن جوامع هذا النوع من الاختلاف	٢٣
المبحث الثاني: الأصول التي من خالفها؛ فقد خرج عن طريقة أهل السنة والجماعة	٢٥
□ أولاً: المخالفة في مصدر التلقي	٢٥
□ ثانيًا: المخالفة في أصل كلي، أو في مسألة جزئية - علمية أو عملية - اشتهر عند أهل السنة بموافقتها للكتاب والسنة والإجماع.	٢٧

الموضوع	الصفحة
□ متى يرتفع اللوم عن المخالف؟	٢٨
المبحث الثالث: حُكم المعين إذا خالف أصلاً من أصول أهل السنة والجماعة	٣١
المبحث الرابع: متى يُنسب المخالفُ إلى المذهب الذي وافقه في أصوله أو بعض أصوله	٣٥
الفصل الثاني: افتراق الأمة المسلمة - نشأته وأسبابه -	٣٧
□ توطئة	٤١
□ اعتراض ودفعه	٤٤
المبحث الأول: نبذة عامة عن تأريخ ونشأة الفرق	٤٩
المبحث الثاني: أسباب افتراق الأمة و ظهور البدع	٥٣
□ أولاً: المخالفة في مصدر التلقي	٥٣
المبحث الثالث: حديث الافتراق ومعالمُه المنهجية	٥٩
□ حُكم الفرق الوارد ذكرها في حديث الافتراق	٦١
الفصل الثالث: أشهر كتب الفرق والمقالات - ما لها وما عليها -	٦٣
□ توطئة	٦٧
المبحث الأول: كتابُ «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» لأبي الحسن الأشعري (٣٢٤هـ)	٧٣
□ المنهج والمزايا والسمات	٧٥
المبحث الثاني: كتابُ «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ)	٧٧
□ المنهج والمزايا والسمات	٧٧

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: كتاب «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم (٤٥٦هـ) ٧٩٠	
□ المنهج والمزايا والسمات..... ٨٠	
المبحث الرابع: كتاب «الملل والنحل» للشهرستاني (٥٤٨هـ)..... ٨٣	
□ المنهج والمزايا والسمات..... ٨٤	
المبحث الخامس: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة - التعريف	
والسمات - ٨٧	
□ ومن أبرز سمات الموسوعة ٨٧	
الفصل الرابع: أشهر الفرق والمذاهب الإسلامية - العقائد والسمات - ٨٧	
المبحث الأول: الخوارج..... ٩١	
□ التعريف والنشأة..... ٩١	
□ السمات والملامح العامة ٩٦	
أشهر فرق الخوارج ٩٩	
□ أولاً: الأزارقة..... ٩٩	
□ الأصول والعقائد ٩٩	
□ ثانياً: النجديات ١٠١	
□ الأصول والعقائد ١٠١	
□ ثالثاً: الصُفريّة ١٠٣	
□ رابعاً: الإباضية ١٠٤	
□ الأصول والعقائد ١٠٤	

الموضوع	الصفحة
□ ما أجمعت عليه فِرَقُ الخوارج	١٠٨
□ مناظرة ابن عباس للخوارج	١٠٩
المبحث الثاني: الشيعة	١١٥
□ توطئة	١١٥
□ جذور البلاء	١١٧
□ أصناف الشيعة في الزمن الأول	١١٨
أشهر فِرَقِ الشيعة	١٢٣
□ أولاً: السَّبِيَّةُ أو السَّبَائِيَّةُ	١٢٤
□ ومن عقائدهم	١٢٤
□ ثانياً: الكَيْسَانِيَّةُ	١٢٦
□ ومن عقائدهم	١٢٦
□ ثالثاً: الزَّيْدِيَّةُ	١٢٨
□ عقيدتهم	١٢٨
□ عقيدة الحوثيين	١٢٩
□ رابعاً: الرافضة	١٣٣
□ من عقائدهم	١٣٤
□ ذم السلف للروافض	١٣٧
□ خلاصة المقال في حكم الرافضة عند أهل السنة	١٣٩
المبحث الثالث: المُعْتَزِلَةُ	١٤١

الموضع	الصفحة
□ توطئة	١٤١
□ أبرز الشخصيات	١٤٤
□ أبرز عقائد المعتزلة	١٤٦
□ أبرز فرق المعتزلة	١٤٩
□ أولاً: الواصليّة	١٤٩
□ ثانياً: الهديليّة	١٤٩
□ ثالثاً: النّظاميّة	١٥٠
□ رابعاً: الجبائيّة والبّهشميّة	١٥٠
□ خامساً: الجاحظيّة	١٥٠
□ الأصول الخمسة	١٥٢
□ أولاً: التّوحيد	١٥٢
□ ثانياً: العدل	١٥٣
□ ثالثاً: الوعد والوعيد	١٥٤
□ رابعاً: المنزلة بين المنزلتين	١٥٤
□ خامساً: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	١٥٥
□ حضور النهج الاعتزالي في الواقع المعاصر	١٥٦
□ المبحث الرابع: الجهميّة	١٦١
□ توطئة	١٦١
□ أبرز الشخصيات	١٦٤

الموضوع	الصفحة
□ أبرز العقائد	١٦٥
□ حكم الجهمية في ميزان أهل السنة	١٦٨
المبحث الخامس: الصوفية	١٧١
□ توطئة	١٧١
□ مراحل النشأة والتطور	١٧٣
التعريف بأشهر الطرق الصوفية	١٨١
أولاً: الطريقة القادرية	١٨١
ثانياً: الطريقة الشاذلية	١٨٢
ثالثاً: الطريقة النقشبندية	١٨٢
رابعاً: الطريقة التيجانية	١٨٣
خامساً: الطريقة الخلوتية	١٨٣
سادساً: الطريقة الختمية	١٨٣
سابعاً: الطريقة الرفاعية	١٨٣
□ أبرز العقائد	١٨٤
□ الميزان هو الكتاب والسنة	١٩٠
□ التهوين من شأن التوحيد الخالص	١٩٢
نماذج من عقيدة بعض الصوفية المعاصرين - علي الجفري أنموذجاً -	١٩٣
□ الجفري يجيز الاستغاثة بالنبي ﷺ	١٩٧
□ الأولياء يمكنهم أن يخلقوا عند الجفري	١٩٨

الصفحة

الموضوع

- الأولياء يعرفون متى الأجل بل ويطلعهم الله على شيء من الغيب ٢٠١
- الجفري يجيز بناء المساجد على القبور ، وهو خلاف ما عليه أئمة الإسلام، ويحتج بحديث منكر وينسبه لـ «صحيح الإمام مسلم» ٢٠٢
- المصادر العامة للتلقي عند الصوفية ٢٠٨
- الصوفية جسرٌ للتشيع ٢٠٩
- المبحث السادس: الأشاعرة ٢١١
- توطئة ٢١١
- الروافد والمشارب ٢١٢
- أبرز الشخصيات ٢١٢
- أصول التلقي والاستدلال ٢١٥
- أبرز العقائد ٢١٧
- مُفَارَقَةُ الْأَشَاعِرَةِ لِطَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُحَضَّةِ ٢٢٤
- أولاً: إعلان أئمة المذهب الأشعري براءتهم من طريقة السلف ٢٢٤
- ثانياً: ذمهم لأشهر كتب السلف وأئمتهم؛ ومن ذلك ٢٢٦
- ثالثاً: اختلاف المشارب والمصادر والموارد ٢٢٩
- رابعاً: قلة -بل ومعاودة- المستدل بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية في المطالب الإلهية ٢٣١

الموضوع	الصفحة
المبحث السابع: المائِثِيَّة	٢٣٣
□ توطئة وتعريف	٢٣٣
□ ما خالفوا فيه عقيدة السلف وأصحاب الحديث	٢٣٤
فهرس الموضوعات	٢٣٧

